الحياة الإقتصادية في مصر البيزنطية

تأليف
دكتورة زبيدة محمد عطا





الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾

صدق الله العظيم



DAR AL AMEEN

طبع . نشر . توزيع

القاهرة : ١ ش محمد محمود
باب اللوق (برج الأطباء)
تليفون : ٣٥٥٨٤٦١

الجيزة : ١ ش سوهاج ـ من
ش الزقازيق ـ خلف قاعة
سيد درويش ـ الهرم

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م

رقم الإيداع ٤٣٠٤/١٩٩٤
I.S.B.N.
977—5424—63—1





مقدمة الطبعة الثانية

تمثل الفترة البيزنطية المسيحية فترة هامة فى تاريخ مصر فهى فترة انتقال بين الحكم الرومانى والحكم العربى الإسلامى فى القرون التى بدت فيها التأثيرات المسيحية على الحياة فى مصر واتخذت القومية المصرية طابعًا خاصًا بها .

وبيزنطة بنظمها وقوانينها تركت بصماتها واضحة على النشاط الإنسانى فى مصر وخاصة الحياة الاقتصادية .

فقد طبقت بيزنطة نظام ضرائبى صارم شمل جميع أوجه النشاط الاقتصادى من زراعة وصناعة وتجارة .

ولقد حاولت فى هذه الدراسة أن أعطى صورة واضحة عن الحياة فى مصر تعتمد على الوثائق البردية والمجموعات القانونية الرومانية ، فالوثيقة هى النبض الحى للإنسان المصرى آنذاك وخاصة أن هذه الفترة غنية بالمجموعات الوثائقية التى شملت أوجه الحياة اليومية وهى تعبير حى عن نشاط هذا المجتمع من واقع خطاباته وتشريعاته وفكره .

ورغم غنى هذه الفترة بهذا الكم من الوثائق فإنها لم تلق القدر الكافى من الدراسة وخاصة فى مصر وما زال المجال مفتوحًا أمام العديد من الدراسات ، فالكتاب محاولة لإلقاء الضوء على جزء هام من تاريخنا المصرى .

١٩٩٤/١/١٨

د. زبيدة عطا



مقدمة الطبعة الأولى

عاشت مصر فترة هـامة فى تاريخهـا امتدت مـا يقرب من ثلاثـة قرون تحت الحكم البيـزنطى ، ورغم أهميـة تلك الفترة على الصعيـدين السيـاسى والحضـارى فإنها لم تلق الاهتمام الكافى بدراستها ، وأغلب مـا كتب عنها كتبه مؤرخون أجانب رغـم توافر مادة علمية لا تقل عن ثلاثين مجمـوعة بردية ، ورغم ذلك فما زالت بعض وثائق تلك الفترة لم تحقق ، ومـا زالت تصدر أجـزاء حديثـة من تلك البرديات يقـوم بتحقيقها عـدد من الجامعـات الأمـريكيـة ، وهذا مـا دفعنى إلى الاهتمام بدراسـة تلك الفترة الـزاخـرة بالأحـداث ، فالمجتمع شاهد تحولا جـذريًا من مجتمع وثنى لمجتمع مسيحى بما استتبع ذلك من تغيرات جوهرية فى سلوك الأفراد وحياتهم ، إلى جانب ما شاهده من تطورات اقتصادية هامة ، فقد بـدأ فيه تمليك الأرض لمزارعيها وما تلى ذلك من تغير نظم ضرائبية ووسائل جباية .

وفى مجال التجـارة ظلت الإسكندريـة أهم مدن البحـر المتـوسط تنتج مصانعهـا الكتان الرقيق والـزجاج الشفاف ، وتزدان أسواق المدن بمنتجـاتها والمنتجات الأجنبية ، وصدرت منتجـات مصر إلى جميع أنحاء العالم آنذاك واستخـدمت كوسيلة للمقـايضة بأهم سلعة اهتمت بيـزنطة باقتنـائها وهى حرير الشرق الأقصى ، وإن شـاهدت الفترة الأخيرة من الحكم البيزنطى نوعًا من الركود يعزى لعوامل عدة .

ولذلك فـإننى قسمت الدراسـة لثلاثة أبـواب أحدهـا خاص بـالزراعـة والثانى بالصنـاعات ، والباب الثـالث يتعلق بالتجارة الـداخلية والخارجية والأسـواق وأفردت فصلًا للعملة فإن قيمتهـا تعكس حقيقة الوضع الاقتصادى ، وألحقت بالـدراسة عددًا

من البرديات التى تتناول الحياة الاقتصادية ، وتعطى صورة نابضة للنشاط الاقتصادى آنذاك .

ولا يسعنى إلا التقدم بجزيل الشكر إلى أستاذى وأستاذ جيل من العاملين فى الدراسات التاريخية فى العصور الوسطى الأستاذ الدكتور / سعيد عاشور الذى منحنى من وقته وأفادتنى توجيهاته وإرشاداته فى إعداد الدراسة .

والله الموفق ،،،

د. زبيدة عطا

القاهرة : ١٩٨٢

تمهيــــد

وجـد الرومـان عنـد فتحهم لمصر عام ٣١ ق.م نظـامًا اقتصـاديًـا مستتبًا أوجـده البطـالمة قائم على أسـاس الاحتكار ، ولقـد احتفظ الرومـان ببعض النظم الاقتصاديـة القائمـة ورفضوا البعض الآخر ، فقـد احتفظوا فى البـداية وعلى سبيل المثال بـالأوضاع الخاصة بملكية الأرض ونظامها الضرائبى وهيئـات موظفيها ، وفى نفس الوقت لم يطبقوا نظام الاحتار إلا فى أضيق نطاق ، وعمدوا إلى إطلاق الحرية فى مجالى الصناعة والتجارة ، وشجعوا المجهودات الفردية رغم وجود الصناعات الحكومية .

وخــلال العصر البيـزنطى - والمقصــود بـالعصر البيــزنطى فى مصر الفترة من قسطنطين إلى دخول القـوات الإسلامية مصر فى عهـد الامبراطور هـرقل عام ٦٤١ م - حـدثت تطـورات وأحـداث هـامـة فى مصر على الصعيـدين السيـاسى والـدينى فمع الاعتراف بالمسيحية بدأت الخلافـات الدينية بدأها أريوس أسقف بـوكالين واثناسيوس أسقف الإسكندرية حول طبيعة المسيح .

ولقــــد اتخذت كنيسـة الإسكندريـة موقفًـا معاديًـا من بطريـركية القسطنطينيـة ومذهـب الـدولة طوال تلك القرون الثـلاثة واشتدت حدتها فى القرن السـادس كل هذا انعكست آثاره على أوضاع مصر الداخلية إلى جانب ما كانت تلجأ إليه الإدارة البيزنطية لإحكام قبضتهـا الاقتصادية من التغيير والتعـديل المستمر فى النظم المـالية والضرائبية وطرق الجباية .

ومع ذلك فلقد شـاهد هذا العصر بخـلاف ما هو متوقع نشـاطًا صناعيـا وتجاريا هائلا كانت قاعدته الرئيسية مدينة الإسكندرية أو لؤلؤة البحر المتوسط حيث حافظت المدينــة على أهميتهــا الاقتصــاديـة خــلال ذلك العصر فـأصبحت تمر بها كل تجارة الامبراطورية سواء منها ما اتجه إلى الشرق الأقصى والهند عبر البحر الأحمر أو ما اتجه إلى

الغـرب والقسطنطينيـة عبر البحر الأبيض ، فصـدرت منتجـات مصر للعـالم الخارجى ونشطت التجارة الداخلية وازدادت أسواق الأقاليـم وحوانيتها بالنفائس من المنتجات المحلية والأجنبية .

وانتشرت مصـانع النسيج والفخـار والزجـاج عبر القطـر المصرى تشهد بمهـارة العامل المصرى ، كذلك اهتمـت الدولة بالمحاجـر والمناجم وقامت حركـة إنشائية إلى جانـب قيامهم بـاستخراج الأحجـار الكريمـة وصقلها وصياغتهـا ، واشتهر صـائغى الإسكندريـة بمهارتهم ودقتهم وطلبت منتجات الإسكنـدرية . وفى قطاع الزراعـة كان لمصر وضعها المتميـز فلم تشاهد التطورات التى شـاهدها الغـرب الأوربى ، فلم ينمو الإقطاع وتظهر القنية فى مصر بنفس صورتها الغربيـة لعوامل عدة منها خصوبة الأرض ووفرة الأيـدى العاملة والقـوانين التى سنها الأباطـرة وخاصة « ثيـودسيوس » ووجهت لمصر خاصة لحماية الفلاح المصرى إلى جانب صغر حجم الإقطاعات .

وعـامة فإن الـزراعة كـانت من أهم المهن التى مارسهـا المصريين ، التى عمل بها قطاع كبير من الشعب المصرى ، ولقد دخلت كثير من التعديلات والتغييرات على نظام الملكية الزراعية والنظام الضرائبى طوال العصرين الرومانى والبيزنطى .

فمع بـداية العصر الـرومـانى تملك « أغسطس » الأرض وفقًـا لحق البيع وأصبح يطلق عليها أرض التاج فيما عدا استثناءات جـرى منحها للمستوطنين والمقاتلين شبيها بما كـان يجرى فى العصر البطلمى بـالإضـافة إلى بعض هبـات لـرجـال القصر والأسرة المالكة .

وابتـداء من عـام ٣٣٢ م أى مع بـدايـة الفترة البيـزنطيـة ملكت أرض التـاج للمزارعين ، واستتبع هذا ظهور أنواع من الملكيـات الخاصة والعامة المحدودة النطاق ، فجرت الإشـارة إلى أرض القريـة والأرض العامـة وأرض الامبراطوريـة والأوسية - وإن ندرت الإشـارة إليها خلال العصر البيـزنطى - ثم أراضى إقطاعيـات وأرض الكنائس والمالكيـة الأخيرين تمتعـا بصفـة خـاصة خـلال العصر البيـزنطى كأحـد كبـار الملاك فتملكت مسـاحات واسعـة من الأرض نتيجـة لهبـات الأباطـرة أو الأفـراد أو لقيامهـا باستصلاح الأراضى البور .

وأول إشارة لأراضى الكنيسة تعود للقرن الرابع ، وفى القرن السادس أصبحت تعد من كبار الملاك بحيث استأجر عدد من الإقطاعيين كأمونيوس أراضيهم فى الكنيسة .

كذلك شاهد هذا العصر تحول الملكيات الإقطاعية التى بدأت هى الأخرى فى النمو مع بداية القرن الرابع نتيجة للبيع والزواج والإيجار ثم الحماية التى حاربتها القوانين الامبراطورية الخاصة بمصر .

ولقد ظهرت فى مصر عدد من الأسر الإقطاعية اشتهر أمرها خلال القرنين الخامس والسادس وتولى أفرادها المناصب الكبرى فى الدولة ، وعدد كبير من البرديات التى وصلتنا من أرشيف تلك الأسر .

ففى أنطونيو بولس « الشيخ عبادة » كان « أمونيوس » كبير إقطاعيها وفى « افروديتو » كوم أشقوه « فلافيوس ديسقورس » المحامى والشاعر وصاحب المجموعة البردية .

أما أشهر الأسر الإقطاعية فى مصر قاطبة آنذاك فكانت أسرة أبيون الشهيرة التى تولى أفرادها القنصلية والباجركية .

ورغم ذلك فإن صورة الإقطاع المصرى تختلف عن صورة الإقطاع الأوربى فإن تلك الإقطاعيات بحجمها أو الدور الذى لعبته فى تاريخ مصر يختلف عن مقومات الإقطاع الغربى ، فمصر لم تكن لتحتاج إلى الأقنان فى زراعة أراضيها مع توافر الأيدى العاملة ورخصها وخصوبة أرضها ، وجميع هؤلاء الملاك لم يمتلكوا قرية بأكملها بل تناثرت ممتلكاتهم فى أجزاء من قرى ؛ بل إن « أبيون » نفسه لم يمتلك قرية بأكملها وغالبية أرض « أمونيوس » مؤجرة من الكنيسة .

وهناك ملاحظة هامة : وهى أن كبار الملاك كان غالبيتهم من العناصر المصرية وهم إلى جانب ملكيتهم الأرض شغلوا مناصب عليا فى الدولة وهذا فى حد ذاته دليل على نمو الروح القومية .

أما عن وضعية الفلاح المصرى خلال تلك الفترة فوفقًا للبرديات لم يتحول إلى قن نتيجة وفرة الأيدى العاملة ورخصها ، ووفقًا لعقود الإيجار فقد نصت بنودها على شروط لصالح الطرفين ونصوص جزائية على من يخالف التعاقد ، وهذه الصيغة من التعاقد لا توجد إلا بين حر وحر .

كذلك كان للفلاحين حق فى نقل مسئوليتهم الضرائبية من منطقة لمنطقة كما ورد فى أحد نصوص أنطونيو بولس « الشيخ عبادة » وإن كان عليهم القيام ببعض الأعمال عن طريق السخرة كتنظيف القنوات ومشروعات الرى ، ولقد عانى المزارعون من قسوة الجباة الذين تعرضوا بدورهم للمساءلة والعقاب فى حالة عدم وفائهم بالتزاماتهم المالية مما دفعهم إلى محاولة التنصل من عملهم ، إلى جانب أن نظمُ الجباية اختلفت ، وتعددت طرق الجباية خلال العصر البيزنطى فظهر عدد من الوظائف واختفت أخرى فظهر ما يعرف بالجباية الذاتية التى تمتع بها عدد من كبار الملاك والكنائس .

والاضطراب فى الإدارة المحلية انعكست أثاره على القرى والمدن فأصبحت المشاحنات بين القرى وخروج قرية للاعتداء على قرية أخرى وسلب أهلها من الأمور المألوفة فى الحياة التى تكرر ذكرها فى وثائق ذلك العصر .

ولقد حاولت الدولة الحد من تعسف الجباة وكبار الموظفين ومسئولى الضرائب إما بفرض العقوبات على كبار الموظفين من دوقات فى حالة تهاونهم فى تحقيق العدالة كما فعل « جستنيان » أو عن طريق إنشاء وظيفة الحامى ومع الوقت لم يثبت أى الإجرائين فاعلية حقيقية إذ أن كبار الملاك هم كبار موظفى الدولة ، فأغلب التشريعات فشلت عند التطبيق .

وكان الوضع أفضل حالا فى المجالين الاقتصاديين الآخرين ألا وهما مجالى الصناعة والتجارة رغم الاضطراب الدائم فى العاصمة الإسكندرية والصراعات الدينية بين المسيحية وبقايا الوثنية ، كان أبرزها حادث مقتل الفيلسوفة « هباشيا » ، ثم بين أهل الإسكندرية والسلطة البيزنطية حتى وصف « ثيودسيوس » أهلها بأنهم أكثر سكان الامبراطورية إثارة للشغب .

وقد ظلت الإسكندرية محافظة على مكانتها الصناعية والتجارية فمصانع الحرير في جنسيم ظلت تصدر منتجاتها للعالم الخارجي وظل رخامها الشفاف الملون يلقى رواجًا وعقاقيرها لا تضاهيها عقاقير أخرى . وشهرة أطبائها لا تعادلها شهرة حتى قال « اميانوس ماركلنيوس » فى القرن الرابع إنه يكفى لتزكية أى طبيب أن يقول إنه تتلمذ على أيد أساتذة جامعة الإسكندرية .

ولم يكن هذا النشاط الاقتصادى قاصرًا على الإسكندرية ؛ بل امتد إلى الأقاليم فاشتهرت دمياط وبنا بوليس « أخميم » بحريرها وكتانها ، وانتشرت مصانع الفخار فى المدن وبجوار الأديرة .

ولقد امتازت مصر إلى جانب ذلك بمواردها الطبيعية ، فانتشرت المحاجر فى المنطقة من برنيقى إلى ميوس هورموس « أبو شعر قبلى » .

وكذلك استغلت مناجم الصحراء الشرقية - سيناء - واستخرج الجرانيت والبروفريه « حجر السماق » والالبستر والحجر الجيرى والرملى ، وإن كان الحجر الجيرى هو الخامة الرئيسية المستغلة فى منشآت ذلك العصر .

كذلك وجدت مناجم للذهب والأحجار الكريمة والنصف كريمة فى أسوان وميوس هرموس وبرنيقة وقوص ، وقام صائغى هذا العصر بالتفنن فى صياغتها ، ولقد اشتهرت الإسكندرية بتلك الصناعة .

ولقد نظم الحرفيين فى جميع المجالات فى نقابات خضعت لإشراف الدولة الدقيق وخاصة لارتباط بعضها بإمدادات الجيش .

ولم تلجأ الدولة إلى نظام الاحتكار إلا فى أضيق نطاق ممكن ؛ بل أطلقت أيدى المواطنين وشجعت الإنتاج الفردى رغم وجود مصانع حكومية تعمل فى بعض الصناعات كصناعة النسيج والصباغة .

ولقد تميزت مصر عن بقية الامبراطورية بأن لم تعتمد أساسًا فى صناعتها على الرقيق ؛ بل كان غالبية عمالها من الأحرار باستثناء أعداد قليلة وفقًا لما تضمنته عقود العمل فى المصانع بين العمال وأصحاب العمل .



ولقد تأثـرت التجارة فى البحر الأحمر بأحـوال المدن الواقعة على الطـريق إلى الهند كاليمن والحبشة ، ولقد اتبع أبـاطرة بيزنطة سياسة تتراوح بين الترغيب والتهـديد فقاموا أحيانًا باللجوء إلى التدخل العسكرى وأحيانًا إلى التحالف مع تلك الدول .

كذلك كان للإسكندرية نشـاط تجارى مع القسطنطينية ومدن الامبراطورية وظهر تجار الإسكندريـة وبضائعها فى مـدن الغرب الأوربى ولاقت منتجاتها رواجًـا ، وقامت البيـوت المالية الكبيرة فى كـل من القسطنطينية والإسكنـدريـة ، ولقـد استمرت أهميـة الإسكنـدرية وتجارتها للقـرن السـابع ، حيث جنت بيـزنطة من ورائهـا الكثير ، وظلت مدنها الصنـاعية والتجارية تحتفظ ببعض مـزاياها ، ومـا زالت المصانع قائمة فى قـراها ومنتجاتها تعـرض فى أسواق المدن لسد احتيـاجات الطبقـة الوسطى المصرية وفقًـا لمـا تعكسه خطابات ذلك العصر التى توضح مـا تمتعت به تلك الطبقة من مستوى مقبول فى الحيـاة ، وإن كانت الصـورة تختلف بالنسبـة للريف ومـزارعيه حيث أصبح هـروب المزارعين واعتداء القرى بعضها على بعض من الأمور المألوفة .

□○□○□



الباب الأول

الزراعـــة

وتشتمل على عدة نقاط هى :

١ - الملكية الزراعية فى مصر البيزنطية .
٢ - أرض القرية .
٣ - أرض الامبراطور .
٤ - الأراضى العامة .
٥ - الملكيات الإقطاعية .
٦ - أرض الكنيسة .
٧ - أرض الحيازة .
٨ - أرض المراعى .
٩ - بيع الأرض وتأجيرها .
١٠ - أجـور العمال الزراعيين .
١١ - الضرائب .
١٢ - الفـــلاح .



الزراعـــــة

كانت الزراعـة أهم الحرف التى امتهنها المصريون طوال تـاريخهم ، فذلك الوادى الخصب الذى وهبـه الله لمصر ، والنيل الذى يجرى فيشق أرضهـا ، وينبت كل طيب من الزرع أدى إلى الاهتمام بالأرض وزراعتها فى مصر منذ فجـر تاريخها . وبذل حكام مصر من الفراعنة جهدًا عظيمًا فى استصلاح الأراضى وزراعتهـا ، وتحديد الدورات الزراعية ، كما أبدوا عناية فائقة بالنيل ، وتحديد منسوبه ، وتنظيف القنوات وإقامة الجسور وتوزيع المياه وفقًا لاحتياجات الأرض

ولقد قدس المصريون النيل ، وأقامـوا الأعياد لوفائه ، وانتشرت تماثيل آلهة الخصب والنماء والزراعة عبر وادى النيل .

وعـرف المصريون القـدماء أنـواعًا عـدة من النبـاتات والحبـوب ، فزرعـوا القمح والفـول والشعير والكتان والنخيل والبردى ، وإن كـان القمح يعـد المحصول الـرئيسى فقرنوه بالذهب .

ولقد تعـددت أنواع الملكيـات فى مصر القديمـة عبر العصـــور الطـويلة التى عاشتهـا مصر ، فظهرت الملكية الفـردية والملكيـة الأسرية المشتركة ، والملكيـة المطلقة ، وملكية الاستغلال أو المنفعة ، ومنها أجرى عليه كـل أنواع التصرف القانونية ، ومنها ما هو موقـوف على معابد الآلهة والمعابد الملحقـة بأهرام الملوك ، ومعابـد الأفراد أو الكهنة القائمين على خدمتها[1] .

وكان هنـاك فارق واضح بين أملاك الـدولة وبين أمـلاك الشعب ، بل بين أملاك

---

(١) عبـد العـزيز صـالح : الأرض والفـلاح فى مصر على مـر العصـور ، من مجلة الجمعيـة المصريـة للدراسات التاريخية ١٩٧٤

الدولـة والفرعـون على الرغم من إصرار النصـوص التقليديـة على رد ملكية الأرض ومن عليها إلى الفرعون ، وريث الآلهة وصاحب الحق المقدس[١]

واستمـر الاهتمام بـالأرض والزراعـة خـلال العصر البطلمى ، واعتبرت مصر من وجهة نظـر البطالمة وجيشهم ملكًـا للملك وأرضها ضيعـة له «ausia» وعلى جـدران معبد أدفـو سجل نقش هيروغليفى أن « الإلـه حورس » يهدى ابنه الملـك حورس الحى بطليموس كل الأراضى المزروعـة فى كافة أرجاء مصر من « الفنتين حتى البحـر » ، وقام البطالمة بـاستصلاح مسـاحات كبيرة من الأرض ، وتـوسعوا فى زراعـة أنواع معينـة من المحاصيل كالزيتون والكروم وخاصة فى منطقـة ارسنوى - مدينة الفيوم القديمة وتعرف بكيمان فـارس الآن - وفيلادلفيـا « كـوم الخرابة » وأدخلـوا محاصيل جـديـدة كالبسلـة والترمس والحمص ، واهتمـوا بمشروعـات الـرى والصرف وسخـروا المزارعين فى أعمال الجسور وشق القنوات .

وكان الملك من الناحيـة النظرية[٢] هـو صاحب أرض مصر وإن كـانت الملكيـة الزراعية فى واقعها تندرج تحت عدة أقسام :

أولاً - أرض الملك ge basilike .

ثانيًا -أرض العطاء ge enephesei وهى أراضى وهبها الملك لعـدد من الأفراد ، وتضمنـت تلك الأراضـى أرض ge klerouchike وهى التى وهبت للجنـود المرتـزقـة لتحويلهـم لمستوطنين ، وأرض ge endorea وهى أرض عطاء منحهـا الملك للموظفين المدنيين وكبار مساعديه ثم أراضى امتلاك خاصة Ktemata .

ثالثًا - أرض مدن ge politike وهى الأراضى التى خصصت للمدن الإغـريقية ، وكانت حيازة أى لهم حق استغـلال ما على الأراضى من بناءوبساتين للفـاكهة والكروم

---

(١) نفس المرجع ص ٢٣ .

(٢) مصطفى كمال عبد العليم « الأراضى والفلاح فى مصر فى عهد البطالمة من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عدد الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور ١٩٧٤

وما تنتجه من غلال فقط ، ولقد اتسع المدلول فشمل كل الأراضى التى لم تكن ضمن الأراضى الملكية ، وكانت الدولة تتدخل فى تحديد نوع المحاصيل والمساحات التى تزرع بها واللازمة للصناعات التى تحتكرها الحكومة كالقمح والزيتون والكتان[1] .

* * *

الملكية الزراعية فى مصر البيزنطية

حافظ الرومان فى بداية حكمهم على غالبية الأوضاع والنظم السابقة التى وجدوها فى مصر التى ترجع بأصولها للعصر البطلمى فيما يختص بملكية الأرض ونظامها الضرائبى[2] ، بل وهيئات موظفيها .

ولقد تملك أغسطس الأرض وفقًا لحق الفتح ، وأصبح يطلق عليها أرض التاج ، فيما عدا استثناءات كالأراضى التى جرى منحها للمستوطنون Catoecia بالإضافة إلى أراضى ge Klerouchike وهى الأرض التى تمنح للجنود لربطهم بالأرض ومصالح الملك أشبه بما كان مألوفًا فى العصر اليونانى[3] ، كذلك منح الأباطرة فى عهد الأسرة البليوكلودية أفراد الأسرة المالكة ورجال القصر هبات من الأرض عرفت باسم ge Endorea ، ففى إحدى برديات القرن الأول قام شخص يدعى « أفرو أديوس بن زيروس » بتأجير أراض من جوليا الأغسطا وأبناء جير مانيكوس القيصر حيث تعهد بزراعتها بالبردى فى السنة ١٢ من حكم تيبريوس « Tiberius القيصر ، وبردية

---

(١) مصطفى كمال عبد العليم : نفس المرجع ص ٨٨ .

(٢) Johnson : « A.Ch » : Byzantine Egypt economic studies princeton 1951, p. 73.

Johnson : «A.Ch» : Egypt and the Roman Empire U.S.A. 1951, p. 68.

(٣) تيبريوس حكم من ١٤ - ٣٧ م .

ثانية تضمنت عقد آخر على نفس النمط يعود لعهد فيروس Verus [(١)] وأغلب تلك الأراضى أدمجمت مع نهاية القرن الثانى فى الضياع الامبراطورية .

وقام عدد من أفراد الطبقة الثرية فى الإسكندرية وروما باستثمار أموالهم فى استصلاح الأرض وزراعتها فيما عرف باسم الأوسية ausia ، وكانت الأراضى تمنح لهم مجانًا أو بقيمة اسمية ، وهى إما معفاة من الضرائب أو بضرائب مخفضة أو تمتعت بالإعفاء لفترة محددة ، ثم دفعت الضرائب عنها كاملة فيما بعد .

أما الأراضى التى قامت الدولة ببيعها فكانت محدودة المساحة وهى إما أراضى خاصة بالامبراطور ، أو أراضى مهملة ، والأراضى التى تظهر نتيجة للفيضان ، والأخيرة تباع بأثمان مخفضة ، وإن لم يسمح بتحولها إلى ملكيات كبيرة .

ولم تتحول الملكيات الزراعية خلال القرون الثلاث الأولى من الحكم الرومانى إلى ملكيات إقطاعية شبيهة بما كان سائدًا فى الغرب الأوربى ، فسجل ضرائبى من مدينة كرانيس « كوم أوشيم » يعود للقرن الثانى خاص بأرض حدائق وكروم يشير إلى أن الملكية الفردية لم تتجاوز الأرورة[(٢)] أو أقسام منها ، ومن تقرير لوكيل أحد الملاك فى فيلادلفيا « كوم الخرابة » نلاحظ أن أراضى المالك محدودة المساحة ، وموزعة بين عدد من القرى .

ولم ترتفع نسبة الضرائب خلال العصر الرومانى عما كان سائدًا فى العصر البطلمى كثيرًا ولكن أضاف الأباطرة بعض الأعباء أغلبها لتغطية نفقات الجباية ، ولقد استخدم الجند فى عهد « بريوس » فى عملية شق القنوات وإقامة الجسور ، وتمتع الإغريق ببعض المميزات الضرائبية ، وكانت الضريبة على أرض التاج تحدد وفقًا لمنسوب النيل .

---

(١) لوكيوس فيروس Lucius Verus ١٦١ - ١٦٩ م ، العقد من مجموعة :
Milan Papyri No. 6. A.D. 25.

(٢) الأرورة : تعادل ١/٥ فدان .



ولقد تكونت فى كل قـرية نقابة من مـلاك الأرض كانت تعد مسئولـة من الناحية القانونية عن ضرائب و إيجار الأرض مسئولية جماعية[١] ، فإذا فر فلاح وترك أرضه تولت القـرية ككل دفع مـا عليه ، وألحقت الأراضى الواقعـــة على حـافة الصحـراء بأراضى الدولة ، وكـان على فلاحى القرية زراعتهـا فيما عرف بـ epibole بالإضافة إلى الأراضى التى ظهـرت نتيجة للفيضـان ، وهى ليست دائمـة فى تقديـرات الإحصـاءات العامـة وقدرت الضـرائب وفقًا لدرجة الخصوبة .

وهنـاك أراض تملكتها القـرية كـوحدة لا كأفـراد ، فاستأجـر شخص من مدينـة هرقلوبـولس « أهناسيا » فى عام ٣٠٥ م تسع أرورات ، من أرض إحدى القـرى التابعة لها ، ودفع إيجـــارًا قدره ٥ , ٥ أردب عن الأرورة ، وفى عام ٣١٣ م أجـر ثلاثة مزارعين ٥ أرورات من أرض تخص قريـة ، واكتفوا بدفـــع الضرائب مقابل الإيجـــار ، ولقـــد منـــح « ثيودسيوس » النقابـات حق ملكية الأرض وجمع الضرائب مع تحريم ذلك على الأجانب ، وأعيدت تلك التشريعات فى مجموعة « جستنيان » .

وفى بداية العصر الرومانى كان يدير القرية مجلس من كبار السن[٢] ، وكان كاتب القرية يعـد ممثلا للدولة فيما يتعلـق بالإحصاء[٣] ، والتعداد ، وكتـابة التقـارير عن أهل القريـة ، ومقدار ممتلكاتهم ، وتعيين الأشخـاص الصالحين لتحمل الأعبـاء ، وكان يتم اختيارهم من بين الملاك ويرفع بهم كشف للاستراتجوس « المديـر » ولقد تضمنت قائمة عثر عليها فى أرسنوى ، ويرجع تاريخها للقـرن الثالث كشفًا بأسماء موظفى القرى الذين تولى بعضهـم القيـام بأعمال الشرطة والرى ، والإشراف على الحصاد ، وحـراسة الحقول ، وجباية الضرائب[٤] .

---

(١) P. Masp. : 67251.

(٢) P. Oxyrhnchus Ed. B. Grenfell London 1891-1953.

(٣) P. Oxy. 1887.

(٤) P. Oxy. 2121.

وقد اختفى فى القرن الثالث مجلس المسنين السابق الذكر إلى جانب عدد من الوظائف الأخرى كوظيفة الكاتب الملكى ، وتولى إدارة القرية مجلس أعيان protocomereo يرأسهم Meizon فى نفس الوقت الذى تم فيه إحياء وظيفة « الكومارح » ذات الأصل البطلمى ، وأصبح فى كل قرية اثنان تضمنت اختصاصاتهما مسئولية الإشراف على الضرائب والإسهام فى أعمال الشرطة ، وكان يحصل عادة على أجر بين ١ إلى ٥ , ٢ قراط على كل صولد ، ويحق لهما اختيار من يخلفهما فى عملهما .

ومن موظفى القرية hypodectes ، وهو يعد مسئولا عن الخزانة العامة الخاصة بالقرية إلى جانب قيامه بالمشاركة فى جمع الضرائب hydroplyion المسئول عن تسلم القرية لماء الفيضان ، ثم حراس الحقول ويشرفون على القنوات ونظافتها ، وكان عملهم عن طريق السخرة[1] ، وإن كان يصرف لهم مبلغ مالى ثم أعداد من الجباة exactor والكتاب وعمال البريد ومسئولى البنك[2] .

وكان للقرى خزانة للضرائب تتصل بها إدارة للحسابات لتحديد المصروفات والجبايات يشرف عليها موظف يلقب Logarophus ، يناط به إعداد القوائم الخاصة بالضرائب ، وإثبات أسماء أهل القرية ، وما أداه كل منهم من الضرائب ، ثم عليه إرسال تلك الكشوف إلى مكتب والى الإقليم وهذه الوظائف جميعها أصبحت تشغل بطريق الإجبار ، ومن هنا سعى أهل القرية للتهرب من تلك الأعباء ، بل أشارت إحدى البرديات إلى محاولة رئيس أحد القرى التنصل من مهامه والتخلص من الوظيفة، ولجأت الدولة أمام هذا الإجراء إلى مضاعفة عدد شاغلى الوظائف الحكومية لكى تخفف العبء عنهم ، فجرت الإشارة إلى أربعة «كومارخات» تم تعيينهم فى قرى البهنسا بدلا من الوضع المألوف ، وهو اثنين لكل قرية ، ولقد تعرض هؤلاء للمساءلة والعقاب الذى وصل لحد السجن فى حالة عجزهم عن الإيفاء بالتزاماتهم كما حدث فى إحدى قرى

---

(١) P. Masp. 67151, 67052.

(٢) P. Lond. Greek papyri in British Museum edbykenon and Bell. London, 1893-1919. No. 1677.



قرية نامبينا ، كان أبيون يقوم بإدارتها[1] ، ولقد جرت الإشارة إليها على أنها تخص المنزل المقدس

الأراضى العامة :

أما عن الأراضى العامة التى تتبع الدولة فلقد ورد ذكرها فى عدد من البرديات[2] ، وصفت فى إحداهما أنها أرض تخص الباجوس[3] ، وفى أخرى بأنها أراضى عامة كما ذكرت أراض تخص مدينة الإسكندرية ، ففى بردية من هيرموبولس « الأشمونين » تعود للقرن الرابع فى الفترة ما بين ٣٣٠-٣٥٠م ورد أن الأشخاص الذين يسكنون الجزء الغربى من أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » لديهم ممتلكات فى إقليم هيرموبوليتا ، مساحتها بلغت ٢٠,٠٠٠ فدان ، وزعت كما يلى : ١٧,٠٠٠ أرض خاصة ،١٤٥٠ أرورة أرض عامة ، وجزء بسيط بلغ ١٠٠ أرورة كأرض للمدينة وليس المقصود هنا مدينة هيرموبوليس بل الإسكندرية فى الغالب ثم أرض غير واضحة الصفة وضعت تحت إشراف الباجوس ، ويلاحظ أن أرض الدولة كانت تخضع للإشراف العام للأيدولومس « مراقب الحسابات الخاصة » ثم تحولت لموظف يلقب[4] ابيتروبيس epitropese .

الملكيات الإقطاعية :

بدء نموها منذ القرن الرابع وإن كانت تعود بجذورها للقرن الثالث ، وكانت مقصورة آنذاك على مساحات محدودة من الأرض يملكها أثرياء الإسكندرية فى القرن الرابع وبعد تمليك أرض التاج بدأ نمو الضياع الكبرى ، نتيجة للبيع أو المهر والزواج فالقانون الرومانى أباح للزوج استغلال أراضى زوجته التى حصل عليها بمقتضى

---

(١) P. Oxy. 1915.

(٢) P. Oxy. 1915.

(٣) Pagus أول ذكر للباجوس وهى تعادل الطوبارخية القديمة فى سنة ٣٠٧ .

(٤) Johnson: Economic studies P. 78.

مهـرهـا كما فى حالـة « فـلادلفيـا يـوسيـا » التى طلبت نقل الضريبـة الخاصة بمهـرهـا لزوجها[1] أو تكونت الضيـاع عن طريق الإيجار من مـلاك آخرين ، كما حدث بـالنسبة لأمونيـوس أحد إقطـاعى أنطونيوبـولس «الشيخ عبادة» حيث استأجـر جزءًا كبيرًا من أراضيه من الأديرة وخاصة دير بيتو[2] .

وخير مـا يوضح مـا كـانت عليه صـورة الملكية الـزراعيـة فى القرن الـرابع سجل ضرائبى خـاص بمـدينة هيرومـوبـولس «الأشمـونين» ، حيث ورد فيه تـوزيع الملكيـة الزراعية كما يلى :

تملك ورثة أمـونيوس وحدهم ١٣٧٠ أرورة يليهم ثمانيـة ملاك ، يملك كل منهم ٥٠٠ أرورة ، ثم ١٤٧ اسما يملك أصحـابها جميعـا ٤٤٠ أرورة ، ومن الـواضح أن أكبر مساحة تملكها ورثة أمونيوس ، وهى لا تعد بأى حال إقطاعا كبيرا بمقارنته بإقطاعيات الغرب وخـاصة أن تلك المسـاحة مقسمـة بين الورثـة ، والجدير بـالملاحظة أن غـالبية الأسماء الواردة فى الكشف كانت أسماء يونانية ورومانية ، بعكس برديات القرن الخامس والسادس التى حوت أسماء إقطاعيين مصريين[3] ، ولقد سعى كبار الموظفين لاستغلال نفـوذهم ، والتـوسع فى ملكية الأرض الـزراعيـة ، على حساب صغـار المزارعين الـذين أثقلت كاهلهم الضرائب ، فسعوا إلى التخلص منها عن طـريق الدخول فى حماية هؤلاء الموظفين الذى كـان عدد منهم فى نفس الوقت من الملاك الأثـرياء[4] ، وبذل الأبـاطرة غاية جهودهم للقضـاء على هـذا النظـام الذى أتاح للملاك استنزاف مال الدولة ، فأمر « قسطنطينوس » بمحاربة الحماية فى مرسوم أصدره سنة ٣٩٠م ونص على ما يلى :

« إنا علمنا أن عددًا من المزارعين المقيمين فى مصر لجأ إلى حماة رسميين من الحكام العسكـريين ، وعن طـريق وظـائفهم قـامـوا بـاستغـلال الـوضع ، وإنى أرغب فى أن

---

(١) P. Oxy. 908.

(٢) ولقد أخـذ الإحصائية عن برديات P. Flor. 71

(٣) P. Oxy. 908.

(٤) Johnson: Egypt and Roman Empire 291.

كل من بلغت به الجـــرأة إلى ضـــم هؤلاء الأشخاص إليه بوعد الحماية فعـليه أداء ما عليهم من الأعباء العامة إلى جانب دفـع الأعباء التى على الفلاحين الذين هربوا من قراهم ، وسيدفع هذا من دخله الشخصى وكل من دخـل فى حمايتهم وجب رفع الحماية عنه[(١)]

وفرض « فالنتيان » ٢٥ رطل من الذهب الجيد تعادل آنذاك « ١٨٠٠ صولد » على كل من يقر بالحماية ، وفى سنة ٣٩٥م أصدر « ثيودسيوس » عدة قوانين لمحاربة الحماية موجهة إلى والى مصر خاصة[(٢)] ، دون سائر أقاليم الامبراطورية « إن أى فرد أو أى جماعة أو فئة ؛ إذ اكتشفوا أنهم أصبحوا حماة للقرية سيقام عليهم الجزاء ، وملاك الإقطاع يجب أن يراجعوا ويخضعوا للقوانين الامبراطـورية ، حتى ولو كانت ضد رغبتهم ، وعليهم أن يقوموا بأعباء الدولة » .

وفى ٤١٦م جـرت الإشـــارة إلى لجنة ثـلاثية اعترفت بمـا تـم منحه من أرض قبل عـام ٣٩٨م ، وإلغـاء حـالات الحمايـة فيما بعـد ذلـك ، كما ألغت لقب الحامى نهائيـا وانتقلت سلطاتها فيما بعـد إلى الوالى الاجسطال فى الإسكنـدرية ، وأخضع مارقيـانوس الدوقات فى عام ٤٤٦م لعدد من العقوبات فى حالة تهاونهم فى أمور الحماية[(٣)]

وأكد زينـون فى قوانينـه على رفضه الحماية ، وتكـرر هذا فى تشريعـات جستنيان ، ولقـد حاول الملاك التـلاعب بـالقانـون عن طـريق التأجير الصورى ، أى قيـام المالك الصغير بتأجير أرضـه لأحد كبـار الملاك ، ثم استعادتها بـالإيجار ثانيـةً ، وهذا الإجـراء منعته قـوانين « ليو » ٤٦٨م ، وأكـده جستنيان فى قـانونـه رقم ١٣ ، فإذا وصلنا لنهـاية القرن الخامس نجـد أن البرديات تحوى عددًا مـن أسماء الأسرة الإقطاعية ونـلاحظ عدة أمور على ملكيات تلك الفترة :

(١) C. Th. XI. 24-1

(٢) C. Th. X. 42.1-6

(٣) أصدر ثيودسيوس عدد من القوانين خاصة بمصر وهى :
Hardy "E.R." Large estates of Byzantine Egypt. N.Y. 1951. P. 25.

أولا - أن غالبية كبار الملاك أصبحوا من المصريين ، وهذا دليل على نمو الروح القومية .

ثانيا - وصول المصريين للمراكز الكبرى فى الدولة ، فأولئك السادة جمعوا بين الملكية الإقطاعية وتولى الوظائف العليا ، فأسرة أبيون فى أكسرنخوس تولى أفرادها مناصب الباجركية والقنصلية ، وأوليريوس كان قنصلا ، ومن كبار ملاك مصر العُليا فى نفس الوقت .

ثالثا - أن الإقطاعيات الزراعية سواء بالنسبة لحجمها أو الدور الذى لعبته فى تاريخ مصر تختلف تماما عن صورة الإقطاع الغربى ومفهومه .

فابلينى يعزو انهيار الجمهورية الرومانية لنمو الضياع الكبرى فى الغرب التى بلغت مساحتها آلاف مؤلفة من الأرورات ، أما فى مصر فلم تبلغ أى إقطاعية بما فيها إقطاع أبيون ، حجم تلك الإقطاعيات ، إذ إن أبيون لم يتملك قرية كاملة ، وإنما كانت ضياعه موزعة بين عدد من القرى والأقاليم وإن تركزت فى اكسرنخوس « البهنسا » . وأمونيوس أشهر إقطاعى أنطونيوس بولس « الشيخ عبادة » استأجر جزءا كبيرا من أراضيه من كنائس[1] ، وديسقورس أحد كبار ملاك أفروديتوا تملك أرضا محدودة المساحة ، ومؤجرة من الكنيسة ومن أفراده .

وسنعرض بالتفصيل أشهر الملكيات الإقطاعية والملاك فى مصر والذين تردد ذكرهم فى البرديات .

أولاً - فى انطونيوبولس « الشيخ عبادة » Antinoopolis :

كان « الكونت أمونيوس » يعد أكبر إقطاعيها ، وقد انتشرت أملاكه فى أنطونى أفروديتو « كوم اشقوة » ، وتمتعت أراضيه بحق الجباية الذاتية ، أى يقوم بجباية الضرائب الخاصة بإقطاعه وفق المقدار الذى تحدده الدولة بدون تدخل من هيئات

---

(١) P. Masp : 67138.

موظفيها ، وتسلّم ضرائبه النقدية مباشرة لخزينة حاكم الإقليم ، والضرائب العينية للشونة الرئيسية فى إقليمه أو شون الإسكندرية[١] .

ولقد أجر جزءًا من أراضيه من « ديربيتو » ، وكان يدفع له إيجارا سنويا مقداره ٤٠٠ أردب ، كذلك أجر أرضًا تخص قرية أفروديتو ، ودفع لها ضرائب نقدية فى القسم الثانى من الدورة الضرائبية بلغت ٣ نوميزما[٢] إلا ٩ قيراط ، وحصل على مخالصة من مسئولى القرية بالإضافة إلى تأجيره أراضى من عدد من صغار الملاك ، وهنالك عقد بينه وبين شخص يدعى يوحنا بن موسى يتعلق بتأجيره عدة أرورات تخص الأخير ، ومن واقع تلك الوثائق يتضح أن جزءًا كبيرًا من أراضيه لم يكن ملكية خالصة ، بل إن الإحصاءات أثبتت أن ٢ / ٥ أرضه كانت ملكًا لكنائس وأديرة إلى جانب تفرقها فى عدة أماكن .

وفى بردية تتعلق بقوائم حساباته جرى تقسيم مدفوعات المزارعين إلى ثلاثة أقسام : قسم اختص بمدفوعات للدير الذى استأجر منه أراضيه ، وقسم للضريبة ، والثالث خاص بها يُدفع له شخصيا ، وواضح أن ما يصله من دخل لا يعد قطعا بالدخل الضخم .

---

(١) بالنسبة لإقطاعيات أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » تناولتها برديات
P. Masp. 67138-67140.

(٢) النوميزما : كانت النوميزما تساوى منذ عهد قسطنطين واحد على اثنين وسبعين من رطل الذهب . انظر : الفصل الخاص بالعملة .

حسابات أمونيوس : « وحـدة الأرض المستعملة هـى الأرورة - والضريبة بـالأردب »

المـــزارع	إيجار الدير	أمونيوس	الضريبة
أجناتون	١٩٣	٤٢	٥٠ ٢/٣
فيمبون كاباريوس	٢٣	-	٢٠
بكيسيس	٢٥	-	-
تسينفكتوريا	٧٢	-	١٦ ٢/٣
هيراقليوس	٤٣	٨	-
حنـــا	٤٠	-	-
بسيوس	٧	٨	-
فيميون	-	١٥ ١/٤	-
فيـــب	-	١٨ ١/٤	-
أنـــوخ	-	٢٧ ١/٤	١٦ ٢/٣
يوسـف	-	٦٠	-
فلاحى بيتو	-	١٠٦ ٢/٣	٣٢
خولوس	-	٤	-
أنـــوخ	-	٤٢	٢٠
تالــوس	-	-	١٦ ٢/٣
باتوســيثر	-	-	٢٥ ٢/٣
المجمـــوع	٤٠١	٣٣١ ٥/١٢	١٩٨ ١/٣

ولقد جرب إضافات ضريبية لعلها بخصوص شحن القمح وجمعه حوالى ٥٢ أردب قمح ، و ٥ ٢ أردب شعير ، ومن واقع تلك الحسابات يتضح أن خمس الدخل يستخلص للضريبة[١]

وإذا أخذنا كمثال آخر ما دفعته إحدى المزراعات التابعات لإقطاعه خلال دورة ضريبية[٢] ، وما يتبقى له بعد استيفاء الضرائب لوجدناه النذر اليسير . تالوس دفعت عن القسم الثامن والتاسع فى الدورة الضريبية كضرائب للسنة الثامنة والتاسعة ٤٩ أردب قمح ، و ١٣ أردب شعير وقيراطين نقدا ، تم توزيع ما دفعت كما يلى : ضريبة الأنونا (القمح) ٥٦ مد (الأردب يساوى ٣ مد أى ما يعادل ١٨,٥ مد والقسم التاسع ٦٠ مد أى ما يعادل ٢٠ أردب ، فالمجموع ٣٨,٥ أردب إذًا ما يتبقى لأمينوس من القمح حوالى ١٠ أرادب .

وهناك مالك آخر فى « أفروديتو » هو « فلافيوس ديسقورس » المحامى وصاحب مجموعة البرديات الشهيرة ، وتمتعت أرضه بالجباية الذاتية ، وكان يعد أكبر أعيان قريته ، ووصف فى البرديات بأنه رئيس مجلس القرية Protocometes وكان حجم ممتلكات ديسقورس لا يتجاوز المائة أرورة أو أكثر قليلًا ، وأجر جزءًا كبير منها من دير أبوساويرس[٣] ودفع لها كأجر عينى ٩٢ كيلة ، وبما أن الضريبة فى حدود ٣,٢ أردب فإن ما أجره من الدير يعادل ٣٠ أو ٤٠ أرورة[٤] ومن قائمة حسابات تخص اثنين من مزارعيه ، وهما صوفيا وفيكتور يتضح تسلمه لحساب القسم الثامن من الدورة الضرائبية ٣٦ أردب قمح و ٤٩ أردب شعير ، من ١٦-٣٠ حمل دريس جاف ، ٤٠٣ جرة نبيذ ، ودفع لضرائب الأنونا ١١٩ أردب قمح عن القسم الثالث مع النولون إلى جانب عدد من الضرائب النقدية ، وكان دخل « ديسقورس » من الرعى يفوق دخله من الزراعة ، ووصفت أرضه فى بردية تتعلق بحصول بعض الصيادين على حق الصيد فى ممتلكاته

---

(١) P. Masp : 67138.

(٢) كان يجرى تقدير الضرائب كل خمسة عشر سنة ، انظر : ما يتعلق بالضريبة فى هذا الباب .

(٣) P. Masp : 67138, 67140.

(٤) P. Masp : 61170.

بأرضى المنزل النبيل[١] ، ورغم تمتعه بحق الجباية الذاتية فقد تعرضت أراضيه لمهاجمة الباجارك ميناس ، حيث استولى على الضرائب والماشية وقد لجأ « ديسقورس » إلى الامبراطور « جستنيان » الذى أرسل إلى الدوق يطلب إنصاف الشاكى ؛ ولكن ميناس الباجارك لم يستجب فاضطر ديسقورس إلى الذهاب ثانية للامبراطور يطلب إنصافه وتحقيق العدالة للشاكى[٢] وقريته .

كينوبولس « الشيخ فضل » :

ورد فى البرديات اسم سيدة كانت تعد من كبار ملاكها ، وهى كريستودورا أرملة مالك غير معروف الاسم وكان لها ضيعة فى تلك المدينة وقد امتلكت ثلث إقطاع فقط ، وبلغت الضرائب النوعية على الضيعة ٤١,١٧ أردب ونصيبها منها بما أنها مالكة الثلث ١٣,٧٢ أردب ، إلى جانب مدفوعات نقدية .

هيرموبولس « الأشمونيين » :

ذكرت ثيو دورا كأحد كبار ملاك المدينة ، وكانت ممتلكاتها تتكون من مزرعتين أحدهما كانت أرض هبة dorea ، تقع فى بشلا ، وتمتعت بالإعفاء من عدد من الضرائب ، إلى جانب إقطاع إضافى فى قرية سلاموت ، ولدينا حساباتها فى خلال أربع سنوات من السنة الثامنة إلى الحادية عشر من الدورة الضريبية ، وعند وفاة المالكة قُسِّمَ الإقطاع بين أبنائها الثلاث فحصل ابنها « جرمانوس » على نصف الإقطاع والاثنين الأخر قُسِّمَ بينهما النصف الآخر[٣] .

ولقد انخفض منسوب النيل فى العام الحادى عشر ، فقام أبناء المالكة بتخفيض نسبة الضرائب ، ومنح المزارعين شتلات عنب جديدة وجرار نبيذ ، وأدوات أخرى وبلغ دخل ثيودورا من الإقطاعين مبلغ ١٠١٠ أردب قمح ، ١٠٩ أردب شعير ، أما الضريبة العينية فبلغت عن إقطاع هيرموبولس ٢٠٤ أردب ، إلى جانب ٨ أردب كأعباء

(١) P. Oxy. 2026.

(٢) Johnson : Op. Cit. P. 62.

(٣) P. Oxy. 2026.

إضافته الى عن رص الهبة فدفعت ٧٤ أردب كضرائب عامة ، ولم تحمل تلك الأرض قيمه الوبون وربما أعفيت لأنها أرض عطاء ، ودفعت ضيعة هيرموبولس « الأشمونين » للأنون حـ به ١٠٠٨ أردب ، ولقد بلغت نسبة الضرائب العينية ٢٩٪ من إنتاج الأرض

أما الدخل النقدى فبلغ ٢٢٢ صولد ، وكانت الضرائب النقدية أقل فى نسبتها من الضرائب العينية وبلغت الضرائب النقدية عن أرض الهبة dorea ٦ صولد إلا ١٨ قيراط والضرائب العامة فى الإقطاع ١٣ صولدًا إلا ١,٧٥ ، والمجموع ١٩ صولد و١٦,٢٥ قيراط وهى تعادل ٨,٩ فى المائة من قيمة الإيصالات[1] .

وكان دخل الإقطاع لمدة أربع سنوات٤٣٤ أردب قمح و٤٣٨ أردب شعير ، وبعد استقطاع النفقات كان يصبح من نصيب كل واحد من أولادها٤٠ صولد و٣ قيراط، ومن واقع هذه التقارير فإن مساحة الإقطاع لا تزيد عن ٢٢٥ أرورة إذا اعتبرنا أن الضريبة تعادل ٤ أردب على الأرورة ، وفى مصر العليا تملك شخص يدعى أولبريوس إقطاعًا كبيرًا فى نفس الوقت الذى كان يلى فيه منصب القنصلية فى القسطنطينية ، ولقد فرضت عليه غرامة لسبب غير معروف ربما لمحاولة التهرب من الضرائب ، ولقد بلغت ضرائبه أو الغرامة ٢٠ ألف أردب[2] من القمح والشعير ، إلى جانب كميات من اللحوم ، ولقد دفعت الضرائب كما يلى :

	الجيش	الدوق
قمح	١٢٠٣٠	٩٢٠٠
شعير	٦٢٦٨٨٠	٩٨٤
نبيذولحوم	٢٥٢٩٩٤	٤١٨٥٠
شعير	٨١٥٠٠	٢٧٠٠٠

أموال نقدية ٢٠٠ صولد ، إلى جانب مدفوعات لموظفى المكاتب وضرائب إضافية .

(١) P. Oxy. 2026.

(٢) Johnson : Op. Cit. P. 269.

أكسرنخوس « البهنسا » :

أما أشهر الأسر الإقطاعية فى مصر قاطبة فكانت أسرة أبيون التى ذاع أمرها خلال القرنين الخامس والسادس[١] ، وتولى أفرادها أعلى المناصب فى مصر ، وأول من تردد اسمه فى البرديات من أفرادها فلافيوس أبيون ، فذكر فى برديات أكسرنخوس رقم ١٨٢٩ وفى مجموعة أمهرست P. Amh. 140 كوالى لطيبة وخلفه ولداه فلافيوس استراتجوس Flavius Strategius وأبيون الثانى ، وتولى الأول منصب قائد الحرس Comes devotissimorum ، فى حين تولى الأخير القنصلية ، ثم أصبح دوقًا على طيبة فى ٤٥٨[٢] . وورد فى نفس الفترة اسم آخر من نفس الأسرة ولكن من الصعب تحديد نسبه هل هو ابن ثالث أم حفيد فلافيوس ، ثم أبيون بن فلافيوس الذى حمل لقب شريف Batricus ودوق طيبة ثم استراتجوس أكبر أبناء بيون وأبو أبيون الثالث[٣] ، وفى عام ٥٩٠م ، تردد اسم أبيون الثالث آخر أحفاد تلك الأسرة .

وقد أمر أبيون الأول بعدم تقسيم الإقطاع حتى لا يتفتت بل يدار لصالح أولاده ، وجزء كبير من مجموعة أكسرنخوس البردية من أرشيف تلك الأسرة ، ويتناول تاريخها ومعالمها المالية وإقطاعها وموظفيها .

ولا نستطيع تحديد حجم الإقطاع تحديدًا قاطعًا ، إذ انتشرت أملاكهم فى أكسرنخوس « البهنسا » ، وكينوبولس « الشيخ فضل » ، وهيرموبولس « الأشمونين » ، ولقد وردت إحصاءات لقرى تتبع أبيون فى برديات أكسرنخوس التى تحمل أرقام ١٩١١ - ١٩١٢ - ١٩١٣ - ١٩١٤ - ٢٠٣١ - ٢٢٠٧ ، وهى قرى فاكرا وناكونا ويترموس وبامبينا - أومس - أبيون - مترونيس ، وفى الغالب لم تشغل إقطاعاته جميع أراضى القرية بل كان هناك ملاك آخرون فلقد تراوح فى بعضها عدد المزارعين بين ٢ و ٧ ، مما يدل على صغر مساحة ضياعه فى تلك القرى .

---

(١) P. Oxy. 1915 تناولت برديات عديدة تاريخ وحسابات الأسرة وتتضمن الملاحق ترجمة لعدد من الوثائق الخاصة بها .

(٢) P. Oxy. 1846-1915, 1917.

(٣) P. Masp. 7719. هناك قرية قرب طما تسمى أبيون .

ومع ذلك فإن حجم الإقطاع ككل لم يكن صغيرًا بدليل ما دفعه من ضرائب فكانت ضرائبه فى أحد الأقسام تشمل ضريبة القمح النوعية والضرائب النقدية ولقد جمعت الضريبة النوعية فى ذلك العام نقدا ذهبيا كاستثناء وقدرت الضريبة فى أكسرنحوس « البهنسا » وكينوبولس « الشيخ فضل » ٣٥,٠٠٠ صولد للضريبة العينية ٢٤,٥٠٠ صولد للنقدية فيكون مجموعها ٥٩,٥٠٠ صولد ، وفى هرقليوبولس « أهناسيا » جبيت الضرائب العينية أيضًا نقدًا ومقدارها ٣٥,٠٠٠ صولد ، والضريبة الذهبية ٢٢,٥٠٠ صولد[١]

ولقد زرعت الأسرة أغلب أراضيها كروما وغلالا ، وألحقت بالأراضى شِوَن ومطاحن للغلال ، ومعاصر للنبيذ ، فقام المزارعون بعصر الكروم ، وإعداد الجرار ، وبلغ إنتاج إحدى صناعه ٢٤ ألف سيستر نبيذ ، ولقد ألحق أبيون بالعمل فى صناعة نوعيات مختلفة من الحرفيين والعمال ترتبط أعمالهم بإقطاعه ، كعمال البناء والحرفيين ، والنجارين ، وعمال المطاحن ، والخبازين ، ومشرفى الرى[٢] ، ومراقبى منسوب النيل إلى جانب ما شملته أراضيه من معاصر ومطاحن ومخابز ومصانع للفخار .

أما عن إدارة الإقطاع فإن الضيعة كانت تنقسم لدوقيتين يدير كل منهما وكيل يحمل لقب كونت (تحت إمرته عشرة مشرفين Pronoetae ، ومجموعة من الجُباة ، وكتبة السجلات ، وموظفو البنك الذين يقومون بإصدار الإيصالات المالية وتسلم الجبايات النقدية وتسليمها إلى خزانة أبيون[٣] ، بالإضافة إلى وزان الحبوب وساقى مسئول عن توريد الخمور ، وقائد سفينة ، وحارس حقول ، وفى القرى التابعة لإقطاع خضع مجلس قريتها لإشراف المالك ، وكان يتبع الإقطاع مساحو أرض خاصون به ، عليهم تقدير مساحة الأرض لتحديد الجبايات والضرائب وفقًا لكشوفهم وكتب أحد وكلاء أبيون ويدعى بامينوس عن مسح أرض تابعة له وأرسل كشفين يتضمن أحدهما الأراضى التى يصلها الفيضان ، وأسماء مؤجريها ، وآخر حياض بالأرض المهجورة[٤] .

---

(١) P. Oxy. 2145.

(٢) P. Oxy. 1896.

(٣) P. Oxy. 2195.

(٤) P. Oxy. 2031.

ولقد تشابهت أسماء الوظائف الإقطاعية مع الوظائف العامية فى الدولة ، وأصبح التمييز بينهما صعبا ، وخاصة أن بعض الموظفين جمعوا بين الوظيفة العامة فى الدولة ووظيفة الإقطاع .

ولم يكن شغل الوظائف فى الإقطاع من الأمور المجزية فيما عدا شاغلى الوظائف الكبرى ، فقد نال الكونت ميناس أجرًا قدره ١٥ صولد ذهبًا سنويا إلى جانب ما حصل عليه من الهدايا[١] ، أما المستويات الصغرى المتمثلة فى السكرتارية وصغار الوكلاء فقد عانوا الأمرين من تسويف الملاك فى سداد أجورهم وفى إحدى البرديات أرسل محامى الإقطاع إلى أحد أفراد أسرة أبيون يذكر أن السيد حنا مسجل الأراضى لم يتسلم أجره عن السنة الجديدة ، ولقد اتسمت معاملة غالبية أولئك الجباه تجاه المزارعين بالشدة والتعسف[٢] ، فقام هؤلاء بدورهم بمحاولة التهرب من الضرائب ، وتجاهل الجباة المساحون البنود الأساسية التى يجرى على أساسها تقدير الضريبة وهى نوعية الأرض ونوعية المحصول ، وإن كان أبيون وكبار معاونيه قد حرصوا على حد عدم الإساءة إلى فلاحيهم حتى لا يهجروا الأرض ويهملوها ، وعندما قام الجباة التابعون لأبيون بالقبض على رئيس القرية واغتصاب حصاده طلب منهم الكونت إعادة محصوله وترك رئيس القرية .

ولقد استخدم أبيون بوكلارى Bucellari وهم جنود مهمتهم مساعدة الجباة وخاصة أن الأمن لم يكن مستتبا ، وأرسل أحد الوكلاء إلى ثيودور كاتب السجلات يطلب تعيين شخص كبوكلارى لحاجتهم إلى جنود الحماية الحياة ، ولقد وصف أحد أولئك الجنود بالجرمانى[٣] .

وكان لموظفى الإقطاع سلطات الشرطة فى القبض وتوقيع العقوبة ، وأرسل أحد موظفى الإقطاع للتحقيق عندما حدثت سرقة فى قرية بيمبينوس ، كذلك حين نشب نزاع بين قريتين .

---

(١) P. Oxy. 1107.

(٢) P. Oxy. 1979.

(٣) P. Oxy. 1147.

ارض الكنيسة

بعد اعتراف الدولة بالمسيحية تملكت الكنيسة مساحات واسعة من الأرض نتيجة هبات الأباطرة أو الأفراد أو لقيامها باستصلاح الأراضى البور لصالحها . وأول إشارة لأرض الكنيسة تعود للقرن الرابع فيما تضمنته هبة قسطنطين لكنيسة روما والبابا سلفستر[1] ، كذلك أشارت تشريعات « ثيودسيوس » التى تعود للعام ٤١٥م إلى ما تمتعت به كنائس القسطنطينية والإسكندرية من هبات شملت الأراضى فى مصر ، وفرضت ضرائب على الأقاليم لصالح عدد من الأديرة ، فدير ميتانويا تسلم ٥٧٥٩ أردب من القمح[2] من قرية أفروديتو « كوم أشقوة » ، وتحمل الدير نفقات النقل وتكرر الأمر بالنسبة لأبيون فى أكسرنخوس ، حيث دفع ضرائب لعدد من الأديرة كدير أبو أندرياس الذى تسلم ٥٠ صولد ، وهى تعادل ١٠٠ أردب من القمح ، ودير أبوللوس «تسلم بأمر القنصل فى الجزء الأول من القسم الثالث ١٠٠ أردب من القمح» وهذه الضرائب كانت تعد من الضرائب غير الدائمة أو العامة وهى فى الغالب ضرائب دورية مرتبطة بدورة ضريبية معينة .

وفى القرن السادس أجر عدد من الملاك أراضيهم من أديرة كأمونيوس وديسقورس[3] ، وكلاهما من ملاك أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » ، وحصلت الكنيسة على أراضى حيازة وهى أراض تؤجرها الدولة لمدة معينة مقابل إيجار مخفض وتُزرع غالبًا بأشجار الكروم والزيتون وإن كانت تفرض عليها ضرائب بعد استصلاحها .

ولم يطبق القانون الخاص بالحماية على الكنائس ، ولقد سمح للأفراد بالدخول فى حماية الكنيسة فكانوا يهبون أراضيهم ثم يعودون لاستردادها ثانية بالإيجار ، ولقد حاول جستنيان فى مرسومه رقم ١٣ الحد من الحماية التى تمتعت بها الكنائس فأمر ألا يمنح حق اللجوء إلى الكنيسة إلا إلى من سدد الضرائب أو لديه إيصالًا بالتأجيل .

---

(١) Johnson : Op. Cit. P. 67.

(٢) P. Oxy. 1913.

(٣) P. Masp. 67138, 67286.

أما المصدر الثالث لدخل الكنيسة ، فهو هبات الأفراد إلى الكنيسة أو الأديره قبل دخولهم الدير ، فقد تنازل القديس أنطون عن ٣٠٠ فدان ، وتضمنت وصايا الأفراد هبات للكنائس ، فوصية فيمبيون كبير أطباء أنطونى خصت هبة مقدارها أرورة مزروعة كروم لدير القديس جريمينا ، وترك للدير اختيار مكانها ، ومجموعة كروم تحتوى العديد من الهبات للكنائس ، ونتيجة لتلك الهبات الدائمة اتسعت أرض الكنيسة وأصبحت تعد من كبار الملاك ، وقام عدد كبير من الأفراد بتأجير أراضيها ، والحصول على قروض منها ، ولقد وصلنا من أفروديتو « كوم أشقوة » العديد من الإيصالات الخاصة بأراض تملكها الكنائس والأديرة فاستأجر « أورليوس حنا » أرضا من كنيسة أنطونى ، واشترى أورليوس بولس أرضًا من كنيسة أبو ديوس واستأجر قلافيوس ديسقورس أرضًا من دير أبو ساويرس ودفع إيجار عينا ، واستأجر أمونيوس من دير بيتو أرضا ، وكانت الإيجارات المدفوعة عنها كما يلى :

١٠٠ أردب عن القسم الأول ، ٣٣٩ عن القسم الثانى ، ٤٤١ عن القسم السابع، وقام الرهبان بالإشراف على الزراعة بأنفسهم ، فرجل دين من بنتابولس اشترى من رئيس رهبان دير تاتيكوس فى الأشمونين محصول الكروم الذين تعهدوا بعصره وبتسليمه له فى الإسكندرية . وتمتعت الكنائس بحق الجباية الذاتية واستعانت كنائس هيرموبولس « الأشمونين » بجباة الضرائب العينية والنقدية[1] .

وفيما يتعلق بما دفعته الكنائس من الضرائب فإن الأراضى التى وصلت عن طريق هبة امبراطورية تمتعت وحدها بالإعفاء ، أما الأراضى التى وصلتها باعتبارها هبات من أفراد ، أو قامت بشرائها فدفعت عنها ضرائب ، كذلك دفعت أراضى الحيازة ضرائب بعد فترة من استغلالها وسنورد هذا بالتفصيل عند الحديث عن الضرائب .

أرض الحيازة :

يعد هذا النظام ميراثا من العصر البطلمى ، حيث كانت غالبية الأرض تعد أرض حيازة يحق للملك استعادة هباته فى أى وقت شاء ، وفى العصر الرومانى اعتُبرت

(١) P. Masp. 79151, 67168, 67117, 67137.

اضى dorea ، الهبه أو العطاء"[1] التى يهبها الامبراطور لبعض أقرباته وأصدقائه أرض حيازة ، وإن كانت تتحول للملكية دائمة إذا ظلت قيمة الضرائب التى عليها ثابتة لمدة أربع سنوات ورغم اختفاء تقسيمات الأرض ، السابقة منذ عهد قسطنطين فقد جرت الإشارة إلى أراضى الحيازة فى قوانين كل من ثيودسيوس وجستنيان[2] وكانت تُمنح الحيازة فى حالة استصلاح أراضٍ وزرعها كروما أو زيتون ، فى مقابل الإعفاء من الضرائب أو بضرائب مخفضة ، وكانت عادة من الأراضى التى تتبع الامبراطور . ولقد أُجريت أراضى الامبراطور منذ القرن الرابع فى شكل حيازة بعد أن كانت تؤجَّر عن طريق إعلان عام ، ونظم زينون أمرها فى قوانينه ، ووضعها فى إطار قانونى جديد لا هو بالبيع ولا بالإيجار ؛ ولكن أمر وسط بينهما ، وسمح للكنيسة بحق الحيازة عن طريق الحصول على أراضى الفلاحين الذين يعجزون عن دفع الضرائب ، ثم إعادة تأجيرها وفقا لقانون صدر فى ٤١٥ C. Th. VI 24-6 لكنيسة القسطنطينية والإسكندرية ، أضفى الشرعية على الأرض التى آلت لهم بهذه الوسيلة .

* * *

بيع الأرض وتأجيرها :

أولاً - البيع :

كان بيع الأراضى فى الفترة الرومانية محدود النطاق ، إذ أن غالبية الأرض كانت ملكًا للتاج ، وأغلب العقود التى ترجع لتلك الفترة تخص طبقة المقاتلين Catoecia فعقد يعود تاريخه لعام ٢٤٩ باع فيه أحد أفراد تلك الطبقة $\frac{1}{2}$ أرورة[3] مقابل ٢٠٠ درخمة ، وقامت الدولة أحيانًا ببيع بعض الأراضى المصادرة ، فى مزايدة عامة ، فقد عجز أحد الملاك عن سداد ضرائب نصف أرورة يمتلكها فجرى مصادرتها وبيعها

---

(١) Johnson : Op. Cit. P. 74.

(٢) C. J. XI. 62-1 Ad 315-6.

(٣) P. Oxy. 1636.

بالمزايدة بمبلغ ٨٠٠ درخمة[١]، وفى عهد « دقلديانوس »، وبعد ثورة آخيليوس بدأ تمليك الأرض لمزارعى التاج وأصبح للمزارع الحق فى بيعها، وإن كانت عقود البيع التى تعود لتلك الفترة قليلة العدد، وفى القرن الرابع حوى سجل هيرموبولس « الأشمونين » عددا لا بأس به من عقود البيع، وكان أهم ما تضمنته عقود البيع هو تحديد المسئولية الضرائبية بالنسبة للشارى لها، إذ أن انحسار الفيضان عن بعض الأراضى قلل خصوبتها وصلاحيتها للزراعة؛ بل إن بعضها تحول لأرض بور فعلاً، مما جعل المالكين لها يسعون للتخلص منها ببيعها بثمن بخس، فباع أحد المزارعين أربع عشرة أرورة[٢] كان يملكها، انحسرت عنها مياه الفيضان ولم يعد صالحا منها إلا ثلاث إلى أحد الأديرة فى مقابل قيام الدير بسداد الضرائب عن ١٤ أرورة. ولقد توقف ثمن الأراضى المباعة على عدة عوامل: أولها خصوبة الأرض، ونسبة الضرائب، وقربها من الأسواق، وسهولة رَيِّها، أو وصول مياه الفيضان إليها، ونوعية المحصول وتفاوت أسعار الأرض وكانت حدائق الفاكهة والكروم أعلاها نسبة، تليها أراضى الغلال، ولقد اختلفت قيمة بيع الأرورة وفقًا للفترات الزمنية المختلفة وفقا للتغير الذى كان يطرأ على قيمة العملة، ففى القرن الثانى بيعت ٣٠ أرورة من النخيل بـ ١٤٤ درخمة، وفى القرن الخامس بيعت قطعة أرض مزروعة نخيلًا مساحتها ٢٧ ذراع بـ ١٢٤ تالنت وهو مقياس غير مألوف بالنسبة للأرض[٣].

وبيعت مزرعة كروم بـ ١٢ صولد إلا قيراطين[٤]، أما عن بيع الأرورة من الأرض الخصبة التى تُزرَع قمحا فبلغت فى القرن الرابع ٤ صولد فى المتوسط فى أغلب الأقاليم، وإن كانت قد بيعت فى أنطونى بـ ٨ صولد إلا ٦ قيراط وتعهد المشترى بدفع الضرائب[٥].

---

(١) P. Oxy. 1633.

(٢) تضمنت مجموعات P. Oxy. P. Lond., P. Masp. مُن مجموعة عقود البيع.

(٣) P. Masp. 61097.

(٤) P. Masp. 67069.

(٥) P. Masp. 67097, 67169.

ثانيا - التأجير :

اكتُشف عدد كبير من العقود يعود للفترة ما بين القرنين الرابع والسابع ، وتشابهت جميعها فى صيغة العقد ، و إن اختلفت فيما تضمنته من شروط لصالح كلا الطرفين المؤجر والمستأجر ، ولقد توقفت هى الأخرى على خصوبة الأرض ، ونوعية محصولها ، وسهولة رَيها ، ومدة التعاقد وما يقدمه المالك للمستأجر من بذور وأدوات زراعية ، وأحيانًا دواب وعمال زراعيين ، وكان الإيجار إما نقدًا أو عينًا أو كلاهما معًا ، أو عن طريق المشاركة فى المحصول واختلفت الإيجارات من إقليم لإقليم وكانت ضريبة الأرض أحيانا يدفعها المالك ، وأحيانًا أخرى المستأجر ، ومن عقد يعود للقرن الخامس وهو خاص بتأجير أرض مساحتها ٩ أرورات من الغلال نص العقد على أن المحصول مناصفة مقابل قيام المالك بدفع الضرائب عليهم فى المقابل القيام بجميع الالتزامات « إننا بناء على إرادتنا ، وتضامنًا نتعهد بتأجير التسع أرورات الخاصة بك منذ الآن إلى القسم الثالث عشر ، ونزرعها قمحًا أو ما شابه ذلك ، وفى حالة بزرها بأى محصول يسرنا إعطاءك نصف المحصول، فى حالة جيدة بدلًا من الإيجار على أن تكون الضرائب مسئوليتك أيها المالك ومن جانبنا نأخذ نصف المحصول الآخر »[1] .

أما عن نوعية الإيجارات ، فإيجار أراضى الغلال كان غالبًا عينا وتتراوح بين ٤-٦ أرادب على الأرورة[2]، ففى الفيوم كان الإيجار فى القرن الرابع ٥ , ٢ أردب عن الأرورة ، وتحمل المالك المسئولية الضرائبية ونقل القمح للشون ، فى حين تحمل المستأجر ضرائب نقل القمح للإسكندرية ، وعقدًا آخر بلغ الإيجار فيه ٤ أردب على الأرض الخصبة المزروعة شعيرًا أو قمحًا ، وتضمنت بعض الإيجارات ضرائب نقدية إلى جانب العينية ودفعت ١٢٠ أرورة مزروعة قمحًا ، فى أكسرنخوس « البهنسا » إيجارًا مقداره ٤٠ أردب قمح و ٢ صولد وجرة نبيذ وخنزيرًا للعيد ، وفى عقد آخر تقاضَى المالك بجانب الإيجار جرتين نبيذ و ١٢ رطل لحم و ١١٠ قطعة جبن .

---

(١) P. Oxy. 913.

(٢) وردت عقود إيجار فى كل من :

P. Masp. 67243, 17097, P. Lond 1646, P. Oxy. 132, 1823.

أما أراضى الحدائق والكروم فكانت إيجاراتها فى أكثر العقود تدفع نقدًا أحيانًا ، وبطريق المشاركة أحيانًا أخرى ، وتضاف نسبة بسيطة من إنتاج الحديقة أو الكروم إلى الإيجار ، فأجر شخص يدعى « أورليوس سيرنيوس » أرض كروم لثلاثة أشخاص مقابل مبلغ نقدى ، إلى جانب عدد من جرار النبيذ ، وأوزان من القمح ، وتعهد المستأجر والمؤجر بالاشتراك فى الزراعة ، وتمهيد الأرض ، واجتثاث الحشائش ، وقطع الأخشاب ، وأجرت مزرعة كروم لمدة سنة بثمن بلغ ٨٠٠٠ تالنت[١] وأجرت أخرى مع حديقة بـ ١٢ صولد و ١٦٠ جرة نبيذ و ٥ سيسترويوس نبيذ سنويًا ، وآخر حصل من أرض عنب وزيتون على ٦ تالنت ، وأربع أرادب زيتون وأردب بلح مجفف . أما عن الزراعة بالمشاركة فقد حصل مالك لمزرعة عنب ونخيل على إيجار بلغ ثلاث أرباع المحصول فى مقابل مد المستأجر بالبذور والدواب ، وحصل المستأجر على الربع فقط ، إلى جانب دفعه مبلغ نقدى فيما يتعلق بالبلح ، وأجرت مزرعة أخرى مقابل ثلثى المحصول ، ولقد اشترط فى أحد العقود وإن كان هذا أمرًا نادرًا فى إيجار أرض نخيل قمحًا فدفع المستأجر ١٢ أردب قمح .

أراضى المراعى :

دُفعت عن أراضى المراعى إيجارات عينية ، وهى إما صوفًا أو قمحًا ، ففى أنطونى أجرت أراضٍ للمراعى مقابل ١١ رطل صوف سنويًا ، وأخرى دفعت قمحًا ، وفى ثالثة دفع عن الأرورة ٥ , ٧ قيراط[٢] ، أما بقية المزروعات فتنوعت إيجاراتها[٣] ، فأرض الكتان دفعت إيجارًا عن الأرورة بلغ صولدًا و ٢ قيراط ، وكانت العقود تنص فى حالة اختيار المستأجر للمحصول أن يدفع نقدًا نقودًا ذهبية ، فأجرت أربع أرورات لمدة عام فى أكسرنخوس بإيجار سنوى مقداره ٣ قيراط من الذهب ، الوزن مقابل اختيار المستأجر محصول .

---

(١) التالنت آنذاك يساوى : « ٤٨٠٠٠ تالنت = صولد » .

(٢) P. Masp. 67116, 671126.

(٣) P. Masp. : 67100, P. Oxy. 913, 1968, 1632, 1126.

أما عن الشروط الخاصة بالمالك والمستأجر فقد تساوت فى بنودها ، وكانت ملزمة لكليهما :

أولاً - بالنسبة للمالك « المؤجِر » :

عليه الالتزام بشروط العقد ، والتعهد بعدم طرد المستأجر ، وإمداده أحيانًا بالبذور والدواب والجرار ، إن كانت الأرض كرومًا ، وفى حالة نقص الفيضان تخفض نسبة الإيجار ، ونفس الأمر بالنسبة للأرض التى تتعرض لرمال الصحراء ، ونص أحد العقود على أن من حق المستأجر دفع نصف الإيجار فقط ، لو تعرض لأى من الظرفين السابقين ، وكانت الإيجارات النقدية تُدفع عادة على ثلاثة أقساط ، ويُذكر فى العقد ميعاد كل قسط .

ثانيًا - بالنسبة للمستأجر :

كان يتعهد بعدم ترك الأرض طوال فترة الزراعة ، وألا تحمل شرطًا جزائيًا ، وكان عليه الاهتمام بزراعتها ، ونصت العقود على عدد مرات الرى فى بردية تختص بأرض كروم وغلال ، نصت على وجوب ريها مرتين فى السنة فى الشتاء والصيف[1] ، إلى جانب التعهد بحرث الأرض وتحديد أوقاته وتنظيف التربة من الحشائش[2] ، وفى عقود أخرى يتعهد المستأجر بالحراسة ، وإصلاح القنوات وبعض الأعباء العامة ، وفى أكسرنخوس تعهد مُزارع بأعمال السخرة[3] ، كذلك تحمل المستأجر غالبًا أثمان البذور والأدوات ، وقام باستخدام دوابه ومزارعيه ودفع ضرائب الأرض وأحيانًا دفع ضريبة النولون .

أجور العمال الزراعيين :

اختلفت أجور العمال الزراعيين وفقًا للفترات الزمنية المختلفة بل اختلفت الأجور فى الإقليم الواحد ، وارتبط الأجر بحجم العمل ونوعه والمدة والمحصول فهناك عمال

---

(١) P. Oxy. 1632.

(٢) P. Oxy. 137.

(٣) P. Oxy. 1968.

لإعـداد الأرض وحرثهـا وآخـرون عملهم تعلق بـالـرى إلخ ورغم تحديـد مرسـوم « دقلديانوس » لأجور العمال الزراعيين فإن المرسوم لم يجرِ العمل به طويلاً[1]

وفقًـا لهذا المرسـوم تحدد أجـر العـامل مع الإعـاشـة عن اليـوم بخمسـة وعشرين دينارًا[2] وبعض الأجور كان يـوميًا وبعضها سنويًا وبعضهـا يرتبط بفترة العمل ، وكان هناك ارتباط بين أجور المزارعين وسعر القمح فالأخير يتحكم فى الأول .

ففى عام ٧٨م كان ثمن أردب القمـح ١١ درخمـة وفى قائمـة من هيرموبولس « الأشمـونين » تعـود لنفس الفترة تقـاضـى العمال الـزراعيين من ٣ - ٥ أوبل ، وكـان الأولاد يأخذون أجر أقل ، وفى القـرن الثالث وصل الأردب ألف درخمة وحصل عمال فى إحدى مـزارع الكروم على أجور تتراوح بين ٣ - ٥ أوبل لتنوع أعمالهم بين الـرى وزراعة الغلات ، ومع القرن الرابع وصـل ثمن الأردب ١٠٠٠٠ درخمة ، وتراوح أجر العامل فى الأشمـونين عام ٣١٤ بين ٤٠٠ - ٦٥٠ درخمة ، وحصل عمال آخـرين على أجـر عينى من ٢ - ٣ أردب شهـريًـا ، وأصبح من المألـوف حصـول المزارعين على أجـور عينيـة ، كذلك تقاضى بعضهم أجرًا سنويًا فحصل مزارع حُدد عمله بـرى الأرض على صولد سنويًـا وآخرون قُدر أجـرهم وفق عملهم فتقاضى عـامل زراعى قام بزراعـة أرورة أجرًا مقداره صولـد إلا ٢ قيراط سنويًا ، ولقد تقاضى بعضهم أحيانًـا منحًا من الخبز والجبن والنبيذ والزيت بالإضافة إلى أجورهم[3] ، ومن قائمة عمال فى إحدى الإقطاعيات كانت أجورهم كما يلى :

حصل المزارع على ١٠ أردب قمح سنـويًـا ومـراقب الحقـول على أردب واحـد والعمال على أردبين والراعى ٤ أردب ، ودفع أبيون لمن يقوم برى مزرعة الخضر ١٠ أردب قمح[4] .

---

(١) Milne : History of Egypt under the Roman Rule, London 1924, P. 263.

(٢) Diocletian's Edict on Maximum prices from the record of civilization sources and studies "Columbia".

(٣) عن أجور العمال الزراعيين P. Masp : 67128, P. Oxy 1631, P. Oxy. 1913.

(٤) P. Oxy. 1913.

الضـــرائب .

فرض الـرومان على مصر العـديد من الضرائب بعضهـا على الأرض والبعض على البشر وأخرى على التجارة والصناعة ؛ ولكن أهمهـا ما فرض على الأرض ولقد انقسمت الضرائب على الأرض قسمين عينى ونقـدى ، فجُبيت ضرائب عينيـة لصـالح رومـا ثم القسطنطينيـة أشهرهـا ضريبة القمح أو الأنـونا الأهليـة ، وفرضت ضرائب عينيـة على الشعير والفـول والكتان والـزيتون ومحصـولات أخرى لصـالح فرق الجيش تحولت منـذ القرن الثالـث إلى ما يُعرف باسم الأنونـا الحربية كذلك فرضـت ضرائب عينية لانتقال الفرق وزيارة الولاة والطوارئ ، وفيما يتعلق بالضرائب النقـدية جبُيت ضريبة نقدية على الأرض لصالح الدولة إلى جانب عددًا من الضرائب الاستثنائية .

ولقد اختلفت قيمـة الضريبة خلال العصر الـرومانى إذ أن غالبيـة الأرض كانت ملكًا للتاج يقوم بتأجيرها للأفراد . أما الملكيـات الخاصة فقد تنوعت فئة الضريبة عليها فبعضها كأرض المقاتلين Catoecia ، وأراضى الهبات الإمبراطورية dorea كان ضرائبها مخفضة ، وأرض الحيازة تمتعت بـالإعفاء التام والمخفض وهكذا فجاء دقلديـانوس وقرر تـلافى تلك المشاكـل الضرائبية والقضـاء على الاختـلافات استجـابـة لشكوى الأهـالى ولازديـاد عدد الفـارين من المزارعين لعدم قـدرتهم على تحمل الأعباء عن طـريق وضع قيمة ضرائبيـة موحدة على جميع الأراضـى لا تتوقف على نوعيـة الملكية إنما على الأرض ونوعيـة المحصول دون النظر إلى اختلافـات الملكية ، وصدر مـرسوم فى ٢٩٦م وبلغ إلى والى مصر آنذاك أرستوى أيوتاتاتوس الذى قام بإعلانه فى مصر وتضمن الآتى :

« إن سادتنا الأباطرة دقلديانـوس وماكسيميانوس الأغسطسان وماكسيمان السادة القياصرة يعلمون كيف أن التقدير العام للضريبة أصبح غير مُجدى، ففئة تحملت ضريبة بسيطة القيمة ومخفضـة فى حين تحمل آخر من أعباء قاسية ، ولقد قـررنا استئصال تلك الشرور التى نتجت عن التطبيق السيئ فى الـولايات ووضع أساسًـا جديدًا تقـدر عليه الضريبـة على كل أرورة وفقًا لنـوعهـا وضريبة على كل عـامل أو رأس من المزارعين مع مراعـاة الحد الأدنى والأعلى من السن[١] . ووفقًا للمرسوم أصبحـت النسبة موحدة على

(١) Diocletian Edict on Maximum Prices from : The Record of civiliza-tion sources and studies.

جميع الأراضى فى الإمبراطورية ، واضمحلت التقسيمات السابقة ، وأصبحت الضريبة على أساس الأرورة Iugum أو وحدة إنتاج الأرض الصالحة للزراعة ، وكان عدد أقسام الوحدة يختلف وفقًا لخصوبة الأرض ، ولقد قسمت الأرض إلى أرض خصبة ، ومزارع كروم ، وحدائق فاكهة ، ومراعى ، ومستنقعات ، والوحدة تمثل الجزء من الأرض الذى يستطيع زراعته فرد Caput ، وإن كان بعض المؤرخين مثل Savign و Seeck يذكران أنهما ضريبتان مختلفتان ؛ ولكن Piaganial يقرر أنهما ضريبة واحدة ، وأن Captitation وحدة الإنتاج البشرى للفرد ليست ضريبة منفصلة بل وحدة لتقدير الضريبة الخاصة بإنتاج الفرد ، وكانت المرأة تعد نصف فرد(١) .

ووفقًا لمرسوم « دقلديانوس » الصادر ٢٩٧م جرى تقدير الضريبة كل ٥ سنوات(٢) ، ثم أصبح التقدير يجرى كل خمسة عشر عامًا ، وتم إعداد كشوف لإحصاء الأفراد ، وأخرى لمسح الأرض فى كل إقليم ، وفى تقرير يعود لسنة ٣١٠م لم يكن قد تم الانتهاء من تلك الإحصاءات ، وأول كشوف الضرائب التى وصلتنا تعود للقرن الرابع للفترة ما بين ٣٠١ و ٣٠٥م وهى من مدينة هيرموبولس « الأشمونين » حيث ورد فيها ذكر ضرائب نقدية وعينية تتعلق بالجيش .

أما عن الطريقة التى يتم بها تقدير الضرائب ، فإن التقديرات الضرائبية على الأقاليم لم تكن ثابتة ، وإنما تجرى كل عام بمقتضى أمر امبراطورى تقدير ما تحتاجه الدولة ، ثم تتولى إدارة الوالى توزيع هذا المقدار على الأقاليم فيأمر حكام الأقاليم باتخاذ اللازم لجمعها ، ويتولى الموظفون الخاضعون له العمل تحت إشرافه ، ومعاونة أعضاء المجالس البلدية .

وذكر ثيودسيوس فى قانون Th. Cod. X الصادر فى ٣٢٤ ، ٣٢٥م إنه مهما يكن السبب الضرورى لتقدير الضرائب فى كل ولاية فسيكون وفقًا لتقديرات واتجاهات الحكام ، وليضعوا فى الاعتبار مجموعة الطبقات الدنيا ، وإنها لن تخضع لطغيان ، ولن يقاسوا نتيجة للانتهاكات والاعتداءات .

---

(١) Bury : History of the Later Roman Empire N. Y. 1958. p. 45.

(٢) Johnson : Op. Cit. p. 231.

وسنعرض لكل نوعين من الضرائب على حدة ، وسنبدأ بالضرائب العينية ، وهى ضريبة القمح الخاصة بالقسطنطينية والإسكندرية ، ثم الأنونا الحربية ، وهما ضريبتان ثابتتان إلى جانب عدد من الضرائب الأخرى غير الدائمة .

ضريبة الأنونا Annona Civica « ضريبة القمح » :

جُمعت فى عهد أغسطس ٢٠٠ مليون مد ، أى ما يعادل ٦ مليون أردب ، وكانت تفرض على محاصيل أخرى إلى جانب القمح ، وهى الشعير والفول والبصل والكتان والزيتون ، وكانت فى البداية عبئًا استثنائيًا يُفرض على حالة الطوارئ ، أو فى حالة المجاعة فى روما ، أو لإمداد الجيش بالطعام فى أثناء الحرب ، ومنذ القرن الثالث أصبحت عبئًا ثابتًا ، أكدته مراسيم الأباطرة ، وعُرفت بالأنونا والميرة الأهلية ، وكان القمح الذى يُرسل إلى روما ثم بيزنطة فيما بعد يُعرف بالشحنة السعيدة .

ولقد ظلت الشحنة ترسل إلى روما إلا أن أمر قسطنطين فى عام ٣٤٢ بإرسالها إلى القسطنطينية ، أما مقدار تلك الشحنة فى عهد قسطنطين فذكر فوبيوس أنه يوزع يوميًا ٨٠,٠٠٠ ألف رغيف فى القسطنطينية ، وكان أردب القمح المصرى يعادل ٨٠ رطل خبز ، وبذلك فإن ٨٠ ألف رغيف يحتاج إلى ٣٠٠٠ أردب يوميًا ، أى حوالى ١,٠٩٥,٠٠٠ أردب[1] سنويًا .

وذكر أحد المؤرخين أن القسطنطينية تحتاج لـ ٨ مليون مد سنويًا ، فإذا أضفنا أنه كان يجبى أيضًا ٤٪ من قيمة الشحنة تختص بالشحن من الإسكندرية للقسطنطينية لوجب جباية ١,١٤٠,٠٠٠ أردب سنويًا ، وفى ٣٩٢ أضاف « ثيودسيوس » لأنونة القسطنطينية ١٢٠ مد يوميًا ، وهذا يعنى إضافة ١٥ ألف أردب سنويًا ، وأكد «جستنيان » هذه الإضافة فى قانونه ولم تتغير النسبة فى الفترة ما بين ٣٩٢ - ٥٤٣م ، وقانون رقم ١٣ أشار إلى ضريبة القمح التى بلغت ٨ مليون مد .

وقام « موريس » فى الفترة بين ٥٨٢ إلى ٦٠٢م ببيع الأنونا مقابل الذهب ، وفى سجل ضرائب أبيون فى أكسرنخوس وكينوبولس « الشيخ فضل » الذى يعود لفترة

---

(١) Johnson : Op. Cit. p. 234.

حكمه قُدرت الضريبة الخاصة بالقمح كما يلي ٣٥٠ ألف أردب ، وقيمة ١٠ أردب صولد ، فالضريبة تساوى ٣٥ ألف صولد بالإضافة إلى ضرائب ذهبية ٢٤,٥٠٠ وأعباء إضافية ١٥,٢٥ صولد على كل ألف صولد[(١)] ، ودفعت هرقلوبولس ضريبة القمح ٣٥٠ ألف أردب وهى تعادل ٣٥ ألف صولد ، وضريبة ذهبية ٢٥,٥٠٠ صولد وأعباء إضافية ١٥,٢٥ صولد على كل ألف صولد .

ويشير يوحنا النقيوسى إلى أن نكتياس خفض نسبة الضريبة فى عهد هرقل ، أما بالنسبة للضريبة المقدرة على الأرورة فوفقًا لسجل أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » كانت كما يلي : الأرض الخصبة $1\frac{1}{4}$ أردب - الكروم $\frac{7}{12}$ أرورة - أرض المستنقعات $\frac{23}{40}$ [(٢)] ، أما أرض الحدائق لم يفرض عليها ضرائب ، ولقد دفعت جميع الأراضى السابقة ضرائبها قمحًا ، ولقد اختلفت قيمة الضريبة خلال الفترات المتباينة من إقليم لآخر ، فقدرت الضريبة فى الفترة من ٣١٣ - ٣١٨م فى عدد من البرديات بأقل من أردب قمح أو شعير على الأرورة ، وفى سجل آخر يعود أيضا للقرن الرابع بـ ١,٧٥ أردب على الشعير وفى وثيقة ثالثة تعود إلى ٣١٠ - ٣١٣ ، دفع بعض المزارعين من ١ إلى ١,٥٠ أردب عن الأرورة وهى النسبة الغالبة فى البرديات ، وبعد عام ٣١٩م بلغت الضريبة أقل من نصف أرورة ، وجمع من أفرديتو « قوم أشقوة » لصالح ضريبة القمح فى أحد السنوات ٥٧٥٩ أردب وللسنة الثالثة عشر من نفس الدورة ٦٠٥٣ أردب ولسنة غير محددة ٦١٠٠ أردب إلى جانب ضرائب إضافية وهى فى الغالب تتعلق بضريبة الشحن ، وسبب الاختلافات فى القيمة هو اختلاف منسوب الفيضان بين تلك السنوات ، وكانت الضريبة فى أفرديتو ١,٥٠ أردب عن الأرورة كذلك جمع أمونيوس ١,٥٠ أردب عن كل أرورة من الأرض لصالح الأنونا[(٣)] ، إلى جانب ١٠٪ لصالح ضريبة النقل Naulauge ، وكانت الضرائب تحصل منه على ثلاث أقساط وفى سجل ضرائبى يعود لعهد جستنيان بلغت ضريبة الأنونا على أرض مقدارها ٥ أرورة ٦,٢٥ أردب قمح[(٤)]

---

(١) P. Oxy. 1922.

(٢) Johnson : Op. Cit. p. 238.

(٣) P. Masp. 67057.

(٤) Johnson : Op. Cit. p. 234. أكدت النسبة قوانين جستنيان C. J. XI. 24. 2.

ضريبة القمح الخاصة بالإسكندرية :

كان للإسكندرية ضريبة قمح خاصة بها تُجبى مع ضريبة القمح الخاصة بالقسطنطينية ، ولقد فرض دقلديانوس أنونا خاص بها منذ عام ٣٠٢ ، وأضاف ثيودسيوس فى عام ٤٣٦ مقدارًا إضافيًا قدره ١١٠ مد يوميًا[١] ، ويشير إيصالى مدفوعات يعودان لبداية القرن الرابع أحدهما صادر فى عام ٣٠١م والآخر ٣٢٧م لجمع أنونا خاصة بالإسكندرية من أكسرنخوس « البهنسا » .

وفى هيرموبولس « الأشمونين » تحمل اثنين من أعضاء السناتو فى عام ٢٣٨م عبء ملاحظة جباية قمح الإسكندرية فى الجزء الشمالى من المدينة ، وقاموا[٢] بتسليم السفن الخاصة بالكمية وقيمة النولون ، وأخذوا إيصالًا بذلك من قادة السفن الذين وعدوا بتسليمه فى ميناء نيابولس ، حيث الأهراء الخاصة بالإسكندرية ، وإحضار إيصال يفيد التسليم من الوالى المسئول عن الأنونا .

وذُكرت وظيفة والى أنونة الإسكندرية لأول مرة عام ٣٤٩[٣] ويعتقد البعض أنه كان مسئولًا أيضًا على نقل قمح القسطنطينية ، وفى ٤١٢م تضمنت مسئولية الوالى البريتورى الإشراف على قمح الإسكندرية ، ولقد منع أعضاء المجلس المحلى فى الإسكندرية من التدخل فى أمور الجباية ، ولقد توقف إرسالها فى عام ٥٤٢م بسبب شغب نشأ فى الإسكندرية بسبب أحد الأساقفة ؛ ولكن أُعيد فرضها ثانية ، وإن كان بروكبيوس ذكر أن الوالى هيفستوس قام بمصادرتها ، وإضافتها إلى ما يرسل للقسطنطينية ، ولقد بلغ ما جمع فى أكسرنخوس « البهنسا » لصالح تلك الضريبة سنويًا بين ٧٥,٠٠٠ - ٨٣,٧٧٥ أردب قمح ، وكانت تفرض لصالح الإسكندرية عدد من الضرائب الاستثنائية ، فأرسل قمح من كرانيس « كوم أوشيم » عن طريق أحد كومارخات القرية إلى مدربى الخيل ، لدعم حلقة السباق الخاصة بها ، كذلك جمع عبء للوزان Zygostasium ولحماية ممتلكات ملاك السفن .

---

(١) P. Masp. : 7138-9-67140.

(٢) P. Oxy. 2021.

(٣) Johnson : Op. Cit. p. 105.

الأنونا الحربية :

كانت الحامية الرومانية فى بداية العصر الرومانى تتألف من ٣ فرق ، و ٩ كتائب . رابطت الفرق الرئيسية فى الإسكندرية ، وبابليون ، وفى المناطق الاستراتيجية ، ومناطق الحدود ، وكان الخط الدفاعى الممتد عبر الإسكندرية إلى بابليون ثم البلوزيوم يُعتبر أهم تلك المراكز ، حيث عسكرت أعداد من الفرق على الطريق بين الإسكندرية وبلوزيوم ، ومن بلوزيوم لبابليون فى الشرق ، وقد أقيمت مراكز متقدمة فى السويس من بلوزيوم « تل الفرما » إلى كليزما « القلزم » ، وكان المعسكر الرئيسى فى مدينة هيرون بولس Heraonpolis وعسكرت أعداد من الفرق فى مدن مصر الوسطى الهامة ، وأقامت فى طيبة فرق لحماية الطرق[1] التجارية والمناجم الممتدة من البحر الأحمر إلى قفط ، كذلك عسكرت قوات فى هيرمونثيوس « أرمنت » .

ولقد اهتم الرومان بحدود مصر فى الجنوب فأرسلوا حامية عند الشلال الأول استمرت هناك إلى عهد دقلديانوس ، حيث مدوا خط الحدود إلى ستى والفنتين ، وبعد قرن جرى تقسيم الفرق الرئيسية فى مصر الوسطى والسفلى ، حيث خضعت للكونيتات فيما عدا طيبة إذ خضعت فرقها لسيطرة الدوق ، وفى عهد جستنيان وبعد تقسيم مصر إلى أربع دوقيات وهى : مصر « غرب الدلتا » ، وأوجستامنكا « شرق الدلتا » ، وأركاديا « مصر الوسطى » ، وطيبة ، وخضعت الدوقيات لسلطة الدوق الذى جمع بين السلطتين المدنية والعسكرية ، ونظم الجيش فى وحدات تتراوح عددها ما بين ٣٠٠-٥٠٠ رجل ، وتولى قيادة كل وحدة تربيون ، وعسكرت كل منها فى إقليم ، وإن كانت كل وحدة منفصلة عن الأخرى ، وحملت بعضها أسماء خاصة بها ، وبعضها حملت أسماء الأقاليم. وقد رابطت بعض الفصائل فى المدن حيث رابطت فى ٨٤ مدينة إلى جانب القرى المتعرضة للأخطار ، أو بالقرب من الأديرة ، كما حدث فى أبللو بولس الكبرى « إدفو » ، ولقد تحملت الأقاليم أعباء تلك الفرق إلى جانب ما كان يُجبى لصالح الفِرق

---

(١) Johnson : Op. Cit. p. 215 - Milne Op. Cit.

كتب ماسبيرو دراسة وافية عن الجيش البيزنطى فى مصر .

Maspero : organization Militaire de Egypt Byzantine 117.

الامبراطورية فى حالة استعدادها للحملات الشرقية إلى الدولة الفارسية ؛ ولكن الأخيرة كانت عبئًا استثنائيًا .

ومنذ نهاية القرن الثالث ، ومع نشوب الحروب الأهلية لم يعد الجند يحصلون على أجورهم ؛ بل أصبحوا يحصلون على مسموح عينى إلى جانب بعض الهبات المالية من آن لآخر ،؛ولكن أجورهم الثابتة كانت عينًا ، وأكد « دقلديانوس » هذا فى قانونه ، فكانوا يتسلمون مرتباتهم قمحًا ، وزيتًا ، ونبيذًا ، وملحًا ، ولحم خنزير ، أو ما يكفى الجندى لمدة عام من الغذاء ، وسميت الأنونا الحربية ، وكانت تختلف حسب درجة الجندى ، وهناك أيضًا مسموح خاص بجيادهم ، وتحملت الولايات نفقات إقامتهم ومدهم بدواب النقل ، ولقد فرض « دقلديانوس » تلك الضريبة على جميع الولايات ، ولم يثبت مقدارها ، وكان يصدر فى عهده مرسوم خاص بها كل عام ، وفقًا لاحتياجات كل ولاية ، وكانت نسبتها تتحدد من فترة إلى أخرى عن طريق إعادة مسح الأرض .

ووفقًا لسجلات الضرائب الخاصة بالأنونا الحربية فى عدد من الأقاليم كانطونيو بولس « الشيخ عبادة » وأكسرنخوس « البهنسا »[1] وهيرموبولس « الأشمونين » نستطيع أن نقرر أن : نسبة الضريبة المعروفة بالأنونا الحربية رغم البنود العديدة من نفقات للملابس والطعام والنقل والموظفين لم تكن كبيرة ، فوفقًا لأوستراكا من كرانيس تعود لعصر دقلديانوس بلغت تلك البنود لو حولت إلى عائد نقدى ٨ درخمة شهريًا أى ٩٦ درخمة فى السنة ، أو ما يعادل نصف أردب ، عدا الحالات الاستثنائية التى تطرأ كالحرب مع البليمين التى تعود لبداية عهد « جستنيان » ، والتى فرضت لها أعباء استثنائية وجرى تسليم ضرائب القمح نقدًا ، فإذا عرضنا لما يدفعه كل إقليم للأنونا الحربية نجده يختلف كثيرًا فى المضمون أو النسبة[2] .

ففى عام ٢٧٨م فُرضت على كل من أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » وأفروديتو « كوم أشقوه » ، ضرائب لصالح الفرق المقيمة ، بلغت أردب على الأرورة ، إلى جانب بعض الضرائب النقدية ، ولقد جُمعت فى أفروديتو ٧٢٢٩ أردب و ٩٢٣٥٨ وحدة

---

(١) P. Oxy. 1103, P. Oxy. 1919, P. Masp. 67087.

(٢) P. Oxy. 1545.

من الخمر و ٦١٧٥٦ وحدة لحم و ٤٣٨١٩ أردب شعير لصالح فرقة مكونة من ٤٩ شخص .

أما عن نسبة الضريبة من اللحم والنبيذ وكيفية تقديرها ، فقُدرت فى إحدى البرديات كما يلى : على الأرض الخصبة ومزارع العنب ٥ , ٢ « وحدة » رطل عن الأرورة ، قدر النبيذ على أساس ٨٢ لتر نبيذ عن الأرورة من الكروم ، وأرض الشعير دُفعت ضرائبها عن الأرورة بمقدار أربع ربطات أو ٨ أردب عن الأرورة[١] .

وفى عهد « جستنيان » جُمعت ضرائب لصالح الحرب مع البليمين فذكرت ضرائب تخص عدد من الفرق ككتيبتين فيليتانى Philitani ، وهما فرع من الفرسان وفرقة جستنيان من السكتين والجنود Bsielecti ، وهم على حد قول ماسبيرو كانوا يخدمون فى أفريقيا ثم استدعوا للانضمام للقوات المحلية[٢] .

ولقد جُبيت أغلب تلك الضرائب نقدًا ، حتى ما كان مقررًا أن يُجبى عينًا وقدرت قيمته أحيانًا نقدًا ، وتضمنت قائمة خاصة بتلك الحملة ما يلى[٣] :

ضريبة القمح حساب الأنونا (الميرة الحربية)	٦٧٤ , ٦١ أردب قيراط	صولد
الجنود (من الفرق الممتازة)	٥	٢٠٨٨
إمداد للحملات	١٩,٢٥	١٩٩٥
فرقة السكتين التابعة لجستنيان	١٧,٥٠	٤٧٣
فيليتانى	١٦,٥٠	١١٩٨
دواب المراكز	٣	٢٠٧
المكارين	٠,٥٠	٢٨
نقل الحديد	-	٣٧
أطباء أنطونى	-	٢٥
لحراس المدينة	١٧,٧٥	١٨
المجموع	٧٩,٥٠	٦٠٦٩

(١) يفسر جونسون كلمة « وحدة » على أنها تقابل الرطل ، وذكر تعبير وحدة فى بردية ماسبيرو .
P. Masp. 67056.

(٢) P. Masp. 67279.

(٣) P. Masp. 67279.

وتضـمنت القـائمة أيضًـا ضرائب الأرض النقدية ، مـدفوعـات للصوف ، وهى غالبًـا ملابس الجنـود ، كـذلك تضـمنت أجـورًا لموظفى المكـاتب ، وضرائب فضـة وأخرى للفاكهة التى أمـدت بهـا الفرق ، وتكاليف للنقل بلغت حوالى ٣٧٠٧ صـولد و ١٤ قيراطًا .

ومن الملاحظ أن كثيرًا من بنود الضرائب تلك ، كانت ضرائب استثنائية ، ولم يكن استخـدم الأطبـاء دائمًا بل أعيروا من إدارة الإقليم خـلال فترة الحملـة ، وقـد تقـاضى الجابى قيراطين عن كل صولد .

أمـا فى أكسرنخوس فقـد فُـرضت فى القرنين الـرابع والخامس عـدد من الضرائب خاصة بـالجيش وانتقالاته ، وذكرت الـضرائب عينًـا وقيمتها نقدًا[١] لانتقالات الجيش ٨٥ أردب = صولد - للجنود ٨٣ أردب = صولد - للنقل إلى Thelanco ٢٤٣ أردب . للـدابة ، والمكـارى ٢٩٠٠ أردب لنقل الأحمال للإسكنـدرية ٢٤٠٠ أردب = تعـادل ٣ صولد ، إلى جانب حسـابات خاصة بكراء ثور للنقل للإسكندريـة ، وحسابات لقارب الوالى ، وعمال المناجم ، وملابس وتقديـرات مالية للنقل إلى قفط والإسكندرية والموانئ الأخـرى ، وكميـات شعير ومن الـواضح أنها أعبـاء استثنائيـة وليست دائمـة خـاصـة بالنقل[٢] .

ومن وثيقـة أخرى تعـود بتاريخهـا للقرن الـرابع ، وهى عبارة عن تقـرير من أحـد المسئولين للـوالى بخصوص طلبـات تقدم بها ضـابط الفـرقة المعسكـرة فى أكسرنخوس شملت ٥٠ صولدًا ذهبيًا ، و ٢٠ سجادة ، حجم كل واحـدة ٦ ذراع ، ولقد دفعها تاجر سجـاد ثم كميـات من القمح والشعير والنقـود الـذهبيـة وتحمل عبء سـداد تلك المتطلبات مجموعة من ملاك المدينة أطلق عليهم Capitula .

وفى كارنيس قام المسئول عن جبايـة الضريبة الحربية بجمع شعير قام بتسليمه فى ميناء سيرس ، وذكر أنه جمع للشحن مقدار مـن الشعير قُدر بـ ١٠٪ من قيمة الشحنة ،

---

(١) P. Oxy. 1920, 1965, 2001.

(٢) P. Masp. 67057.

إلى جانب ٥٪ أعباء إضافية ، وفى مصر العليا دفع أولـريوس ضرائب لصـالح الفرق العسكرية كانت كما يلى[١] :

٥٣٥ مـد قمح - ٦٢٦٨ مد شعير - ٥٢٩٩٤ وحـدة نبيذ ولحم - ٨٧٥٠٠ مـد شعير للماشية و ٢٢٠٠ صولد ، إلى جانب أعباء إضافية خاصة بالدوق .

وتضمنت حسابات كل من ديسقورس[٢] وأمونيـوس فى أنطونيـوبولس « الشيخ عبادة » ضرائب نقديـة وعينية خاصة بـالأنونا الحربية ، كـذلك دفعت بعض الكنائس ضرائب للفرق المرابطـة بجوارها ، فـدفعت كنيسة أبللو بـولس لمؤنة فرقـة جستنيان من السكتين المعسكـرة فى Papylbs ضرائب مقـدارها صـولدان و ٢١ قيراطًـا ، وذكر أنـه عبء نصف سنوى ، ويبدو أن الفـرقة كانت مقيمة إقامـة دائمة ، كذلك دفعت بعض القرى نفقات للفرق المقيمة بجوارها ، فـدفعت قرية فى أرسنوى « الفيوم القديمة كيمان فارس » نفقات للجند المقيمين فى أرسنوى .

ضرائب الكنيسة :

خصص قسطنطين مقدارًا من القمـح لكنيسة الإسكندريـة لتوزيعـه على الفقراء وإن كان جوليان قد ألغاه فيما بعد ، وذكر مؤرخو الكنيسة أن الأباطرة سمحوا للكنائس بجباية عدد من الضرائب لدعم المؤسسة الدينية .

ولم يتوسع أباطرة القرنين الـرابع والخامس فى منح المزايا للكنائس فى مصر ، نتيجة للصراع الـدائم بين أريـوس وأثنـاسيـوس ، الـذى انعكست آثاره على جميـع أنحـاء الامبراطورية .

وفى القرن السـادس وردت أدلة على تقدير ضرائب لصالح الكنـائس ، فإيصال صـادر عن أحد كبـار مـلاك أكسرنخوس « البهنسا »[٣] ، يأمـر وكيله بـدفع ضرائب

(١) P. Oxy. 1920.
(٢) P. Masp. 67320.
(٣) P. Oxy. 1130.

لصالح الكنيسة « ادفع لأمونيوس رجل الدين الأعباء المالية الخاصة بالقسم العاشر ١٢ صولد ذهب إلا ٥١ قيراطًا من المستوى الخاص[١] ، وأرسلت قرية أفروديتو ٥٧٥٩ أردب قمح لصالح الدير ، بالإضافة إلى ٥٪ للشحن[٢] ، ودفع أمونيوس كبير إقطاعى أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » ضرائب لعدد من الأديرة ، ودفعت ثيودورا فى هيرموبولس « الأشمونين » ضرائب لعدد من الكنائس المحلية ، ودفع أبيون لكنيسة الإسكندرية ٢٧٨٠ أردب قمح ، وإذا كانت هناك ضرائب لصالح الكنيسة فكان عليها فى المقابل دفع عدد من الضرائب - وخاصة بعد امتلاك الكنيسة - لأراضى شاسعة دفعت عنها الضرائب العادية فيما عدا ما وصلها عن طريق هبة امبراطورية كما ذكرنا سابقًا ، كذلك دفعت الكنائس والأديرة ضرائب لصالح الفرق الحربية ، فدفع دير بيتو ضرائب للفرق العسكرية بلغت ثلاث أرباع أردب على الأرورة - و ٥ , ٦٣ قيراط لمشرفى الجباية[٣] وتكرر الأمر بالنسبة لدير أبللو بولس ، ولقد تملكت الكنائس والأديرة عددًا من القوارب ، استخدمتها فى نقل ضرائبها كدير ميتانويا[٤] .

بعض الضرائب العينية غير الدائمة :

فُرضت ضرائب عينية لصالح الجباية وعدد من الموظفين الإداريين ، ولكنها لم تكن دائمة أو بنسبة موحدة ، فحصل الموظفون المكلفون بجمع القمح فى الفترة السابقة للفتح الإسلامى على أجور عينية لمدة عام كانت كما يلى :

تنظيف القمح ٥ , ١٥ أردب[٥] - الوزان ٥٠ أردبًا ، القياس ٩١ أردبًا ، إلى جانب مدفوعات لسائقى الخيل ، ودفعت ضرائب لصالح وزانى القمح فى الإسكندرية وفقًا لقانون « ثيودوسيوس » ، ولقد فُرضت فى أكسرنخوس ضريبة على البلسم والنيلة والخشب[٦] .

(١) P. Oxy. 1136.
(٢) P. Oxy. 1911.
(٣) P. Masp. 67128, 923 - 67786.
(٤) P. Masp. 67138.
(٥) P. Oxy. 2021.
(٦) P. Oxy. 1052.

الضرائب النقدية :

فرُضت ضرائب نقدية على الأرض قيمت وفقًا لنوع الأرورة ، ولقد قسمت الأرض إلى أراضٍ فيضانية ، وأرض كروم ، وأرض حدائق ، وأرض مراعى ، وأرض مستنقعات ، وحشائش ، واختلفت نسبة الضريبة المفروضة على الأرض من إقليم لآخر ، فضرائب أفروديتو بولس « كوم أشقوة » وأنطونيو بولس « الشيخ عبادة » كانت أعلى فى نسبتها من ضرائب هيرمو بولس « الأشمونين » ، ويرجع بعض المؤرخين هذا الاختلاف وعدم فرض الضريبة بنسبة موحدة على جميع الأقاليم لرغبة الإدارة البيزنطية فى عدم اتخاذ الأهالى فى الأقاليم لموقف موحد تجاهها ، يدفعهم للثورة الشاملة[١] .

وإن كانت الضريبة تراوحت فى المتوسط بين ٥ , ١ إلى ٥ , ٢ قيراط على القمح و ٨ على الكروم ، وأول التقديرات الضريبية التى وصلتنا كانت من إقليم فلادلفيا « كوم الخرابة » وتاريخه بين ٣١٢-٣٢٠ عن مدفوعات أرض مزروعة قمحًا وشعيرًا بلغت ٥ , ١ قيراط على الأرورة .

ومن واقع سجلات الضرائب وإيصالات المدفوعات التى تعود غالبيتها للقرنين الخامس والسادس نلاحظ التباين الواضح فى نسبة الضريبة ، وكمثال لذلك مدينة أفروديتو ، حيث أوضح سجلها الضرائبى الذى يعود لعام ٥٧٠ أن الضريبة كانت كما يلى :

٢ قيراط على الأرض الخصبة - ٨ قيراط على الكروم ، ورغم تمتع تلك القرية بالجباية الذاتية[٢] فإن باجارك الإقليم قام برفع نسبة الضريبة ، فأصبحت ٤ قيراط على الأرض الخصبة و ٢٣ قيراط على الكروم ؛ بل هدد بزيادة النسبة ٥ , ٢ قيراط على الأرض الخصبة ؛ برغم سوء حالة الفيضان آنذاك ، وهذا فى حد ذاته يعد تقديرًا مجحفًا بالفلاحين[٣] ، فى حين بلغت نسبة الضريبة فى أنطونيو بولس التى تتبع نفس الإقليم فى القرن السادس ٥ , ١ قيراط على الأرض الخصبة ، وتضمنت حسابات أمونيوس أحد

(١) Johnson : Op. Cit. p. 125.
(٢) P. Masp. 67045.
(٣) P. Lond. 1674.

كبار إقطاعى المدينة ضرائب نقدية للأرض دفعها مزارعوه ، وفى إحدى قوائمه دفع مبلغ قدره ٧٦ قيراط على ٢٥ , ١٣ أرورة من الأرض الفيضانية و ٥ أرورة حدائق ، وكانت نسبة الضريبة على أرض الحدائق أعلى من تلك التى على الكروم ، ودفع أولبريوس أحد كبار ملاك مصر العليا ٢٠٠ صولد ضرائب نقدية على أرضه ، وفى هيرموبولس « الأشمونين » بلغت الضريبة ٥٠ , ١ قيراط على الأرض الفيضانية الخصبة ودفعت « ثيودورا » التى كانت تملك إقطاعًا فى هيرموبولس إلى جانب أرض هبة dorea ضرائب على الإقطاع بلغت ١٣ صولد إلا ٧٥ , ١ قيراط ، وتعد نسبة الضريبة تلك نحو ٨ , ٨٪ من قيمة المدفوعات أما ضرائب أرض الهبة dorea فبلغت ٦ صولد و ١٨ قيراط .

وعامةً كانت نسبة الضرائب على أرض الهبة منخفضة بل أعفى بعضها أحيانًا من الضرائب . أما فى أكسرنخوس « البهنسا » فقد بلغت فى ضياع أبيون ٥٠ , ٢ قيراط على الأرورة الخصبة[1] . و ١٨ قيراط على الكروم ، وفى بردية أخرى ما يقرب من ١٦ قيراط على الكروم فدفعت ٥ أرورة[2] ٥٠ , ٧٧ قيراط .

وفى الفيوم ، وقبيل الفتح العربى ، كانت كما يلى :

٣ قيراط على أرض القمح فدفعت ٣ أرورة مبلغًا قدره ٣٨ قيراط ، وفى إقليم آخر تراوحت بين ٢ – ٧ قيراط على الأرض الخصبة و ١٥ قيراط على أرض الكروم[3] و ٦ قيراط على أرض الدريس و ٧٥ , ٢١ على الأرض الرملية ، وبلغت على الأرض غير الفيضانية فى قائمة أخرى ٥٠ , ٦ قيراط[4] .

الضرائب النقدية غير الدائمة :

الضريبة الذهبية : فُرضت ضرائب ذهبية وفضية على الأرض ، ولكنها كانت تعد ضرائب استثنائية ، وكانت أحيانًا من الفضة والذهب الخام ، وتُقدَّر على أساس

(١) P. Masp. 67140.
(٢) P. Oxy. 1911.
(٣) P. Oxy. 1915.
(٤) P. Oxy. 1653.

الأوقية والجرام ، فدفع وكيل إحدى السيدات صاحبات الإقطاع فى عام ٣٠٦م ضرائب من الفضة الخام بلغت ١,٥٠ أوقية على كل ١٠٠ أردب ، ووصـل مجموع الضريبة إلى ٢ رطل[١] وأوقية و ٨ جرام .

ودفعت تكاليف لتنقيتها وضربها فى شكل نقود ولا تعد نسبة المدفوعات باهظة القيمة بمعيار تلك الفترة ، وفى هيرموبولس « الأشمونين » فُرضت ضرائب ذهبية على الأرض مقدارها ٧٢ صولد ذهبى ، بواقع ٢ جرام على كل أرورة ، كذلك فرضت ضرائب[٢] ذهبية فى الفيوم فى القرن الخامس[٣] ، وفى هيرموبولس « الأشمونين » فرضت ضريبة نقدية على الأرض ، لصالح عمال المناجم بلغت ١٢,٢٥ درخمة[٤] على الأرورة وهى أيضًا من الضرائب الاستثنائية ، كذلك تسلم جباة الضرائب النقدية أجورهم فى الغالب نقدًا على أساس قيمة إيصالات المدفوعات ، وحسابات أفروديتو وتضمنت مدفوعات للموظفين المسئولين عن الجباية بلغت ٦٩ صولد فى القسم الأول، و ٤٢ صولد للقسم التاسع ، و ٦١ صولد فى القسم الثالث عشر[٥] ؛ كذلك حصلَ موظفو مجالس القرى ومشرفو الرى على أجور نقدية من قيمة الإيصالات المدفوعة .

وفُرضت فى عام ٣١٦ ضريبة استثنائية فى أكسرنخوس « البهنسا » بالدرخمة الأتيكية ، لنقل القمح من الإسكندرية لبيزنطة وهراقلية بلغت ٥٠ درخمة على الأرض الخصبة الفيضانية و ٥٠ على أرض الكروم و ١٢ على الأشجار التى تحمل ثمارًا تنتج زيتًا ، و ١٠٠ على المراعى[٦] .

---

(١) P. Oxy. 1653. فرضت فى برديات P. Oxy. 1909,2196. ضرائب قمح قيمت بالذهب .

(٢) P. Oxy. 2002.

(٣) P. Amherst. 140.

(٤) وردت فى برديات P. Oxy. 1905. ذكر مدفوعات قيمتها ١٠,٠٠٠ درخمة لصالح عمال المناجم .

(٥) P. Oxy. 2113.

(٦) P. Oxy. 1907, P. Masp. 67057.

الضرائب على الأفراد :

فرضت فى بداية الحكم الرومانى ضريبة رأس Lographia بلغ مقدارها فى المتوسط بين ٤٠ إلى ٤٨ درخمة على المواطنين المصريين ، وأعفى منها سكان الإسكندرية والمواطنين الرومان وعبيدهم المحررين ، أما سكان العواصم فدفعوا الربع ، ولم تكن تلك النسبة ثابتة بل اختلفت من إقليم لآخر بل فى نفس الإقليم اختلفت من فئة إلى فئة ، ففئة الجمازيوم دفعت ١٢ درخمة هم والفائزون فى الألعاب الرياضية وأعضاء نادى ديونسيوس(١) ، ولقد بلغت ضريبة الرأس فى أنطونيوبولس ٤٠ درخمة ، وفى أرسنوى ٤٠ للمصريين ، و ٢٠ للطبقة المميزة ، وفى سيتى والفنتين ١٢ درخمة ، فى القرن الأول ارتفعت إلى ١٦ درخمة خلال القرن الثانى وفى هيرموبولس من ٨-١٢ درخمة .

ومع بداية العصر البيزنطى قام قسطنطين بإلغاء ضريبة الرأس نهائيًا ، وهناك العديد من الأدلة على أن الضريبة لم تُعد تفرض بعد عام ٣٢٥م . ولقد جرت آخر إشارة إليها فى تعداد مدينة كرانيس « كوم أوشيم » الذى يعود للفترة من ٣٠٩-٣١٠م ذكر فيه عدد الذكور الخاضعين للضريبة ، وذكر قسطنطين فى مرسوم صادر فى عام ٣٢٤م « أن الضريبة التى على الفلاح ستُرفع عنه ، وتوضع على ممتلكاته وأرضه لا على شخصه » . ولقد فُرضت خلال العصر البيزنطى عدد من الضرائب على الأفراد ، ولكن أى منها لا يمثل ضريبة رأس إنما كانت على ممتلكات الأفراد وفقًا لمقدرتهم المالية(٢) ففى قائمة فى أنطونيوبولس فرضت ضرائب على الأفراد كما يلى :

الضريبة على الفرد	نوعيتها
٧٣ ميراد دينارى	لقنوات الإسكندرية
٦٨ ميراد دينارى	لنقل العنب
٥٦ ميراد دينارى	للبحارة العاملين فى تجارة الهند

كذلك فرضت ضرائب على الأفراد لصالح الفرق العسكرية(٣) .

(١) نادى ديونسيوس : كانوا إحدى الجماعات التى كونتها الطبقة المتوسطة ، ثقافة وعلمًا ، والمتأثرة بالحياة الإغريقية ، وكانت تضم فنانين فى التراجيديا والشعر والموسيقى .

(٢) P. Oxy. 2106, P. Masp. 67140, 67118.

(٣) P. Masp. 67279, 67057.

جباية الضرائب :

اختلفت وتعددت نظم وطرق جباية الضرائب خلال العصر البيزنطى فظهر عدد من الوظائف ، واختفت أخرى وفقًا للتغيرات المستمرة فى النظم الإدارية كذلك ظهر فى هذه الفترة ما يُعرف بنظام الجباية الذاتية الذى تمتع به كبار الملاك والكنيسة وعدد من القرى كأفروديتو « كوم أشقوة » .

نظم وطرق الجباية من بداية العصر الرومانى إلى قيام نظام البلديات :

اقتبس الرومان من البطالمة كثيرًا من نظم وطرق الجباية ومسميات الوظائف أيضًا وإن كانوا قد أضفوا على عدد منها خصائص ومسئوليات جديدة لم تكن مألوفة من قبل .

وكانت مصر قد قُسمت فى عهد أغسطس إلى ثلاث دوقيات : طيبة - ومصر الوسطى « الأقاليم السبعة وأرسنوى » والدلتا ، وكل قسم تولاه حاكم يدعى epistrategos « مدير الإقليم » ويرأسهم والى مصر والإسكندرية الذى يجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية ، وقسمت تلك الأقسام الرئيسية بدروها إلى مقاطعات nome وظل هذا التقسيم قائمًا لعام ٣٠٨م حيث تولى أمر الإشراف على الشئون المالية فى الإقليم خلال هذه الفترة مدير المقاطعة Strategos « الاستراتجوس »،يعاونه وينفذ توجيهاته اثنان من الموظفين هما dioiketes مشرف الدخل العام المنظم والأعمال العامة Idiologos مسئول الحسابات الخاصة والإيرادات غير المنتظمة[١] وكان يتبع الأخير موظفProcutator [٢]، كان يقوم بالإشراف على الأهراء العامة وتخزين قمح الدولة والمعد للشحن لروما فى شون نيابولس Neapolis وإلى جانب هؤلاء كانت هناك إدارة مالية فى كل إقليم يتعلق عملها بتقدير الجبايات والإحصاءات وأعمال البنوك وطرق

---

(١) وظيفة ذات أصل بطليمى وكان فى البداية أحد الضباط الذى تتعلق أعمالهم بالشئون المالية وانتقلت خصائص وظيفته إلى الوالى حيث أصبح موظفًا من الدرجة الثانية فى الأهمية .

Milne : Op. Cit. 125.

(٢) P. Oxy. 1661.

الحـــــايه . وأعلــب للك الــوظـائف بطلميــة الأصـــــــل كـالنــومـارخ Nomarch والطوبارخToparch ، وكـان عمل الأول فى العصر الــرومـانى مـلاحظـة تقــديـرات الضرائب والجبايـات مع عدد مـن معاونيه ، وكـان فى كل إقليم نـومارخ أو أكثـر ، أما الطوبارخ فكـان أحد الضباط الذين تعلـق عملهـم بالجباية وتـولى عمله لمدة ٧ سنوات وخصص لـه كاتب هـو .... Topogrammateus ، وإن كـانت تلك الـوظيفـة قـد اختفت سريعًـا ، وكان تقـدير الضريبـة على الإقليم يتم فى مكتب مـراقب الحسابـات الخاصة فى الإسكنـدرية بناء على التقـارير التى يرسلهـا مدير كل مقـاطعة Strategos «الاستراتجوس» أو الكـاتب الملكى ، وكان يعمل فى إعـداد تلك التقاريـر فى كل إقليم عـدد من الموظفين منهم « ليـوجـرافوس والإبـاكـريتس » Epikrites, Laographos وعملهم يـرتبط أصـلًا بإحصـــاءات ضريبـــة الـرأس ومنهم من تعلق عملـه بضرائب الأرض مثل Geometres الذى يقوم بمسح الأرض Hariodeiktes وعليه تحديد الحدود و Episkeptes وعمله يتعلق بتغيير الملكيـات الزراعيـة والموظفين الأخيرين يعملان فى شكل لجنة وعملها بطـريق الاختيار[1] ، وكـان اختيـارهم يتـم من بين أهـالى الإقليم ، وخضع تقدير الضريبة على الأرض لضرورات تغيرت من عام لآخـر . أما موظفو الجباية فإن أشهرهـم هو Praktores « براكتـور » الذى كـان يقوم بجبـاية الضرائب العينيـة والنقدية على حد سواء ، ووجـدت مجموعة منهـم فى كل إقليم وانقسمت إلى فئات ، فئة اختصت بضريبة الـرأس وأخـرى بـالأرض وثالثـة بالحمامات العـــامة وهكـذا ، وكان يختارهـم الاستراجوس « مـدير المقـاطعة »[2] من قـائمة يـرفعهـا إليه الكـاتب الملكى تتضمن أسماء أهالى الإقليـم الصالحين لشغلها ، وكـان يحق لهم الجبايـة بالطـريقة التى يرغبون فيهـا على أن يدفعوا مقدار الضرائب كـاملًا ويتكلفون بالسـداد من أموالهم هم ومن معهم فى حالة عجزهـم عن استيفاء قيمة الضريبـة كاملة وعليهم رفع تقرير شهرى

---

(١) Milne : Op. Cit. P. 135-137.

(٢) ترجمة الوظيفة اعتمادًا على الدكتور لطفى عبد الوهاب ، مصر فى العصر الرومانى ، ص ٦٧ .

لمدير الإقليم وإلى المركز الرئيسى فى الإسكندرية أى مكتب الأيدولوجس Idiologos وكانوا يتقاضون مبلغًا بسيطًا على الجباية ، وكانت الأموال النقدية توضع فى البنك والعينية تُحمل إلى الأهراء العامة . إلى جانب هؤلاء وجد عدد آخر من الموظفين تعلق عملهم بالجباية مثل apaitetai وعمله يتعلق بجمع متأخرات الضرائب المباشرة ، وفى بعض الأحيان المدفوعات الجارية أيضًا paraiemptai مسئول الأنونا epiteretai يقوم بالتفتيش على الجبايات أحيانًا والجمع أحيانًا أخرى وتتحمل تلك المجموعة مسئولية أى تأخير فى الجباية .

وفى القرن الثالث حلت مجالس السناتو فى عاصمة الإقليم محل المدير فى الإشراف المالى على الجبايات ، وأصبحت الطوبارخية هى وحدة هذا النظام الأساسية وتولى أمر الإشراف على الجباية dekaprotoi[1] واختير اثنان فى كل طوبارخية لمراقبة جمع الأموال النقدية والعينية التى يتولى جبايتها praktores وعددًا من صغار الموظفين وغالبيتهم أعضاء فى السناتو ، وكان يتم اختيار هؤلاء الموظفين جميعًا من بين أهالى الإقليم .

العصر البيزنطى :

قُسمت مصر فى عصر « دقلديانوس » إلى ثلاث ولايات : مصر جوفيا – ومصر هراقليا – وطيبة[2] ثم أضيفت أوجستامينيكا « شرق الدلتا » من جزء من ولاية مصر جوفيا وهراقليا ، وفى القرن الخامس سميت هراقليا باركاديا .

أما عن التنظيمات الداخلية فقد قُسمت مصر فى سنة ٣٠٧م إلى مجموعة من البلديات Civiatets تمتعت بالحكم الذاتى ويتبع كل منها منطقة ريفية عُرفت باسم Choria ، وقد قُسمت تلك إلى مراكز pagi وهى تقابل مراكز النظام القديم Topa .

وتولى أمر إدارة Pagi موظف لُقب بـ Praepositus يعينه السناتو وتضمن عمله الإشراف على أعمال الضرائب والشرطة .

(١) P. Thead = papyrus de Theadalphie by joguet 29.

(٢) Milne : Op. Cit. p. 145.

أما أهم موظفى الإدارة المالية آنذاك والذى كان فى نفس الوقت رئيسًا للبلدية فهو Exactor وعهد السناتو الإقليم باختياره ، وإن لم يكن مسئولًا أمامه ، وكانت اختصاصاته تشمل عددًا من الاختصاصات السابقة لمدير الإقليم حتى إنه ظل لسنوات يلقب باللقبين وخضع لإشراف الوالى مباشرة فى حين تولى الكومارخ Comarch فى القرية أمر الجباية المالية[1].

وفى عهد ليو ٤٥٧ - ٤٦٤م ظهرت الباجركيات Pagarchia وهى تطابق الإقليم القديم وتشمل كل ما يحيط بالمدينة من قرى وما يتبعها فى أرض المدينة وما يحيط بها يَعُد وحدة إدارية تخضع له ويخضع هو للوالى الذى يخضع للدوق حاكم الإقليم ، وكان اختياره فى البداية موكولًا للامبراطور ثم أصبح يختارهم الوالى من كبار الملاك المحليين وفى القرن السادس أصبحت سلطة هؤلاء الباجركات محددة بالأرض المحيطة بالمدينة ، ولم يكن يحقق لهم التدخل فى أمور الجباية الذاتية ، ولقد ظلت مجالس السناتو تتحمل مسئولية الإشراف على جمع الضرائب وازدادت مسئوليتها فشملت الإقليم كله واختفت وظيفة dekprotoi فى القرن الثالث ، وحل محله عدد من الموظفين الجدد[2] epimeletai يرأسهم hypodektai وتتعلق أعمالهم بالإشراف على الجباية ويتم اختيارهمْ من بين أعضاء السناتو ويتبعهم عدد من الموظفين .

وتولى أمر الأهراء والإشراف على تسلم الجبايات موظف هو Sitologoi وكان عليه مراجعة المبالغ التى كانت تصل إليه والتأكد من سلامة الجباية واتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على المتأخرات وإن تضمنت واجباته فى بعض البرديات أعمال الجباية أيضًا ، وقد اختفت تلك الوظيفة عام ٣٧٢م وحل محله hypodektai[3] ، وكان لكل ولاية خزانة تولاها موظف يدعى Trapezitai وهى وظيفة ذات أصل بطلمى ، وفى القرن الخامس بدأت أعباء تلك الوظائف تقل مع منح حق الجباية الذاتية وأصبحت سلطة الباجرك محددة بالمنطقة التى لا تخضع للجبايات الذاتية .

---

(١) Johnson : Op. Cit. P. 148 - 149 .

(٢) ورد ذكره فى الإشراف على ماشية وإرسالها إلى بابليون الخاصة بزيارة الامبراطور. P. Oxy. 1626.

(٣) P. Oxy. 1919.

تقدير الضريبة :

لم تحدد الدولة مقدارًا ثابتًا للضرائب المطلوبة من كل إقليم إذ أنه كان يجرى كل عام بمقتضى أمر امبراطورى تقدير ما تحتاجه الدولة ثم تتولى إدارة الوالى توزيع هذا المقدار على الأقاليم ، ويعهد لحكام الأقاليم باتخاذ الإجراءات اللازمة لجمع الضرائب فى حين يقوم أعضاء السناتو بالإشراف على الجمع ، وكان تقدير الجباية يتم فى مستهل كل دورة مالية ، وفى عهد « انستاسيوس » جُبيت الضرائب على ثلاثة أقساط .

أما فيما يختص بجباية الضريبة العينية فعادة يبعث والى الشرق فى كل سنة فى شهرى يوليو وأكتوبر بمندوبين مفوضين هما Scrinaria, tracteutai وألغى «جستنيان» وظيفة الأخير وحل محله عدد من الموظفين وفقًا لمرسومه رقم ١٣ وكان يعينان لحاكم الإقليم ما يجب جمعه من كل وحدة ضرائبية من الخراج وما هو مقرر على كل وحدة من هذه الوحدات من ضريبة ونوع الضريبة ، وارتبط التقدير بحالة الإقليم وقدرته الإنتاجية فهناك الأرض البور والرملية والفضائية وكان على والى الإقليم استقبالهم وتقديم كافة التسهيلات وإرسال فرق الجند لمساعدتهم وكانوا يشرفون على ما يرسل من مصر من ضرائب فى سبتمبر وأكتوبر ، وكان الباجارك يتولى القيام بتوزيع مقدار الضريبة على القرى وفقًا لأرضها وعدد ملاكها وكان فى كل باجركية موظفان أحدهما خاص بالضرائب العينية والآخر بالضرائب النقدية arcarica - connica . أما الضرائب الذهبية والفضية Largationolie فكان يتسلمها موظف يدعى palati-nus ويعمل مع موظف الخزانة العامة فى القسطنطينية ولقد وجدت فى كل باجركية وحدة حسابات يتولاها موظف لقب بـ Sarchieuperetes وكانت توضع الأموال النقدية فى خزانة الباجركية ويشرف عليها متولى الخزانة[1] trapezitai ، ؤوجدت إدارة فى كل إقليم لمراجعة ما يتحصل من الأقاليم من الضرائب وما يجرى إنفاقه وفى أنطونيوبولس «الشيخ عبادة» قسمت المبالغ المتحصلة إلى ثلاث فئات :

١ - الفئة الأولى تتعلق بضريبة القمح .

٢ - الفئة الثانية تتعلق بالضرائب العامة للامبراطورية .

(١) Johnson : Op. Cit. P. 137 .

٣ - الفئة الثالثة تتعلق بما يخص الباجركية من الضرائب ومنها يجرى صرف مرتبات الموظفين وكان موظفو الجباية فى أنطونى يتسلمون مبلغًا قدره ٣٦ صولد[١] سنويًا من الضرائب المجموعة على المقاطعة وهى نسبة بسيطة بالقياس لأعباء الجباة ، وكانت عادة تحصل ضرائب عينية أو نقدية لصالح جباة القمح ، وفى إحدى قرى أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » جرت جباية قيراط على كل صولد ، ومنحت قوانين فالنتيان الجباة حق الحصول على نسبة وفقًا لنوع جباياتهم ففرض على القمح ٢٪ و ٥ , ٢٪ على الشعير و ٥٪ للخنازير ومقادير من النبيذ تمت وفقًا للوزن الذى يوزن به النبيذ ومقدار الشحنة .

الجباية الذاتية :

تمتع كبار الإقطاعيين والكنائس وعدد من القرى بحق الجباية الذاتية والمقصود بالجباية الذاتية أن يقوم الشخص أو الفئة المتمتعة بها بسداد مبلغ الضرائب الذى تحدده الدولة رأسًا إلى الخزانة العامة فى حالة النقد والأهراء العامة فى الإقليم أو فى «نيابولس » أهراء الإسكندرية فى حالة الضرائب العينية دون الاستعانة بجباة الدولة بل يترك لهم إختيار الوسيلة والطرق التى تُجبى بها ضرائبهم .

أولاً - القرى ذات الجباية :

خير مثال للقرى ذات الجباية الذاتية قرية أفروديتو[٢] التى منحها هذا الحق الامبراطور ، وكان يتولى إدارتها مجلس أعيان Protocometes تراسه فى القرن السادس الشاعر والمحامى فلافيوس ديسقورس ، وكان يدخل فى اختصاص رئيس المجلس الإشراف المالى بل إن توقيعه عُدَّ شرطًا[٣] ضروريًا لصرف أى مبالغ مالية من خزينة القرية وكان يعاونه hypodectes كمسئول عن الجبايات والخزانة مع عدد من الكومارخات Comarch ، الذين أشرفوا على الجباية وأعمال الشرطة فى نفس الوقت

---

(١) P. Masp. 67045.

(٢) عن ضرائب أفروديتو برديات P. Masp. 67030, 67280.

(٣) Johnson : Op. Cit. P. 98.

ولقدعمل هـؤلاء كمجموعة يعـاونهم عددًا من الحراس ومشرفوا الـرى وتنظيم القنوات فالمسئولية كانت مسئـولية جماعية فهم مسئولون كمجموعة عن قيام كـل فرد بالتزامه ، وألحق بـالقرى إدارة للحسـابـات تولت أمـر تحديـد الجبايـة ومـراجعة الـدخل العينى والنقدى وكانت الضرائب النقدية تسلم إلى خزانة البـاجركية بواسطة الجباة ، وفى القرن السادس قـام حنا الجامع المسئـول عن الضرائب النقديـة على الأرض بإيداع الضرائب المنتظمة والإضافية فى خزينة الباجركية[1] .

أما الضرائب العينية فكـانت تُسلم لقادة السفن عن طريق السكرتـارية التابعين للقـريـة وعلى القـريـة دفع نفقـات الملاحظين المصـاحبين لها كـذلك نفقـات الـوزان والملاحين ، وأشارت إحـدى البرديات إلى أن قـد جمعت فى أفروديتـو ضريبتين إحداهما خاصـة بانونـة القسطنطينية والأخرى خاصة بمـدينة الإسكندريـة فصدر أمـر لأعيان أفروديتـو أن الدفعـة الأولى الخاصة بانـونة القسطنطينية مقـدارها ٤٠٥ أردب والـدفعة الثانيـة مقدارها ٢٠٠ أردب وتختص بأنونـةالإسكندرية ، وقد جـرى شحنها على سفن صغيرة وكـانت السفن تتجمع فى عاصمـة الإقليم فى أنطـونى ورغم ما تمتعت بـه تلك القريـة من حق الجبايـة الذاتيـة فإن باجركـات سعوا جـاهدين إلى التـدخل فى شئونها وابتزاز أهلهـا بالبـاجرك جـوليان ، فـرض ضرائب إضافية على أراضـى القمح والكروم وهددهـم بإضافة نسبة أخرى رغم انخفـاض منسوب النيل فى ذلك العام ، كذلك قام الباجرك ميناس بـالإغارة على أرض القرية هو وجنوده واغتصبـوا أموال الأهالى وهاجموا القـوافل واعتـدوا على النسـاء والـراهبات وحصلـوا على ٧٠٠ صـولـد من الأهـالى ولم يعطوهم إيصالات بالاستلام .

ولقد تعرض ديسقورس رئيس القرية وأحد كبار ملاكها لمصادرة أمواله هو وأقاربه فاضطـر للسفر للامبراطـور « جستنيان » فى القسطنطينية لعـرض مظلمته حيث أوضح الشـاكى كيف أنه من أسرة تنحـدر من كبـار الملاك تمتعت بالجبـاية ، ورغم ذلك فقـد اغتصب الباجـرك ضرائب قريته فى نفس الوقت الـذى لم يسلمها إلى خزانة البـاجركية فاضطر المزارعون لدفعها ثانية .

(١) Masp. 67052 - 3.

ولقد أصدر « جستنيان » أوامره بالتحقيق فى الأمر وإنصاف الشاكى ، ولكن الباجرك لم ينفذ أوامر الامبراطور واستمر فى الإساءة إلى ديسقورس مما اضطره للسفر ثانية للقسطنطينية ، وفى هذه المرة حمله جستنيان رسالة شديدة اللهجة للدوق وطلب إنصاف الشاكى من الباجرك الذى ذكر جستنيان أن تصرفاته أصبحت أقوى من أوامر الامبراطورية.

« إن ديسقورس حضر إلينا وأخبرنا أنه جاء من قريته فى طيبة وأن والده كان أحد كبار الملاك واعتاد أن يجمع الضرائب للمنطقة ويسلمها إلى وكيل المجلس ، ولقد تعرض للظلم الفادح من حكام هذه الأيام الذين لم يطيعوا منزلنا المقدس ومارسوا حريتهم وسيودسيوس استغل فرصة غياب الأب الحامى فجمع ضرائب القرية ولم يدفع شيئًا للخزانة العامة ، وعلى ذلك فإن الجباهة المحليين عادوا ثانية إلى جمع الضرائب وفرضها عليهم ولقد حصل منا على خطاب مقدس إلى فخامتكم بخصوص هذا الأمر وتعرض الملتمس لمتاعب دفعته إلى المجىء إلينا ثانية[1] .

وفى نهاية الخطاب يطلب الامبراطور من الدوق عدم استنزاف القرية ويحذره مما يقوم به الباجرك جوليان إذ أنه يعُدّ مدانًا فى جميع ما اتخذه من الإجراءات ضد تلك القرية المتمتعة بالجباية الذاتية .

الضياع ذات الجباية الذاتية :

كانت الضياع المتمتعة بالجباية الذاتية فى وضع أفضل بكثير من تلك القرى التى تمتعت بنفس الامتياز إذ أن كبار الملاك بما لهم من نفوذ وما شغلوه من وظائف لم يتيحوا للإدارة الحكومية المتمثلة فى الباجركية فرصة التدخل ؛ بل إن عددًا من أولئك الإقطاعيين شغل فى كثير من الأحيان وظيفة الباجرك وكان لتلك الضياع موظفوها وإداراتها المسئولة عن الجباية فقد تشابهت ألقاب أولئك الموظفين مع ألقاب موظفى الإدارة المحلية حتى بات التمييز بينهما صعبًا ، فعلى سبيل المثال وكلاء أبيون كبير إقطاعى أكسرنخوس حملوا لقب الكونت كميناس وثيودور وليبانوس وجمع بعضهم بين

(١) P. Masp. 67002.

وظيفـة الإقطاع والـوظيفة الحكـومية فيمنـاس وشغل وظيفة حـامى مدينـة كينوبـولس «الشيخ فضل» ، وكان الـوكيل يشرف على الجباية وفقًا للمقدار الـذى حددته الـدولة ويتبعـه عــددًا من الموظفين منهم Chartularius[١] وكـان مسئـولًا عن السجـلات ووصف فى إحـدى البرديات بالمنـدوب المالى ثم مشرفى جبـاية Pronoetes[٢] ويليهم مجموعة من الجباة وكتبة السجلات وموظفى البنك والخزانة[٣] ووصف أحد موظفيه بأنه الصراف المسئـول عن تغيير العملة بـالإضافـة إلى الـوزانين والحراس ومراقبى الجسـور ومقـاييس النيل وحرس خـاص هم البوكـلارى كان يُستخـدم لحماية الجبـاة . وورد فى إحدى البرديات تقاضى ٣٠ منهم لأجور عينية[٤] . ولأبيون أهراءه الخاصـة حيث تودع ضرائبه العينية وكان قمحه يرسل إلى الأهراء العامة عن طريق موظف يلقب ambala-tor حيث يقـوم بتسليم الشحنة إلى قـواد السفن ولقد خلفـه فى الفترة المتأخرة مـوظف آخر هـو أوبسرجيتز Osprigites[٥] ، وفى بعض الأحيـان كان يقـوم بشحنها رأسًـا إلى الأهراء فى نيـابولس فى سفن تابعـة له ، أما الضرائب النقديـة فتُسلم إلى خزانة الـولاية ولقد تمتع وكلاء الإقطـاع بسلطات قانونية فكان لهم حق الفصل فى المنـازعات وإنزال العقاب بالمسيئين ، كما حـدث فى إقطاع أبيون حين قام أهالى قـرية .... بسرقة جابى الخراج فقـام مسئول الإقطـاع بالقبض على رئيس القريـة ومعاونيـه ، وكان لهؤلاء الملاك سجونهم الخاصة ومحاميهم أيضًا[٦] .

قسوة النظام الضرائبى وشدة الجُباة :

لم ينج غالبة الموظفين سـواء من كان منهم يتبع الدولة أو يتبع إقطاعًا خـاصًا نحو العدالة فى جمع الضرائب ، واشتدوا فى الجبايات ربما خـوفًا من سادتهم أو لأنهم تعرضوا بدورهم للعقـاب الشديـد فى حالة عجـزهم عن الوفاء بـالتزامـاتهم ، أو بدافع الجشع

(١) P. Oxy. 1857.
(٢) P. Oxy. 1855.
(٣) P. Masp. 67033, P. Oxy. 144.
(٤) P. Oxy. 1903. P. Masp. 10128.
(٥) P. Oxy. 2000, 2020.
(٦) P. Oxy. 2000, 2020.

للكسب الحرام، ولقد وضع جستنيـان عقوبـات شديدة على الجبـاة الذين يتهـاونون فى الجباية رغم طلبه فى نفس الوقت تحرى العدالة فى معاملة المزارعين وكانت هذه المعادلة صعبـة التحقيق ولم يلتزم بها الجبـاة ، ولقـد استنزف بعض أولئك الجبـاة أمـوال الدولـة والمزارعين فى نفس الوقت وفقًـا لرسالـة جستنيان الخاصة بإنصـاف ديسقورس ؛ بل إن مشرفى الجباية هددوا وتوعـدوا المزارعين والجباة على حد سواء فأرسل أحد المشرفين يهدد الجباة ويتـوعدهم ويطالبهم بإحضـار كل صولد وإلا تعرضـوا للعقاب وأرسل مشرف آخر إلى أحد جباته[1] « احضر حالًا ومعك كل ما طلبته منك لأنى فى حاجة ماسة إليه وأرسل إلى رؤساء الحقول لجمع الأعباء وحثهم على تجهيـز كل صولد وأقسم بالإله إن لم يثبتوا حماسًا فى الجبـاية سأنزل بهم العقاب وأحضر جميع المـال الموجود بسرعة واحضر معك أيضًا قـدرًا من النبيذ والجبن » فمن الواضح أن الموظف يضغط على مـرؤوسيه فى نفس الوقت الذى يتلقى فيه الرشاوى ، وفى مقابل ذلك قام المزارعون بمحاولة التهرب من مسئوليتهم الضرائبية ومناوءة جامعى الضرائب فيذكر أحد الجباة أنه ذهب للجباية فى قريـة بيرنيوس ومكث يـومين ومع ذلك لم يتأت له الحصـول على شىء ، ويذكـر أنه يـرغب فى التخلص من عملـه الشاق هـذا وتـزخـر البرديات البيـزنطيـة بالعـديـد من الشكايات[2] ضد الجبـاة الذين فرضـوا عليه أعبـاء أكبر من زملائه فيما يتعلق بالأنـونا الحربية[3] والتماس آخر من ثيادلفيا « بطن هريت » ويذكر المزارع أن الجباة فرضوا عليه أعباء إضافية بل حاولوا انتزاع الأرض منـه لصالح حميه. وأمام هذا الاضطراب كان من الطبيعى أن تختفى فـاعليـة القوانين المرعيـة فكثـرت المشـاحنات والخلاف بين القـرى بعضها وبعض وأصبح من المألوف خروج أهالى القرية وإغارتهم على قرية أخرى ، ولقد أصدر أحد الضباط أوامره إلى أتباعه أن يـذهب إلى القرية التى هاجمها جيرانها لحمايتها من تكـرار الهجوم وهدد بـالتدخل المسلـح إذا عادوا إلى الهجـوم ويُحمل رؤساء القـرية

(١) Johnson: Op. Cit. p. 64.

(٢) P. Oxy. 1840.

(٣) P. Masp. 67007.

المسئولية[1] ، وفى قرية سبينا أرسل موظف إلى الباجرك يطلب إرسال مندوب عنه لمحاولة التوفيق بين قريته وقرية أخرى ويطلب إعادة المسروقات ؛ بل إن رئيس القرية نفسه سُرقت ممتلكاته واتهم عددًا من كبار الملاك بسرقته[2] وأرسل شخص إلى والده يذكر أنه أُنقِذ من الموت بمعجزة هو وزوجته وأبناؤه خلال النزاع المسلح بين قريتين[3] امتد الخلاف حتى شمل كبار الملاك أيضًا ، فاثنين من المحامين دخلا فى نزاع حول هل يخص أحدهما نزل فى أرض الثانى فأصابه حراس الحقول ويهدد المالك بأنه من لم يقم زميله بإجراء حاسم فسيتدخل بنفسه كما سبق أن فعل مع الآخرين ، رغم أن أرض الاثنين تقع فى نطاق مسئولية الباجركية[4] ، ولقد حاولت الدولة الحد من تعسف الجباة وكبار الموظفين ومسئولى الضرائب إما بفرض العقوبات على كبار الموظفين من دوقات فى حالة تهاونهم فى تطبيق العدالة كما فعل جستنيان ، أو عن طريق إنشاء وظيفة الحامى ومع الوقت لم يثبت أى الإجرائين فاعلية حقيقية .

الحامى : يرجع إنشاء تلك الوظيفة لعهد فالنتينان ٣٦٠-٣٦٤ والهدف منها حماية الفقراء من ظلم الأغنياء وحماية المزارعين من ظلم الجباة وتحقيق العدالة وكان يعد فى نفس الوقت كرئيس لهيئة نواب البلدية ويشارك فى الإدارة المالية القضائية ، وفى البداية كان أمر انتخابه موكولاً لوالى الشرق ثم أصبح منذ عام ٣٨١م أمر انتخابه عائد لرجال الدين والأعيان وبناء على رغبة كبار الملاك ولم يكن باستطاعة الحامى الوقوف أمام سيد إقطاعى كأبيون وأفراد أسرته الذين كان منهم الباجرك والدوق والقنصل ، وكان عدد من الحماة موظفين ووكلاء لأبيون فى نفس الوقت ، فميناس حامى كينوبولس « الشيخ فضل» كان وكيلا لأبيون ومن نص خطاب أرسله إلى وكيل آخر يطلب مرتبه من الإقطاع تتضح اللهجة والأسلوب الذى يستعمله رجل مفروض أن عمله الرئيسى تحقيق العدالة للفقراء والاقتصاص من كبار الملاك « بخلاف خطابى فإنى أرسل عظيم تحياتى إلى أخى النبيل وأدعو الله أن يرعاك ويحافظ على عظمتك وإنى أجد من

(١) P. Oxy. 1147.

(٢) P. Oxy. 1165.

(٣) P. Oxy. 1813.

(٤) P. Masp. 160091.

المناسب بوفير شخصك لأن الله يعلم كيف أشكرك وأدعو لك وكيف أرعى اسمك المقدس النبيل ، بلغ شكرى إلى سيدنا الذائع الصيت مندوب المالك وأرجو أن تمنحنى عطفك وأن تأمر بالأجر الذى يمنح لى »[1] ؛ وبذلك أخفق الحماية فى تحقيق ماهو موكول إليه أصلًا وتحول عملهم إلى مجرد قبول التماسات فى الأمور القانونية البسيطة ففى سنة ٥٠٤م رفع رجل التماسًا للحامى ضد امرأة استولت على أرضه فى مقابل مبلغ نقدى رفض تسليمه لها ؛ بل إن دوره انحصر فى رفع الشكايات للوالى للبت فيها[2] رغم ما كان له من سلطات قانونية فأرسل رجلا يطلب إلى الحامى رفع شكواه للوالى ضد صانع سروج أخذ مالاً له للبت فيه .

الفـــــلاح :

لا يمكن إغفال أمر الفلاح عند الحديث عن الملكية الزراعية فى مصر وهناك أمور عدة كانت تُثار وناقشها المؤرخون بخصوص وضعية الفلاح وارتباطه بالأرض ، وعلاقته بالدولة ثم بكبار الملاك[3] خاصة وأن العصر البيزنطى شاهد نمو الضياع والملكيات الكبرى فى الغرب الأوروبى ، حتى إن مؤرخًا كبيرًا كروستفتزف[4] يرى أن أزمة القرن الثالث وثورات الجيش التى انتهت بتولية دقلديانوس ما هى إلا تعبير عن الصراع بين طبقة البيرجوازية ومزارعى الأرض ، حقيقة أن مصر كانت أحد ولايات الامبراطورية الرومانية والتى تعتمد أساسًا فى حياتها على الزراعة ولكنها لم تشهد نفس التطور الذى حدث فى الغرب من نمو الضياع الكبرى وتحول الفلاح إلى قن مرتبط بالأرض وذلك لأسباب عدة :

(١) P. Oxy. 2058.

(٢) P. Oxy. 1858.

(٣) تناول وضع الفلاح كلاً من المؤرخين :

Rouillard : L'administration civil de 1'Egypt "Paris 1928.

Johnson, A. Ch : Byzantine Egypt economic studies.

Johnson, A. Ch. : Egypt and the Roman Empire.

Bell, 1., : The Byzantine Serivle State. J. E. A. IV 1917.

(٤) روستفتزف . تاريخ الامبراطورية الرومانية الاجتماعى والاقتصادى جـ١ ص ٦٣٦ .

أولًا- لم تتحول الملكية الزراعية فى مصر فى العصر الرومانى إلى ملكيات إقطاعية كبرى فأغلب الأراضى كانت ملكًا للتاج يقوم المزارعون باستئجارها إلى جانب ملكيات فردية محدودة المساحة لعدد من أفراد الأسرة المالكة والمقربين إليها وإقطاعات صغرى يملكها الجنود ثم ما قام باستصلاحه أثرياء للإسكندرية ، وأى من تلك الملكيات لم تتحول إلى إقطاع كبير يشبه الإقطاع الغربى .

ثانيًا - امتازت أرض مصر بالخصوبة الشديدة فلم تتعرض للجفاف والإرهاق الذى تعرضت له أراضى الغرب[1] .

ثالثًا - توافر الأيدى العاملة ورخص الأجور مما يجعل نظام القنية أصلاً غير مثمر اقتصاديًا .

فإذا حاولنا تحديد وضعيةالفلاح وفقًا للنظام الغربى ومدى تطبيقه فى مصر نجد اختلافًا بينًا فبنظام القنية الغربى كان يتطلب إلحاق المُزارع بقطعةأرض يملكها أحد السادة ليقوم بزراعتها مقابل أجر يتقاضاه نقدًا أو عينا و، ليس له الحق فى أن يهجر الأرض وأن يفعل ذلك فللمالك أن يعيده إليها وله الحق فى أن يضعه فى القيود دون تدخل السلطان ولكن ليس للمالك من جهة أخرى أن ينزعها من يده وليس له حق التصرف فى الأرض دون المزارع أو التصرف فى المزارع دون الأرض أى أن المزارع مرتبط مع الأرض بانتقالها من مالك لآخر ؛ وبذلك يصبح عبدًا للأرض ولكن لا يعد المزارع عبدًا للمالك فإنه وإن خضع لسلطة المالك التأديبية وحرم عليه مقاضاته المالية فإنه بخلاف العبد له أن يعقد زواجًا ويكون له حق السلطة الأبوية على أبنائه وله الحق فى حيازة الأرض وعند وفاته يرثه أبناؤه بالوصية وله الحق فى عقد الديون؛ ولكن ليس له التصرف فى أمواله لأنها ضمان الضريبة وتنشأ حالة القنية تلك بالمولد أو أن يكون أحد الأبوين مزارعًا[2] أو بالزواج من شخص مرتبط بالأرض أو فلاح قرار أو يكون من المتسولين الذين هم فى حالة جسدية طيبة كعقاب لهم ، أو الاتفاق بأن يتفق شخص

(١) Johnson : Byzantine Egypt Econemic Studies P. 140.

(٢) James Murrhead : Historical Introduction to the private Law of Rome P. 358.

معدم مع أحد الملاك على أن يلحقه بأرضـه كمزارع أو بمقتضى ٣٠ عامًا من العمل فى الأرض ، ويمكن أن يتحرر من هـذا الوضع فى حـالة ما إذا ولـد حرًا وكان لـه استقلال شخصى لمدة ٣٠ عاما ، ولكن « جستنيان » ألغى هذا التشريع وجعله مقصورًا على من يلى منصب الأسقفية بالكنيسة المسيحية أو من يكتسب ملكية زراعية على أن يكون هذا بموافقـة السيد . فإذا طبقنـا هذه المقـاييس على مصر وجدنـا الأمر يختلف فقـد وجد الرومان[1] عنـد فتحهم لمصر نظامًـا بطلميًـا يتمثل فى ملكية الـدولـة للأرض فيما عـدا استثنـاءات للمستـوطنين الإغـريق وهبـات لبعض العسكـريين وفى نفس الـوقت التى فرضت الـدولة على مـؤجريها زراعـة محاصيل معينة وربطتهم بالأرض وحـرمت عليهم مغادرتها لحين نُضج المحصـول وهو وضع شبـه إقطاعى ؛ وإن لم يتحمل الفـلاحين فيه إلى أقنان وأصبحت الأرض فى العصر الـرومانى ملكًـا للتاج فيما عـدا بعض استثناءات ولم تتحول الملكيـات إلى إقطاعيات واسعة ، وكـانت الأرض تؤجر وفقًـا لعقود إيجار ولم يكن الفـلاح مربـوطًا بها ومع ذلك لم يكن مألـوفًا اعتقـال الفلاح وتـرحالـه ، فالفـلاح المصرى بطبيعته لا يميل إلى الخروج عن نطاق قريته وترك أسرته إلا فى أحوال نادرة وإن كان بعض أبنـاء الفلاحين فقد جـذبتهم الحياة فى مدينة الإسكنـدرية وما قـاموا بها من أنشطـة صناعيـة فتركوا الأرض وسـافروا إلى هنـاك حيث عملوا فى مصـانعها والمرسـوم الوحيد الذى نص على عودتهم إلى قُراهم كـان فى عهد « كراكلا » ولم يشر إلى نوعية من طلب إليهم العودة إلى قراهم هل هم مزارعون أو حـرفيون أصلا ، وعامة لم يكن الهدف من المرسـوم ربط الفـلاح بـالأرض وإنما تخفيف الضغط على مـدينة الإسكنـدريـة من الأعداد الكبيرة للأفـراد الذين هاجروا إليهـا ، ولقد جرى تجاهل هذا المرسـوم بعد عهد كراكلا[2] .

أما مـا كان يربط الفلاح بمـوطنه وفقًا للقـانون فهو قوائم التعـداد التى كان يُجبى على أسـاسها ضريبـة الرأس وإن كـان بعض مـزارعى ثيادلفيـا « بطن هريت » دفعـوا ضرائبهم فى عهد تبيروس فى الإسكندريـة حيث كانوا يقيمون ، وبما أن الزراعـة مرتبطة بالنيل وفيضانه فإن الأرض وخصوبتها توقفت على منسوبه إذ أن بعض الأراضى تحولت

(١) Johnson : Egypt and the Roman Emire P. 98-99.

(٢) Johnson : Econemic Studies P. 24.

إلى أراضى بور غير فيضانية بعد قصور النيل فى الوصول إليها فى سنوات الفيضان المنخفض وكان من حق الفلاح فى هذه الحالة تركها والانتقال إلى مكان آخر أكثر خصوبة وفى ثيادلفيا « بطن هريت » تقدم عدد من مزارعيها بالتماس بترك الأرض التى يقومون بزراعتها لأنها أراضى عالية يصعب وصول الفيضان إليها وتُمدّ بالماء بواسطة القنوات مما مثل عبئًا عليهم[1] . وخلال القرن الأول قام عدد من المزارعين بالفرار وترك أراضيهم نتيجة لعجزهم عن تحمل إيجارها لأسباب عدة : منها نقص خصوبة الأرض كما ذكرنا ، أو ربط ضرائب مالية عليها ، أو سوء معاملة موظفى الدولة ، وهنا كان على القرية ككل تحمل مسئولية زراعة أرض أولئك الفارين فيما يعرف epibole بل ودفع ضريبة الرأس عنهم ويتخذ المؤرخ « جونسون » من ظاهرة فرار الفلاحين وعدم استعادة الدولة لهم دليلًا على أن الفلاح كان حرًا[2] وليس قنا مربوطًا بأرضه . ولقد انقسم الفلاحون فى مصر فى بداية العصر الرومانى إلى مزارعى أرض عامة وأرض ذات دخل والأراضى الامبراطورية . واستخدم لفظ homologi للتعبير عن أولئك الفلاحين الذين يزرعون أرضًا تتبع الدولة[3] ، وفى التماس يعود لعهد سبتميوس سفريوس رفعته امرأة[4] تدعى أبولو نورا تشكو أنها أُجبرت على زراعة أرض مع أن القانون يمنع عمل النساء بالزراعة وأن هذا كلفها صحتها ومالها وبعد عدة مراسلات رُفعت عنها الأعباء وأُلزم بها آخرون .

ولقد أصدر كل من « سفريوس » و « كراكلا » قرارات بإعفاء من هم فوق الستين من أعباء الزراعة وأعيد هذا فى قوانين « دقلديانوس » و « مكسيميان » والحالة الوحيدة التى أُلزِمَ فيها الفلاح بالبقاء فى أرضه لفترة كانت فى أمر أصدر عام ٢٤م لوالى مصر يتعلق بالمزارعين فى أرض التاج نص على بقاء الفلاح فى أرضه إلى أن يقوم بسداد ما عليه من التزامات قِبل الدولة «سبتميوس أيانوس المسمى ثيونسيوس استراتجوس أرسنوى » الفيوم « أى مزارع يتبع قسم فارو الصغيرة عليه البقاء فى أرضه إذ أن ما يخص دخل الدولة المقدس مسئول عنه بدون تأخير وفقًا للطلب المقدم وعليه الالتزام خمس سنوات

(١) P. Oxy. 1938.

(٢) Johnson : Egypt and Roman Empire P. 86.

(٣) Johnson : Economic Studies P. 2,4.

(٤) P. Oxy. 889

تبعًا لأوامر الامبراطور « ماركوس أورليوس فيليب » سنة ٢٤٢-٢٤٩م[١] ، ويلى ذلك قائمة بأشخاص وممتلكاتهم وهذه الحالة الفرضية لا تعد دليلًا على وجود القضية لأن الأمر يتعلق بضمان حق الدولة فى سداد ما عليهم من متأخرات فقط ، فالفلاح ي٧ذكر فى وثيقة أخرى تعود لعام ٢٧٩ بأنه مواطن حر له أن يعامل معاملة كريمة إذ أرسل أحد مسئولى الإقليم إلى كومارخ يسأله عن سبب قبضه على أحد الأشخاص ويذكر أنه أرسله إليه موظفًا لاستلامه وعليه أن يوضح سبب القبض عليه فإنه مواطن حر[٢] .

ومع بداية العصر البيزنطى بدأ تملك الأرض وتحول الفلاح من مستأجر لمالك وكانت غالبية الأرض موزعة فى ملكيات صغيرة وفقًا للقوائم التى تعود لتلك الفترة والتى تخص هيرموبولس « الأشمونين » وثلادلفيا وقرية سابينا ففى قائمة من سابينا ثبت أن الأرض وزّعت فى ملكيات صغيرة على ١٤٤ مالكًا وفى هيرموبولس «الأشمونين» تملك أكبر الملاك ١٣٠٠ ارورة ووزعت مساحات محدودة على ٤٤ آخرين والبقية لم يتملكوا إلا أرورة أو أكثر فقط وكان المزارعون أحرارًا فى نقل مسئوليتهم الضرائبية من منطقة لمنطقة ففى برديات ماسبيرو نرى مسئولى الباجركية يعلنون أن من يرغب من سكان القرى الأخرى المقيمين فى مدينة أفروديتوا « كوم أشقوه » فى نقل مسئولياتهم الضرائبية وعليهم أن يذهبوا لحامى الباجركية فى أنطونيوبولس « الشيخ عبادة »[٣].

وعقود الإيجار والبيع التى تعود لتلك الفترة تشير إلى أن طرفى العقد أحرارًا فى تعاملهم فالفلاح له حق التأجير والحصول على قروض بضمان أرضه وعقود الإيجار تتضمن شروطًا لصالح المالك والمستأجر اللذين يقفان على نفس المستوى فى التعامل ؛ ورغم ذلك فإنه خلال القرن الرابع بدأ تطور الملكية الزراعية وظهور بعض الملكيات الزراعية الكبرى وبدأ يتردد تعبير الحامى وهو المالك الكبير الذى يدخل فى حمايته مالك صغير يتنازل له عن أرضه ثم يستعيدها بالإيجار فى مقابل حمايته له ووصف أحد

---

(١) P. Oxy . 65.

(٢) A. descriptive cataloque of the Greek papyri in wilfred Merton collection.

(٣) P. Masp. : 67117, P. Oxy. 1887.

الملاك - ويدعى ديونيوس وكان يشغل وظيفة عسكرية - بالحامى ، وذكر شخص يسمى نيكوس كحامى لقرية أوهيمريا ؛ ولكن يتضح من نص الخطاب الذى أرسله إليه مزارعوه أنهم يرفضون أن يتحولوا لأقنان تابعين له ويأبون الاستسلام له وتسليم أنفسهم بدلاً من زملائهم الذين هربوا من أرضه .

« نحن نرغب أن يعلم سيدنا نيكوس أنه فى عهد والدك أو أجدادك لم نسلم أنفسنا وأننا نقدم ما يطلب سيدنا ولكن لا نسلم أنفسنا لأحد » .

ولقد صدرت ستة مراسيم تتعلق بالحماية فى القسم الحادى عشر من قانون «ثيودسيوس» ولكن ما يخص مصر منها ثلاثة[1] فقط ، فلقد كان لمصر وضعية خاصة وكانت بعض القوانين توجه إليها بالتخصيص ، وإذا كانت القوانين الامبراطورية أكدت الحماية فى ولايات الغرب فإنها حاربتها فى مصر والدليل على ذلك مجموعة المراسيم الموجهة لمصر والخاصة بالحماية[2] ، وأول تلك القوانين التى حاربت الحماية يعود لعهد قسطنطينوس ٣٦٥م الذى نص على منع الحماية وإعادة الفلاح إلى أرضه وتغريم الحامى، وليس المقصود ربط الفلاح بل الحد من نظام الحماية[3] ثم أصدر «ثيودسيوس» تشريعًا موجهًا لوالى مصر ضد الحماية ، نص على أن « أى قرية تعتمد على قوة الحماة أو على عون منهم للتهرب من الأعباء العامة ستقع تحت طائلة العقاب » وفى قانون آخر يعود لعهد « ثيودسيوس » ٤١٦م وموجه لمصر ذكر أن من لديه فلاح يتبع آخر عليه أن يعيده إلى مكانه ويدفع الضرائب التى عليه طوال فترة تعيينه ، وتشير بردية مؤرخة فى ٤١٦م إلى لجنة تكونت فى فترة سابقة غالبًا عام ٣٩٨م تمتعت باختصاصات قانونية واسعة لفحص الملكيات التى تمت عن طريق الحماية وأصدرت قرارها بالاعتراف بالملكيات التى تمت عن طريق الحماية إلى عام ٣٩٨م وإلغاء ما بعد ذلك وانتقلت سلطات تلك اللجنة إلى الدوق الأجطال وأصدر مارقيان فى ٤٤١م عددًا من

(١) C. Th. XL. 291.

(٢) C. Th. XL. 24. 6.

(٣) ذكر قانون لقسطنطينوس يعود لعام ٣٢٧م أن القن يباع مع الأرض والقانون يخص ولايات الغرب ولم يطبق فى مصر . C. Th. XII, 10.3.

القرارات ضـد الدوقات الذين تهاونـوا فى أمور الحماية ثم أكدهـا رينون[١] ، ولم تـرد فى قوانين جستنيان قرارات أخرى بهذا الشأن ولم يعد يـرد ذكر الحامى أيضًا وهذا دليل على اختفاء هذا النظام فى مصر .

ولقد حـاول بعض الملاك التلاعب بـالقانـون عن طريق التأجير الصـورى ولكن تدارك الأباطرة هـذا الأمر ومنعته قواينن « ليو » ٤٦٨م وأكدتـه قوانين جستنيان ، ولقد تم منع الأجانب من تملك الأراضى فى نطـاق القرية وفقًا لقانـون « ثيودسيوس » وتحدد البيع لأهالى القرية فقط ولقد أعيد هذا القـانون فى مجموعة « جستنيان » وخلاصة الأمر أن القوانين عبر القرون المتتالية حمت الفلاح المصرى من التحول إلى قن .

ولقـد ورد ذكر ثـلاث درجات من المزارعين فى المجمـوعات القـانونيـة والمراسيم الخاصة بالامبراطورية وهـم Adiscriptici و Homologi و Orginales .

أولًا - Orginals :

الفئة الأولى من المزارعين وهـم الفلاحون الذين يعيشون على الأرض الزراعية سواء كانوا أحـرارًا أم عبيدًا ، أما الأحرار منهم فبرغم ميلادهـم الحر فإنهم هم وأبناءهم ذكورًا أو إناثًـا كانوا فى وضع أقـرب إلى العبيد ، وفى الفترة المتأخـرة أصبح التمييز بينهـم وبين الفلاحين القرار صعب لإجبارهم على الزراعة[٢] .

ثانيًا - Homologi :

الفئة الثانية من المزارعين : يطلق عليهم Homologi وهو اسم خاص بمصر، وربما كـان يقابل الفئـة السـابقـة ولم يرد لهم ذكـر إلا فى القـانون ٤١٦ الموجـه لمصر ولم يحدد وضعهم تمامًا ؛ ولكـن كان عليهم القيام ببعض الأعبـاء العامـة الخاصة بـزراعة الأرض وهـم من المزارعين الـذين لم يحصلـوا على أرض أو فقدوا ممتلكـاتهم وأُجبروا على زراعـة الأرض المهجـورة وأصبحوا أعضـاء فى مجلس القـرية ، وإن كـان يحق لهم إيجار الأرض

---

(١) P. Masp. 167093.

(٢) Johnson : Egypt and the Roman Empire, Op. Cit P. 98

التى تظهر نتيجة للفيضان ، ولقد جرت الإشارة إلى أنه فى حالة تركهم للأرض التى عينت لهم وذهابهم لقرية أخرى وجب على القرية أو السيد الذى عملوا عنده إعادتهم فإذا تأخروا فى ذلك وجب عليهم دفع غرامة وتعويض من كان يعمل عندهم أصلا وكما ذكرنا فإنه كان المقصود به فى مصر الحد من الحماية(١) .

ثالثًا – Adiscriptici :

والفئة الثالثة من المزارعين : أطلق عليهم Adiscriptici وقد ذكرهم مرسوم موجه لحكام الغال ولقد ألحقه ثيودسيوس وجستنيان بسادته فهو الذى اختار حماية شخص قوى غنى تولى عنه الإجراءات المالية وأصبح مزارعًا تابعًا له . ولقد أصدر إنستانسيوس مرسومًا حدد وضعه ونص على ما يلى : « بعض الفلاحين قرارًا وممتلكاتهم ملك ساداتهم » وأجبروا على زراعة الأرض ودفع الجزية وأعيد هذا القانون فى مجموعة جستنيان فأعلن أن أولاد الفلاح الحر يظلوا أحرارًا ولكن عليهم زراعة أرض آبائهم(٢) .

وهذا النوع من المزارعين لم يكن مألوفًا فى مصر فإذا نظرنا إلى وضع الفلاح فى مصر فى ضوء تلك القوانين وهذه التقسيمات لوجدنا أن الفلاح المصرى لم يتحول أبدًا إلى قن من مرتبط بالأرض كما فى الإقطاع الغربى .

والعقود تضمنت أجر العامل والمدة المحددة لعمله ونوعية هذا العمل سواء كان ريا أو فلاحة وكانت بعض العقود تشترط بقاء الفلاح إلى نهاية الموسم الزراعى ، وفى المقابل تنص على أن المالك لا يحق له طرده ، بالنسبة لفلاحى الإقطاع ونوعية العلاقة بينهم وبين المالك فقد صورتها ثلاثة أنواع من العقود(٣) .

أولًا : العقود التى تتعلق بتسلم جزء من آلات الزراعة تتضمن تعهده بالقيام بأعمال الرى بلا تأخير ودفع الإيجار وإطاعة أوامر المالك ، وبعض المؤرخين أخذوا

(١) C. Th. XI. 29.

(٢) C. J. XI. 49.

(٣) P. Oxy. 1982 - 88.

هذا كدليل على التبعية المطلقة ؛ ولكن نلاحظ أن أغلب عقود القروض أو تأجير الآلات الخاصة بتلك الفترة سواء ما يخص الفلاحين أو الملاك كانت تتضمن نفس الشروط[1]

ثانيًا قام مزارعو أبيون بعقد قروض كانت بضمان أملاكهم وهذا دليل على تمتعهم بكامل حريتهم القانونية فلا يُعقل أن يكون المزارع قنا وتكون له أملاك مستقلة[2]. فالقن وما يملك ملك للسيد وفقًا للقانون ثيودسيوس ، أما ضمانات بقاء المزارعين فى أراضيهم كما ذكرنا فهى صيغ مألوفة فى جميع العقود وفى المقابل كان على المالك شروط ملزمة ؛ بل إن أغلب الوظائف حتى وظائف أعضاء السناتوكان الشخص يحتاج فيها لضمان بقائه فى وظيفته[3] وأغلب الضمانات بالنسبة لإقطاع أبيون كان فى المزارع الصغيرة التى يوجد بها ما بين ٢ - ٦ مزارعين فقط حيث إن أبيون لم يملك قرية بأكملها .

السخـــرة :

فُرضت مع بداية حكم الامبراطورية الرومانية عدة أعباء كان على الفلاح القيام بها عن طريق السخرة وهى ما تُعرف بالخدمة الوضيعة .

وهى سخرة الخمسة أيام التى يُفرض فيها العمل كرهًا فى مشروعات الدولة كبناء السدود وشق الترع .

وكان من الممكن الإعفاء منها مقابل دفع مبلغ من المال[4] . وقد تبع أزمة القرن الثالث قلة الاهتمام بنظام الرى وتدعيم الجسور ورغم ذلك فقد استمرت الدولة فى فرض عدد من الأعمال عن طريق السخرة كوظائف مجالس القرية والكومارخ ، الذى كان من مهامه مراقبة منسوب الفيضان ومنع تحويل الماء وكسر الحواجز قبل

(١) P. Oxy. 1983, 1985, 1377.

(٢) P. Oxy. 1896.

(٣) P. Oxy. 1479 - 2203.

(٤) سيد الناصرى وسيد توفيق : معالم تاريخ وحضارة مصر ص ١٨٣ .

الفيضان[١] إلى المنسوب المطلوب وإذا قل منسوب النيل عن ١٢ ذراعًا أصاب البلاد القحط وإذا زاد عن ١٩ ذراعًا هددها بالغرق ، وذكر « ثيودسيوس » فى أحد مراسيمه أن من يسرق ماء النيل من الجسور قبل وصول النيل إلى مستوى ١٢ ذراعًا سيتعرض للعقاب[٢] .

وفى مرسوم يعود لعام ٤١٥ تم منع الموظفين المشرفين على القنوات من الهروب تحت مظلة الحماية وأعيد هذا فى تشريعات جستنيان كانت تعود قوائم فى الباجركبات بأسماء من عليهم الدور فى العمل بطريق السخرة .

ولقد فُرضت ضريبة تُعرف باسم ضريبة الجسور Naubia وهى بطلمية الأصل وبلغت فى إحدى مقاطعات مصر العليا ٢٥٠ اسمًا فرضت عليهم تلك الضريبة .

كذلك شمل عدد من التقارير يعود للقرن الرابع تقديرات لتلك الضريبة وذكرت مدفوعات فى سنة ٣٥٠ خاصة بتلك الضريبة تراوحت بين ٨٠٠ درخمة و٢٢ تالنت وربما كان التقدير الكبير مفروضًا على الملاك[٣] .

وعُثِرَ فى كرانيس « كوم أوشيم » على أوستراكا تشير إلى عمل أفراد بطريق السخرة فى القنوات تحت رئاسة أحدهم . وفى القرن الثالث أُلزم العامل بالعمل ثلاثة شهور فى مياه تراجان وألزم عشرة من كل قرية بالعمل فى القنوات والجسور ، وفى إقليم هيروموبولس وقع على عاتق القرية ككل إقامة الجسور » وقام أبيون بإنشاء الجسور فى إقطاعه ثم جمع الضرائب الخاصة بذلك من مزارعيه[٤] وكانت هناك ضرائب خاصة بحراس النهر .

---

(١) C. Th. IX. 32.
(٢) C. Th. IX. 32.
(٣) P. Oxy: 1053.
(٤) P. Oxy: 1053, 1417.

الباب الثانى

الصـــناعة

ويشتمل على عدة نقاط هى :

١ - تنظيم الحرف « النقابات » .
٢ صناعة النسيج .
٣ - صناعة الزجاج .
٤ - صناعة المواد الطبية والعطور .
٥ - الصناعات الخشبية .
٦ - صناعة الفخار .
٧ - الصناعات الغذائية .
٨ - صناعة الزيت .
٩ - صناعة النبيذ .
١٠ - صناعة الخبز .
١١ - المحاجر والبناء .
١٢ - المناجم والتعدين .
١٣ - الذهب - الفضة - النحاس - البرونز .



الصناعة

فاقت شهرة مصر الصناعية ما عداها من ولايات الدولة البيزنطية ، وظلت مصانع الإسكندرية تعمل بنشاط طوال العصرين الروماني والبيزنطي ، وظلت منتجات صناعات مصر سواء ما اعتمد منها على خامات محلية : كالمنسوجات والبردى والزجاج ، أو مواد مستوردة : كالعطور والعقاقير تتمتع بشهرة خاصة فى العالم الخارجى.

وكانت صناعة المنسوجات تعد أهم صناعات مصر قاطبة ، بل إن غالبية البرديات التى تتعرض للحرف والصناعات تتناول صناعة النسيج والتدريب عليها ، وأنواع الأقمشة وتوشيتها ، وطلب خياطين .. أما الخامة الرئيسية المستعملة فهى الكتان ، وقد جرت زراعته فى مصر ، يليه الصوف ، واعتمد على خامات محلية ومستوردة ، ولقد اهتم البطالمة بإدخال سلالات حيوانية جديدة لتحسين نتاجه[1] أما الحرير فقد استورد من الصين وصنع فى مصانع الإسكندرية وبانابوليس « أخميم » ودمياط ، واستمرت شهرة النسيج المصرى خلال العصرين البيزنطى ثم الإسلامى باسم المصرى[2].

كذلك تمتع الزجاج المصرى بأشكاله وزخارفه وألوانه الجميلة وشفافيته بشهرة عظيمة حتى حاكت مدن الغرب نماذجه .

وظلت البندقية خلال العصور الوسطى تستورد تراب الزجاج من الإسكندرية[3] ونفس الأمر بالنسبة للفخار وإن كانت السوق المحلية قد استهلكت أغلب منتجاته فصنعت منه القدور وجرار النبيذ والزيت وأوانى الطهى والمسارج إلا أن الباعة كانوا يبيعون إنتاجهم للمشترين فى قدور فخارية .

---

(١) إبراهيم نصحى : تاريخ مصر فى عصر البطالمة ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٢٤٤-٢٤٧ .

(٢) Johnson : Op. Cit. P. 122.

(٣) P. Oxy. 1911, 1913.

ولقد ذاعت شهرة مصر الطبية فى العصر البيزنطى فذكر المؤرخ أميانوس ماركلينوس أنه يكفى المرء فخرًا أن يقول إنه تتلمذ على يد أساتذة الإسكندرية[١] واستتبع هذا الاهتمام بالعقاقير[٢] وتصنيفها ، وإن كانت شهرة العقاقير المصرية تعود للعصر الفرعونى كما ذكر هيرودت[٣] وتوافر فى مصر البلسم[٤] والقرطم والكركم والكمون وإن استوردت أعشاب طبية من الهند واليونان .

أما عن الموارد الطبيعية فلقد امتازت مصر منذ العصر الفرعونى بمناجمها ومحاجرها، والدليل على ذلك هذا الكم الهائل من المنشآت المعمارية والدينية الذى صمد لعوامل الطبيعة والزمن عبر أجيال عديدة ، فانتشرت المحاجر فى المنطقة من برنيقة إلى ميوس هورموس « رأس أبو شعر قبلى » على البحر الأحمر إلى قفط[٥] ؛ كذلك استُغِلت مناجم الصحراء الشرقية وسيناء ، واستُعمل الجرانيت والبرفورورية « حجر السماق » والأليستر والحجر الجيرى والرملى ؛ ولكن كان الحجر الجيرى هو الخامة الغالبة فى منشآت العصر البيزنطى الذى شيدت به غالبية المنشآت العامة ، أما المنازل فقد استعملوا فى بنائها الطوب وتزخر البرديات بعقود تتعلق بإقامة مصانع للطوب[٦] ، وأفران واستخدام عمال وبنائين ونجارين .

وكذلك وجدت مناجم للذهب فى أسوان فى منطقة العلاقة استمرت شهرتها للعصر الفاطمى ، ومناجم للنحاس والحديد فى أرمنت وإدفو ووادى حلفا .

أما عن مناجم الأحجار الكريمة ، فاستخرج الزمرد من أسوان والزمرد والزبرجد من المنطقة بين ميوس هرموس « رأس أبو شعر » وبرنيقة وقوص ، والعقيق من أرمنت ، وقد اشتهر صناع الإسكندرية بتقطيع الأحجار الكريمة وصياغتها ، وقوائم المهور[٧]

(١) Ammiani Marcellini: Rerrum Cestarum.
(٢) P. Oxy. 1052.
(٣) هيرودت يتحدث عن مصر ترجمة محمد صقر خفاجه ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٢٩١ .
(٤) P. Oxy. 1052.
(٥) P. Oxy. 134, P. Masp. 67021.
(٦) P. Oxy. 67021.
(٧) P. Oxy. 1273.

وما يحويه الصداق من مصوغات ذهبية وفضية وأحجار كريمة جرى صنعها ووزنها بالقيراط ، وما يوجد بالمتحف القبطى من حُلِىّ يدل على مدى تقدم صياغة هذا العصر فى فنهم .

تنظيم الحرف (النقابات) :

خضعت الصناعات فى العصر البطلمى لاحتكار الدولة ، ولقد أمدتنا الوثائق البردية التى نشرها جرنفيل باسم قوانين الدخل لبطليموس فلادلفوس بمعلومات وافية عن هذا النظام[1] ، فكان العمال يلتحقون بفرع خاص من الصناعات يقومون فيه بالإنتاج لحساب الدولة ، وكانت الزيوت والمنسوجات تعد أهم الاحتكارات الحكومية ولقد سُمح للمعابد بإنتاج الزيت وصناعة المنسوجات التى تكفى احتياجاتها فقط[2] .

وقد اختلف الأمر خلال العصرين الرومانى ثم البيزنطى ، فقد أطلقت الحكومة يد المواطنين للقيام بالإنتاج الفردى بل وشجعتهم رغم وجود مصانع حكومية تعمل فى نفس الصناعة ، كمصانع النسيج والصباغة ، فقد سُمح للأفراد بمزاولة تلك الحرفة ، بل أقيمت بعض المصانع الصغيرة فى القرى وفى بعض الدور الخاصة حيث استخدم الأهالى فيها آراءهم ، أو أيدى عاملة حرة .

ولقد تميزت مصر فى مجال الصناعة ، عن جميع ولايات الامبراطورية بخاصية هامة وهى عدم اعتمادها على جهود الرقيق ، بل إن غالبية عمال مصانعها باستثناء أعداد قليلة ، كانوا من الأحرار وفقًا لما تضمنته عقود العمل فى المصانع بين العمال وأصحاب الحرف ، وبين الأسطوات و العمال تحت التدريب والشروط المُلزِمة لكلا الطرفين وقوائم أجورهم[3] ولقد احتكرت الدولة المستأجرة فقط فى عدد من المواد الخام ، كالشب الذى يدخل فى صناعة النسيج ومادة النطرون ويرجح بعض المؤرخين أن صناعة البردى

---

(١) بل: مصر من الإسكندر حتى الفتح العربى - ترجمة عبد اللطيف أحمد على وعواد حسين ص٩٤.

(٢) نصحى : مصر فى عصر البطالمة ص٢٤٤ - ٢٤٧ .

(٣) P. Oxy. 1641, P. Lond. 43.

كانت احتكارًا حكوميًا ، وإن كان عدد آخر يعارض هذا الرأى ويدحضه بحجج مقابلة، ولقد سعت الدولة منذ البداية لإحكام سيطرتها على الحرفيين عن طريق نقاباتهم.

وكانت مصر من أوائل الدول التى عرفت نظام النقابات ، ومع ازدهار الصناعة فى الإسكندرية فى العصر الرومانى هاجر آلاف من أهالى الريف إلى العاصمة للعمل فى مصانعها ، وكون أرباب الحرف نقابات انتشرت فى عواصم الأقاليم ، فكان فى أرسنوى « الفيوم القديمة » عدد من النقابات المهنية اتخذت عضوية بعضها صورة الإجبار(١) .

وكانت أهم النقابات تلك التى لها صلة بضريبة الأنونا « القمح » كرابطة الصناع Fabri التى كان عليها إمداد الجيش بالملابس والتموين .

وما كاد القرن الثالث ينتهى حتى كانت الفئات المختلفة من صناع وتجار قد انتظمت فى شكل نقابات ، ففى كتاب تاريخ الأباطرة « حياة سفريوس الإسكندرية » تكونت أيضًا نقابات لصالح بائعى النبيذ والخضراوات وصناع القوارب وتجار الحصر(٢) ولقد منحهم القانون حق اختيار الأعضاء ووضع القوانين التى تتبعها ، ولقد دعمت الدولة الوضع القانونى لتلك النقابات ؛ لتستطيع إحكام سيطرتها على أعضائها وفى نفس الوقت تضمن وفاءهم بالتزاماتهم المادية، ولقد أشرف المجلس البلدى على عمل النقابات التى تتصل بالأنونا والجيش ، ومع الوقت أصبحت عضوية النقابات إجبارية فى جميع أنحاء الامبراطورية وذلك لنقص الأيدى العاملة وهجمات البرابرة خاصة فى الغرب ثم فساد البيروقراطية الإدارية فى جميع الولايات ، وعدم مقدرة موظفى المالية ومسئولى المجالس البلدية على(٣) الوفاء بالتزماتهم ومحاولتهم التخلص منها ، كل هذه العوامل مجتمعة دفعت أباطرة القرن الرابع إلى تطبيق مبدأ الإلزام ؛ بل أصبح عمال

(١) يرجع عدد من المؤرخين كاروستفتزف وجواتكى أصل هذا النظام إلى الشرق وخاصة مصر استنادًا لما كان يجرى فى عصر البطالمة من احتكار الدولة لعدد من السلع .

(٢) Camb. Med. Hist. Vol. 1. P. 52.

(٣) Historia Augusta a life of severus Alexannder. XXXIII from Record of civilization P. 40.

المصانع يوشمون بالنار ليسهل اكتشافهم فى حالة فرارهـم ، وإن كان هذا الإجراء غير متبع غالبًا فى مصر حيث كان عمالها أحرارًا .

أما عن نظام الإجبار فكان مطبقًا على نطاق واسع على الحرف والتجارة وأحـد الأشخـاص فى أكسرنخوس « البهنسـا » انضم الى نقابـة الخبازين ، ولكنـه كان أصـلًا ينتمى لنقابة البحارة ، فَخُيِّر بين أن يترك عبء العمل كبحار للنقابة لتتحمل مسئوليته، أو يـوكلـه لأحد أقـربـائه ، أو يعمل بصنـاعة الخبـز ، ويـدعم وظيفـة بحار من مـالـه الخاص[1]

ولقد أصبحت الوظيفـة الرئيسية للنقابات فى نظر الـدولة فى العصر البيزنطى هى ضمان ولاء أعضائها بالتزاماتهم المـالية وضرائبهم تجاهها[2] .

وكان لكل نقـابة رئيس يُخـتـار شهريًّا[3] ، ولا يسمح لأى فرد بمـزاولة أى حـرفة إلا بعـد الحصول على تـرخيص من النقابـة المختصة ، ولابـد للعامل قبل التصريح لـه بالعمل من فترة تدريب على يد أحد الأسطوات ، واختلفت فترات التدريب ومدتها من حـرفة لحرفـة ، بل اختلفت فى الحرفة الـواحـدة ، ولكنها كـانت تتراوح بين عام وخمسـة أعوام، يحصل فيهـا العامل على أجر رمزى ، وأحيـانًا يتعهد الأسطى بإطعامـه وكسائه ، بعـدها يصرح لـه بممارسة المهنـة ، وكـانت النقابـة تحدد مـا تحتاج إليـه من الحرفيين ، وأحيانًا يعين كل إقليم العدد الذى يرغب فيـه فى كل حرفة ، واشتملت بعض النقابات على طوائف عدة يتعلق عملهم بمهنة معينة ، فنقابة النساجين مثلًا كان يتبعها ما يقرب من ١٢ طـائفـة ، يتعلق عملهم بـالنسيج كنسـاجى الثيـاب ، وعمال التبييض ، وعمال الصباغة ، وعمال التطريز ، والخياطين[4] .

وكـان مسئولـو الإقليم يحق لهم فى بعض الأحيان بتأجير فـرع معين من الصناعـة

---

(١) Th. Code XIII. V. 1319.
(٢) Milne: Op. Cit. 155.
(٣) P. Oxy. 1193, 53, 53.
(٤) P. Oxy. 129, 1678.

لفرد أو لعدد من الأشخاص ، مقابل مبلغ من المال ويتم هـذا عن طريق مزايدة عامة فى الغالب ، ويترك له حق إدارة الصناعة أو التأجير من الباطن ، ومنح تراخيص العمل فى الصناعـة فى الإقليم ولقـد حـدث هـذا فى مـدينتى نيـولـوبـولس Neiloupolis وسكونيوبولس Soknoplau[1] ، تـاجرت صنـاعة الصبـاغـة لمدة عام بـواسطة أربعـة أشخاص ، كذلك فى أوهميريا Euhemeria حيث منح رجلين أو أكثـر الحق فى احتكار صناعـة الصباغة لمدة أربع سنـوات فى مقابل مبلغ قـدره ٢٦٤ درخمة ، ودفع آخر ١٠٠ درخمة شهريًا للحصول[2] على حق صناعـة الطوب وبيعـه لمدة ستة أشهر فى كيركتـونيا Kerketnoe ، وهـذه التعاقـدات تبدو كنـوع من الاحتكـار المحلى ؛ ولكن تطبيق تلك الطريقـة يتوقف على العروض المقدمـة فإن لم ترض قيمتها المسئـولين فى المدينة[3] تعاد المسئولية للنقابة .

وكانت سـلطات الإقليم أحيانًا تجبر الأفراد على الاسـتمرار فى العمل لمدة سنة[4] فى مهنـة معينـة ، كما حـــدث مع طبـاخى لحم الخنـزيـر فى أنطـونى ومع البنـــائين فى أكسرنخـوس ، حيث صرح لهم بعد انتهـاء تعـاقدهم بـالـرحيل وكان عليهم إحضـار ضامن للعقود ، ليتسنى محاسبته عند إخـلالهم بالشروط ، وإن لم يكن هذا الإجراء متبعًا على نطـاق واسع ، فالصنـاع كـانوا أحـرارًا ويمكنهم أن يتركـوا إقليمهم إلى آخر وفقًـا لرغبتهم[5] .

وكانت النقابات تُسَجَّل فى مكتب اللـوجستوس « مسئول السوق » ، وعلى رئيس النقابـة أن يرفع تقريرًا شهـريًا إليه بما لدى نقـابته من المواد الخام[6] وقيمتها . وفى أحـد التقارير المرفوعة فى أكسرنخوس[7] رفع صناع النحـاس والخبازين إحصائيـة بما لديهم

(١) Milne : Op. Cit. P. 155 - 170.

(٢) Johnson: Op. Cit. P. 154.

(٣) P. Oxy. 2007, P. Lond. 43.

(٤) P. Oxy. 1331.

(٥) كان هناك إلزام بالنسبة للعمل فى صناعة الخبز فى الإسكندرية

(٦) Creek papri. LXXXVII, 1602.

(٧) P. Masp. 67159.

من سواد خام عن طريق نفاياتهم ، فذكر صانع النحاس أن لديه ١٠ أرطال سروبر ، واحد ٢٤ كيلة قمح ، وكان على النقابة محاسبة أعضائها فى حالة تقصيرهم ، أو تركهم أعمالهم قبل إنجازها

ولم يرد ذكر للنقابه فى العقود الخاصة بالبيع والشراء أو المشاركة فى المصانع ، ويبدو أنها تمت بمسئولية شخصية كما هو واضح فى عقد تأجير مصنع[١] فخار فى هيرموبولس « الأشمونى » ، وفى عقود بين اثنين من النجارين قد اختلفت الشروط وفقًا لكل حالة .

كذلك اختلفت أجور الحرفيين وفقًا لنوع حرفتهم ونوعية العمل ، وكانت أحيانًا نقدية ، وأحيانًا عينية ، وأحيانًا أخرى تجمع بين الاثنين ، فرسام حصل فى مقابل رسم صورة على أردب قمح وجرتين نبيذ ، وعمال البناء والرسامون والنقاشون كانوا يحصلون على أجورهم مقابل مقياس معين هو الذراع[٢] ، فحصل أحد عمال الفسيفساء على أجر مقداره ٥ درخمة و ٦ أوبل على الذراع ، والعامل فى صناعة السجاد ومواد الصباغة حصل فى العام[٣] على أجر مقداره ٤ صولد إلا خمس قراريط .

أما الضرائب فقد تولى رئيس كل نقابة دفع ضرائب طائفته ، وأحيانًا يقوم بدفعها إلى epistates رئيس الضباط المسئول عن النقابات فى بعض الأقاليم[٤] ، وفى بعض المقاطعات كان موظفًا فى النقابة .

وكانت ضرائب الحرف فى بعض المناطق التى ازدهر فيها النشاط الصناعى أعلى من تلك التى تجبى على الأرض ، واختلفت الضرائب على الحرف من إقليم إلى إقليم ، وترك تحديد المقدار لحاكم كل إقليم ، وهو تقدير سنوى يختلف من عام لعام ، وإن كانت بعض الصناعات كصناعة النسيج تُفرض عليها ضرائب يجرى تقديرها كل خمس سنوات[٥] ، وكانوا يدفعون ٢٠٠ ميراد شهريًا للخزانة ، إلى جانب ٣٠٠ كل عام ، أى

(١) P. Oxy. 896.
(٢) P. Masp. 67159.
(٣) P. Oxy. 896.
(٤) P. Masp. 67159.
(٥) Johnson: Op. Cit. P. 154.

١٢ ألف ميراد خلال الخمس سنوات ، وكانت الضرائب تُجمع فى السنة الخامسة أو العاشرة أو الخامسة عشرة من المرسوم ، ونفس تلك المدفوعات ذكرت بالنسبة لنقابة عمال المطاحن والمخابز[١] ، حيث دفع كل فرد فى النقابة ٥ قراريط كضريبة عليه ولقد ألغى إنستاسيوس هذه الضريبة .

وأشارت إلى ذلك قوانين جستنيان ولكن يبدو أن هذا لم يطبق فى مصر فدفع الصيادون والخياطون عن طريق رئيسهم ٢٥ , ١٢ صولد ، وعمال الحديد والبرونز ٦ صولد ، ومبيضو الأقمشة ٣ صولد . وظلت ضرائب الحرف قائمة لنهاية العصر البيزنطى ، ولدينا قوائم مدفوعات تعود للقرن السادس ، ولقد التزم الحرفيون ببعض الضرائب الفردية[٢] ، إلى جانب الضرائب التى تتعلق بإمداد الجيش والفرق القائمة فى مصر بالمنتجات العينية.

ولقد حملت بعض القرى والأراضى نفقات وأجور عمال المناجم والمحاجر ، وأعفى قسطنطين عمال الإسكندرية من بعض الأعباء كالعمال فى تنظيف القنوات.

صناعة الغزل والنسيج

صناعة النسيج :

اشتهرت مصر منذ العصر الفرعونى بمنسوجاتها ، وما وجد فى المقابر الملكية من نسيج رقيق موشى ، وما صور على جدران المقابر من أنوال وأعمال نسيج يدل على مدى الاهتمام ، وتقدم الصناعة ، وكانت الخامة الرئيسية هى الكتان يليها فى الأهمية الصوف ، وذكر هيرودت[٣] أن المصريين يلبسون ثيابًا من الكتان حول الساقين يسمونها

(١) الميراد كان يعادل ١٠ آلاف دينار فى القرن الرابع ، انظر فصل العملة .

P. Masp. 67283 - Johnson: Op. Cit. P. Cit. P. 319.

(٢) P. Oxy. 1905.

(٣) هيرودت يتحدث عن مصر - ترجمة صقر خفاجة ص ٢٨٧ - اعتقد المصريون أن الملابس الصوفية غير طاهرة لأنها تُصنع من مادة حيوانية .

كالاسيرس ، ويلبسـون فوقها معاطف من الصـوف الأنيق ؛ ولكنهم لا يلبسون الملابس الصوفية عند ذهابهم إلى المعابد ، ولا يدفنون بها لأن الدين يحرم ذلك .

وكان النسيج يُصْنع ق المصانع الملكية ، وكذلك المعابد الكثيرة ، فكان لكل معبد مصانعه[١] .

واستمرت شهـرة المنسوجات المصريـة خلال العصر البطلمى ، وحيث أصبحت احتكارًا حكوميًا ، أما المعابد فكـانت تنتج ما يكفى احتياجاتها فقط ، ولقد أنتجت نوع من الكتـان الـرقيق سُمى Bysos[٢] أونسـوت أى الملكى ، وكـان عليهـا تسليم كميـة إنتاجها للملك لتصديره .

واهتم البطالمة بـالصوف ، واستوردوا أغنـامًا لتحسين إنتاج الصـوف المحلى وقام زينون وكيل ضيعة أبوللونوس بأقلمة الخراف وتربيتها فى الفيوم ، للحصول على صوفها، وكانت ممفيس من المراكـز الهامة فى صناعـة الصوف ويذكر ديـدور الصقلى أن الأغنام كانت محل رعاية المصريين لأصوافها .

وبـذل كل من الـرومـان ثم البيزنطيين جهـدهم لتـدعيم صنـاعـة النسيج حتى أصبحت المنسوجـات أهم صادرات مصر التى تقدمهـا بيزنطة فى مقـابل الحصول على منتجات الشرق الأقصى .

فإذا عددنـا الخامات المستعملـة فى العصر البيزنطى نجـد أن الكتان كـان الخامة المحلية الـرئيسية ، ويُزرع الكتان فى الـدلتا ، وأنتجت مصر فى العصر البيزنطى أنـواعًا رقيقة وجميلة ، وكان الكتان الخام يوزن بالرطل ، فورد فى إحدى البرديات أن ٢٥ رطل[٣] ثمنها صـولدا ، أمـا الكتان المنسـوج فيباع بـا لمقطع أو الفرخ وثمنـه تراوح بين ٣ إلى ٦ قيراط[٤] ، ولقد جرت صبـاغته بألوان عدة ولكن أشهـرها الأبيض والأرجوان والأزرق .

---

(١) رءوف حبيب : دليل المتحف القبطى القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٥١ .

(٢) نصحى ، مصر فى عصر البطالمة جـ ٢ ص ٤٥ – ٤٦ .

(٣) P. Oxy. 2154.

(٤) P. Oxy. 1921.

وغالبية الأثـواب جرت توشيتها بطـريقة القباطى[١] ، وبعضهـا جرى زخـرفته بخيـوط قطنيـة وحريـرية ، وكـان الرداء الـرئيسى فى العصرين الرومـانى والبيزنطى يتكـون من قميص يصنع غالبًا من الكتـان وأحيانًا من الصوف ويزخـرف القميص عادة من الأمام والخلف بأشرطـة على الأكتاف تسمى Calvi ، ولقد صنعت الأغطيـة والفرش والستائر من الكتان .

الصـــوف :

ازداد الإقبال على تصنيعه فى العصر البيزنطى ، وكـان يلى الكتان فى الأهمية ، ولقد حـدد مرسـوم « دقلديـانـوس » أثمان الصوف ، وكـان الصوف المصرى يأتى فى المرتبـة الـرابعة إذ يأتى فى المرتبـة الأولى صـوف لادوكيا ، وقيمـة الـرطل ١٥٠ دينار ، وصـوف تارنتوم قيمة الرطل ١٧٥ دينار ، ولادوكيا ١٥٠ دينار ، وأوستريا ١٠٠ دينار ، والصوف المتوسط النـوع ٥٠ دينار ، أما الصـوف المصبوغ أرجوان فثمن الرطل ٥٠ ألف دينار ، وإن كانت نوعية خامات الصوف المصرى قـد تحسنت خلال القرن الرابع ، فذكر رجل يعمل بنسج الصوف أنه اشترى المينـا بـ ٣٥٠٠ درخمة ، وإن كان هذا يعد ثمنـا مرتفعًا فى نظر الناسخ[٢] .

ولقـــد ورد فى إحـــدى القـوائم أسماء فــلاحين وأمـــامهم أوزان من الصـــوف ، كمدفوعات ، ويبدو أنها أخذت كضريبة استثنـائية ، وكانت تدفع كميات من الصوف لصالح الأنـونا الحربيـة . فدفعت كميات مختلفـة المقاديـر فى ثيادلفيـا « بطن هريت » وكرانيس «كوم أوشيم» وأنطونيوبولس «الشيخ عبادة» ، كذلك دفعت نقابات الرعاة فى أفرديتو ضرائب من الصوف، دفع أحد ناسجى الصوف فى القرن الرابع ضرائب عينية.

واستخدم الصـوف فى الأردية والمعـاطف ، وصنعت منـه السجاجيـد والستائر[٣] وصبغ بالأرجوانى والكحل والأبيض ، أما الزخارف فبألوان متعددة .

---

(١) القبـاطى : هى محاولـة للحصول على زخـرفـة من لـونين أو أكثر بتقسيـم الخطوط إلى مجمـوعتين متساويتين ويجرى توزيعها بالتعادل .

(٢) سعاد ماهر . الفن القبطى ص ٤٩ – ٥٨ .

(٣) P. Oxy. 2154.

القطـن :

كان نـادر الاستعمال ، واستورد من الهنـد فى القرن الثـالث ، وذكر « هيرودت » أن الملك أمازيس أهـدى ملكة أسبرطة قميصين كـانا مطرزين بخيـوط القطن ، ووجدت أقمشة قطنيـة فى بلاد النـوبة تعـود للعصر الرومـانى ، وليس هناك دليل على أنـه جرى نسج ثـوب كـامل منـه خـلال العصر البيـزنطى ، وإنما كـان يُستخـدم فى التطـريـز ، واكتشفت خيـوط قطنية فى كرانيـس ، كذلك ثيـاب مشغولـة بالقطن فى أرسنـوى تعود للفترة التالية لحكم جستنيان .

الحـــــرير :

استورد من الصين ، ولقد جرت الإشارة إليـه فى القرن الأول حين وصف لوكانس الرومانى ثيـاب كليوباترا السابعـة ، وذكر أنها مصنوعة من حـرير من صنع دودة القز ، وازداد الإقبال عليـه خلال القرنين الثـانى والثالث ، وإن قصر استعمالـه على الطبقات العليا التى تستطيع اقتنـاءه ، ودفع أثمانه المرتفعـة ، وفى البدايـة لم يُصنع فى شكل ثوب كامل بل دخل فى توشية الثياب ، ومنذ عهد الجلبالوس أصبحت تصنع منه ثيابًا كاملة، ومع ذلك ظلت أثمانه مرتفعـة - فقام رجل فى القرن الثالث بإهداء صـديقه وإلى سيبتيا أوقية[1] من الحرير ، وهـذا يوضح مدى نفاسـة الحرير آنذاك ، ولقـد أصبح الحرير أهم سلعة بيزنطية لاستيرادها ، وتقدم أمامه منتجات مصر وسبائك ذهبية ، وفى البداية كان ينسج فى مصر فى مصـانع الصوف والكتـان ؛ ولكن خـلا ل القـرن الرابع أصبحت لـه مصـانعـه فى الإسكنـدريـة ، حيث عمل بها عـــدد كبير من النســاء ، كـذلك كـانت بـانابـولس « من أخميم » من المراكـز الهامـة لصـناعته ، ومـا زالت إلى الآن تتمتع بتلك الشهرة .

ولقـد حدت القـرارات الامبراطوريـة من استعمالـه وفقًا لقـرار ٣٦٩م ، ٤٠٦م ، ٤٢٤م[2] وصدر قـانون فى ٤٣٨م يحرم نسج الحرير فى مصنع جنسيم فى الإسكنـدرية ،

(١) P. Oxy. 931.

(٢) سعاد ماهر . الفن القبطى ص ٤٣ .

كما ورد فى قـوانين جستنيـان أن الحرير القـرمـزى خـاص بالأبـاطـرة ، ولا يصنع إلا فى المصانع الامبراطـورية ، وإن لم يطبق هـذا فى مصر ، فلم يرد ذكـر احتكار للصنـاعة فى برديات تلك الفترة .

ووفقًـا لمرسـوم « دقلديـانـوس » فإن رطل الحريـر الأبيض ١٢,٠٠٠[١] دينـار ، والحريـر الخام غير محلـول الخيـوط قـدر بـالأوقيـة ٦٤ دينـار ، والحريـر الخام مصبـوغ بالأرجوان الرطل ١٥٠,٠٠٠ دينار » وعند نشوب الحرب بين جستنيان والفرس تأثرت تجارة الحريـر بالصراع نتيجـة لسيطـرة الفرس على التجـارة القـادمة من الصين، فقـام الامبراطور بتحديد أسعاره وتحديد الربح ، مما أدى بعدد[٢] من المصانع لإغلاق أبوابها .

صناعة النسيج والاحتكار :

كانت الدولة البيزنطية تمتلك عددًا من مصانع النسيج والصباغة ، فأحد نصوص قانون « ثيودسيوس »[٣] C. Th. IXXXII IV أشار إلى مصانع تتبع الـدولة أهمل المشرفون عليها مـراقبة الإنتاج وإعداد الصبغـات الخاصة بالنسيج حيث داخلهـا الغش مما نتج عنه عيوب واضحة فى مواصفات النسيج .

« ومن خـلال خطأ المشرفين على المـال الخاص فـإن إنتـاج صنـاعـة الصبـاغـة ومؤسسـات النسيج قد تضاءل ممـا أدى إلى تضاؤل دخل مالنـا الخاص . أما فيما يتعلق بأعمال الصباغة و الصبغات ، فجرى خلطها ، وأنتجت أصباغ مليئة بالشوائب ، وعلى ذلك فإن هؤلاء المشرفين سيُحْرمـون من الحماية التى حصلوا عليها عن طـريق مراكزهـم الإدارية ، فإذا عارضوا الأوامر فسترفع أسماؤهم من قائمة الرومان وتقطع رءوسهم » .

ولكن هذا لا يعنى أن صنـاعة النسيج أصبحت احتكارًا حكوميًـا فُقط ؛ بل كان هناك العديـد من المصانع الخاصة ، بعضها أقيم فى المنازل ، ولقـد ورد فى القرن الثالث

---

(١) Diocletian's Edict on Maximum prices from Record of civili-zation 64.

(٢) ستيفن رنسمان : الحضارة البيزنطية - ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ص ١٩٧.

(٣) C. Th. XXXII, Ad. 333.

ذكر مصنع خاص لنسيج الصوف في هيرموبولس في منزل قائد[1] إقليم أبوللونوبولس ، ونفس الأمر استمر في العصر البيزنطي فوجدت عدد من المصانع في القرى ، ولقد مارس البعض حرفة الغزل في منازلهم لاستهلاكهم الشخصي . ففي برديات متشجن يطلب شخص من زوجته إحضار عشرة جزات صوف[2] لنسجها ووجد عدد كبير من المصانع الخاصة في كل من أكسرنخوس « البهنسا » وهيرموبولس «الأشموني » وأنطونيوبولس « الشيخ عبادة » ، ووصلتنا العديد من عقود المشاركة في صناعة النسيج والصباغة . ولدينا عقود مشاركة تبين اثنين من الصباغين في أنطونيولولس « الشيخ عبادة » ، وهيرموبولس « الأشموني » وصيغة العقود توضح أنها ملكية خاصة وليست ملكية حكومية ، إلى جانب عقود شراء أنوال يدفع أثمانها أفراد عاديون ، ثم أجور العمال[3] التي يحصلون عليها من تعاملهم مع مصانع خاصة ، وذكر « بلاديوس » أن الرهبان قاموا بأعمال النسيج في أديرتهم والاحتكار الوحيد كان في مادة الشب التي استُخدمت في الصباغة لتثبيت[4] الألوان ، إذ كانت احتكارًا حكوميًّا، فقام المشرف على قوارب الوالي في أكسرنخوس بتسليم الإقرارات الخاصة بحسابات خمسة أيام تتعلق بمادة الشب إلى الإدارات المسئولة وإن كانت الدولة قد قامت أحيانًا بتأجير حرفة الصباغة أو النسيج في الأقاليم لأحد الأفراد لمدة سنة ، مقابل سداده لالتزامات مالية[5].

التدريب على صناعة النسيج :

نظم عمال النسيج في نقابات وهي : ناسجو الكتان فناسجو الصوف ، المطرزون ، الصباغون – صناع الشباك – مبيضو القماش – فناسجو الحرير – عمال القنب – ممشطو الصوف – صناع المعاطف ، الخياطون – صناع الأحذية – صناع الأدوات

(١) عبد اللطيف أحمد علي : مصر الرومانية ص ١١٦ .

(٢) P8 Michgan collection john corrett J.G. winter, Univ. Michgan. 1936. No. 256.

(٣) P. Oxy. 1067.

(٤) P. Oxy. 2116.

(٥) P. Oxy. 1279.

الجلدية.. إلخ ومن الواضح أنه أُلحقت بنقابات النسيج نقابة صانعى الجلود ومنتجاتها .

وأغلب عمال تلك الصناعات كانوا أحرارًا ، وإن كان هناك بعض الإماء والعبيد وخاصة فى المصانع الخاصة أو التى أقيمت فى المنازل[1] ولقد عمل بالصناعة عدد من النساء ، فأغلب عمال مصانع الإسكندرية من النساء ، كذلك عملت النساء بالتبييض والنسيج فى هيرموبولس« الأشمونين »[2] وأكسرنخوس « البهنسا » ، وعملت المرأة بحرفة تبييض القماش ، واستخدمت لديها عددًا من العمال ، وأعطت أجرًا لمن يعمل عندها مقداره ٥ , ٢ أردب من القمح فى السنة ، وإن كان هذا ليس بالأمر الجديد فى مصر ، فالعديد من الرسوم الفرعونية تصور نساء يعملن على أنوال .

وكان لا يمكن للشخص العمل بصناعة النسيج إلا بعد فترة تدريب، وحصوله على شهادة ممن قام بتدريبه ، بأنه أنهى فترة التدريب ، ثم حصوله على رخصة من النقابة لممارسة العمل ، ولقد ورد ذكرالنقابة فى برديات القرن الرابع أربع مرات .

ومن واقع العقود الخاصة بالتدريب[3] يتضح أن العامل عادة كان يبدأ التدريب وهو فى سن مبكرة ، وكان المسئول عن العامل أو وليه هو الذى يقوم بالتعاقد مع الأسطى ، ويتعهد باستمرار العامل لنهاية مدة التعاقد التى اختلفت من عقد لعقد ، ففى بعضها كان التدريب لمدة عام ، وفى آخر لثلاث أعوام ، وفى عقد ثالث لمدة أربعة أعوام ، وكان عليه أن يذهب من مشرق الشمس لمغربها ، ويمنح من ١٨ - ٢٠ يوم أجازة وهى أيام الأعياد ، فإذا انقطع عن العمل بسبب مرضه فإنه يقوم بتعويض تلك الفترة . أما إطعامه وكسوته فاختلف الأمر بالنسبة لها ، فهى أما مسئولية ولى العامل أو المدرب، وكذلك اختلف الأمر بالنسبة للأجر، ففى بعض عقود القرن الثالث

(١) Johnson: Op. Cit. P. 123.

(٢) P. Lond. 43. AD525.

(٣) تناولت الموضوعات برديات : B.C.U.1021,P. Tebtunis Papyri Ed. Bernard. Grenfell, London. 1902. No. 385, 1641.

مُنح العـامل مـا بين ٥ ١٢ درخمة فى العــام الأول ، تـزداد كلما تقـدم فى التـدريب ، وحصل عــامل فى صـــاعـة الكتـــان فى أكسربخـــوس فى عـام ٣٧٧م على أجـــر بلغ ٣٠٠,٠٠٠ دينار وقميص نظيف ، وفى بعض العقود اكتفى بإطعام العامل وكسائه .

وكانت هناك ضريبة على تدريب العـامل تحصل لصالح الدولة ، وفى القرن الأول بلغت ٣٦ درخمة ، ومن المؤكـد أن نسبتهـا زادت وفقًا لاختلاف قيمـة العملـة ، وكـان يـدفعهاالأسطى ، وفى العصر الـرومـانى فُرضت ضريبـة الـرأس على العامل ، ودفعهـا الأسطى أحيانًا ، وولى أمر العامل أحيانًا أخرى .

وكان الغـزل يجرى على أنوال[1] ، وقد عـرف المصريون الأنوال الأفقية والـرأسية ، واستخدم الفـراعنة السـلال لإظهار الـوبرة ، وظلت تلك الأنـوال مستعملة فى العصر البيزنطى وعرف نول السحب ، وكان يعمل بأربعة بدالات بالأرجل .

واستعمل نول السحب فى الرسوم التطريزية أكثر من استعماله فى نسيج الأثواب ، وخاصـة أن النسيج فى العصر البيـزنطى امتاز بـزخارفـه من نباتـات وطيور وحيـوانات كمنسوجات أنطـونيوبولس « الشيخ عبادة » وبأويط وفى المصانع الحكـومية كان يجرى تصميم النسيج قبل غزله ، ولقد اكتشفت عدد من البرديات تضمنت تصميمات متنوعة عهد بها إلى النساجين[2] لتنفيذها ، ولقد بيع أحد الأنـوال فى نهاية القرن الثالث ٢٩٨م بها قيمته ١٣,٠٠٠ درخمة[3] .

الصـــــباغـة :

ترتبط حرفة الصبـاغة بصناعة النسيج ، وكانت صباغـة الثوب تمر بعدة عمليات تبــدأ بتبييض القماش ، وورد فى البرديــات ذكـر أعــداد من العمال يعملــون بتبييض القماش[4] ، وكـان الكتـان عـادة يحتفظ بلـونـه الطبيعى مع شىء من التبييض ، ولقـد

---

(١) P. Oxy. 1035, 1067.

(٢) Johnson: Op. Cit. P. 120.

(٣) P. Oxy. 1705.

(٤) التبييض : معناه إزالة مادة البكتين أى المادة الملونة P. Oxy. 1679.

تعددت الألوان التى صُبغ بها القماش ؛ ولكن الألوان الرئيسية كانت الأبيض والكحلى والأرجوانى ، وإن ورد فى عدد من البرديات ذكر ملابس زعفرانية وبنية[١] وخضراء . أما المواد المستعملة فى الصباغة فبعضها متوافر محليًا كنبات النيلة البرية[٢] ... Woad ويستخلص منها اللون الأزرق ، ولقد ورد ذكر مدفوعات عينية خاصة بها فى قائمة تتضمن أسماء مجموعة مزارعين وضرائبهم ، وكانت الصبغة تستخلص بالتخمير من أوراق النبات ، ومن المواد الأخرى المتوفرة فى مصر القرطم والكركم وقشر الرمان والحناء ، ولقد ذكر شخص أنه دفع ٢ صولد ذهبى ثمنًا لكمية من الصبغات لم يحدد نوعها[٣] .

واستخدم عدد من الألوان الرئيسية فى الصباغة كاللون الأحمر القانى أو فوة الصباغين وهى صبغة حمراء تستخلص من جذور نبات الفوة ، واللون الأرجوانى ويصنع من مخلوط الفوة والنيلة البرية ، والقرمزى من إناث الحشرات القرمزية التى توجد على شجر البلوط الدائم الخضرة فى شمال إفريقيا وجنوب شرق أوربا .

وكان اللون الأرجوانى يستخرج أيضًا من الطحالب المرجانية على صخور البحر الأبيض ، ثم صبغة حمراء أخرى تستخلص من جذور نبات الحناء ، أما أغلى الصبغات ويصبغ بها الحرير فكانت تصنع من زعانف السمك وكانت هذه الصبغات تكلف كثيرًا فى صناعتها ، وفى أرسنوى استخدمت بذور السنط والقرطم ، ولقد جرى استيراد بعض الصبغات من أخميا[٤] .

واستعملت مادة الشب فى تثبيت الألوان ، وكانت كما سبق أن ذكرنا احتكارًا حكوميًا ، وكان القماش يغمس بعد تشبيعه بالمادة المثبتة فى قدر يحتوى على الصبغة ، ويرفع بعد لحظة وقد تلون ، ويختلف اللون وفقًا لدرجة التثبيت ، واستعملت خلات الحديد وكبريتات النحاس أيضًا كمثبتات وجرت صباغة الأثواب عدة مرات للحصول

(١) P. Oxy. 1679.
(٢) P. Oxy. 929.
(٣) P. Oxy. 1852.
(٤) P. Oxy. 1051.

على اللون[1] المطلوب فالأرجوان كان على درجات ، فشخص أرسل إلى أخيه يستفسر عن لون الأرجوان الذى يفضله[2] وقام الصباغون المصريون بتقليد نماذج من سرديبيا وصقلية وصيدا وجالاتيا ، ويذكر عادة أن الثوب صبغ على طريقة صقلية أو صور وهكذا .

ولقد عثر بترى على مصبغة فى سوهاج تعود للعصر الرومانى ، ووجد فى قاع أوانيها آثار اللونين الأزرق والأحمر ، وكذلك انتشرت المصابغ فى أرسنوى - هيرموبولس « الأشمونين » وأطونيوبولس ، « الشيخ عبادة » وبانا بولس « أخميم » ، وورد ذكر نقاباتهم فى تلك المدن فذكرت نقابة صانعى الأرجوان فى أكسرنخوس[3] ، ويبدو أنه كان هناك مصابغ متخصصة فى الأرجوان لزيادة الإقبال عليه ، ولقد حصل رجلان على حق احتكار تجارة الصباغة فى أوهيميريا Euhemeria وإن كانت غالبية العقود تتعلق بأفراد غير خاضعين لسيطرة الدولة الاحتكارية ، فعقد من هيرموبولس بين اثنين من صباغى الأرجوان ، ولقد اتفقا مع عامل قنب على أن يقوما بالصباغة فى مصبغته مقابل مقدم قدره ٥ صولد[4] إلا ٣٠ قيراط ، يخصم بعد ذلك من نصيبهم فى الإنتاج على أن يحصلا على أجر قدره صولد إلا ٦ قيراط لكل منهما ، مقابل صباغة ٢٢٥ رابطة من المادة الخام . وكان الأجر يدفع أسبوعيًا ، ووضع شرط جزائى فى حالة إخلالهم بشروط العقد ، أو عدم إنجازهم العمل فى المدة المتفق عليها يتضمن دفع غرامة مالية .

ولقد تقاضى بعض عمال الصباغة أجورهم عينا ، فتقاضى عامل الصباغة فى سنة ٦١٥م أجرًا قدره ٢٠ أردب قمح .

---

(١) P. Oxy. 1978.

(٢) P. Oxy. 1678.

(٣) Johnson: Op. Cit. P. 120.

(٤) P. London: Greek papyri. British Museum, by. F.G. Keynon and Hell. 5 Vols. London 1893 - 19 Secies LXXXVII, 602.

مراكز صناعة النسيج :

أقيمت غالبية مصانع الكتان فى مصر السفلى والإسكندرية وتنيس وديبور وشطا ودميرة ودمياط ودلاص وأشمون ، ولقد استمرت شهرة أغلبها خلال العصر الإسلامى .

أما الصوف فلقد انتشرت مصانعه فى مصر العليا فى أكسرنخوس « البهنسا » أهناسيا وأرسنوى والفيوم ، وأسيوط وبانابولس « أخميم » .

والحرير كانت أشهر مصانعه بالإسكندرية وبانابولس « أخميم » التى اشتهرت بصناعة الحرير الأرجوانى .

الاستيراد - وأنواع الأقمشة :

برغم حجم هذا الإنتاج الوفير ودقته وجودة أنواعه فلقد ورد فى البرديات ذكر أقمشة مستوردة من الخارج ، فذكر شخص أنه تسلم الثوبين والمعطفين الأجنبيين[1] ، وذكرت أيضًا معاطف دلماشية بلغ ثمن أحدها ٣٣,٨٥٠[2] دينار وتضمنت قائمة مهر إحدى النساء ثيابًا دلماشية بلغ ثمن ثوب منها ٢٢٠٠ دينار ، مع أن الثوب العادى تراوح بين ١٠٠ - ٢٠٠ ، مما يدل على ارتفاع ثمنه نتيجة استيراده كذلك تعدد إيراد أسماء أقمشة كالصيداوية والدمشقية والطرسوسية[3] ، فقد اشتهرت سوريا بصناعة المنسوجات ويبدو فى الغالب أن تلك الأصناف المطرزة قلدها المصريون فى النسيج أكثر مما يعتقد أنها ثياب مستوردة ، ولا يعقل أن تستورد مصر كل هذا القدر من الثياب، والنسيج من مصنوعاتها الرئيسية التى تصدرها بدورها إلى العالم الخارجى ، وقد اشتهرت كل مدينة فى مصر بصناعة نوع من القماش ، فاشتهرت الإسكندرية بصناعة قماش[3] Paraguda باراجودا ، ولعله هو ما عرف فيما بعد فى العصر الإسلامى باسم البوقلمون ، وتعددت أنواع الأقمشة التى تنتجها مصر ، ففى العصر البطلمى عرف نوع رقيق من الكتان تصنعه الأديرة باسم Pysos بيسوس أى الملكى ، كذلك عرف

(١) P. Oxy. 1684.

(٢) P. Oxy. 1026.

(٣) P. Masp. 67007.

الـ Polymta الزردخـان ، وهو نـوع من النسيج المركب المزركش ، وظل ينتج إلى العصر البيـزنطى ، وأنتج نـوع من الصوف يعـرف بـاسم المصرى استمـرت شهرتـه فى العصر الإسلامى .

التصوير والزخارف :

تنوعـت الطرق والطرز الخاصـة بتوشيـة الثياب ، وجـرت زخرفـة بعضها يـدويًا ، والغالبية على الأنوال ، إذ أن الزخرفة اليدوية كانت باهظة التكاليف ، ومنذ القرن الرابع أصبحت الزخارف توشى على الأنوال[1] ، لم تذكر الزخرفة اليدوية إلا نادرًا ، حيث ذكر فى هيرموبـولس أن التوب المطرز باليـد يتكلف ٦٣ تالنت ، وبالنـول ٢٤ تالنت ، وبلغ ثمن ثوب مـزخرف يدويًـا ١٠ آلاف درخمة ، وكانت هناك نقـابةلعمال التطريـز ، وذكر التدريب على التطريز فى مقابل ٨ صولـد ، وإن لم تذكر المدة التى استغرقها ، وعرف فى العصر البطلمى زخـارف الـزردخـان ، وهـى من نسيج مـركب ثم زخـارف لفليس أيدوكيس Velis ludeicis وتنسج بطريقـة اللحمة الزائدة ، وذكر هـذا الطراز فى عصر كلـوديان أو صـورت عليه المعـابد الهنـدية ولكن الطـريقة المعـروفة والمتبعـة فى العصر البيزنطى هى القباطى[2] ، هى نسجة مكونة من لون أو أكثر .

وكانـت قيمة الثـوب ترتفع كلما زادت الـزخارف ، ولقـد جرت الـزخرفـة بخيوط الصوف والحريـر والقطن ، وأحيانًـا بخيوط ذهبيـة ومر فن الـزخرفـة والتوشيـة بثلاث مراحل :

المرحلـة الأولى : وهى تمتـد من القـرن الأول إلى الثـالث امتـازت بكثـرة استعمال الرسـوم الآدمية والحيوانية ، بجـانب العناصر النباتيـة والهندسية ، وتمتاز بتعـدد الألوان والحركة[3] فصورت راقصات وصراع مع حيوانات .

---

(١)عن التطريز انظر برديات : P. Oxy. 1724 - 174. 1026.

(٢) القبـاطى نسبـة إلى القبط ووردت فى المراجع الإسـلاميـة بهذا الاسم فى كل من المقـريـزى جـ ١ ص٢٩٢ والبلاذرى فتوح البلدان .

(٣) P. Oxy. 1676.

المرحلة الثانية : تمثل القرنين الرابع والخامس ، وهى وسط بين الإغريقى والرومانى والقبطى ، وبدأ التأثير المسيحى واضحًا برسم الصلبان والقديسين ، وإن كان قد امتزج بتأثيرات يونانية فأصبحت الزخارف تجمع بين الرموز المسيحية والأساطير اليونانية ، وامتدت إليها بعض تأثيرات آسيوية[1] .

المرحلة الثالثة : من القرن السادس إلى القرن التاسع تضم عناصر آسيوية ، فتأثروا بالفن الساسانى فى أشكال الطواويس ومناظر الصيد ، وتأثروا كذلك بعناصر إغريقية وحملت الرسوم أيضا طابعا دينيا واضحا ، يتجلى فى تصوير الصلبان والعشاء الربانى وبعض الحيوانات والطيور التى تحمل دلالات مسيحية ، كذلك استعملت الزهاريات والسلال وعناصر زخرفية ورسوم هندسية وأشكال آدمية ، والألوان المستخدمة كانت براقة ومتنوعة[2] .

ووجدت العديد من قطع النسيج من أردية ومعاطف وقمصان فى كل من بأوياسط[3] وكرانيس «كوم أوشيم» وأكرنخوس « البهنسا » وأنطونيوبولس « الشيخ عبادة » وأخميم وجزء كبير منها محفوظ فى المتحف القبطى والمتاحف الأوربية .

ولقد أشار كوندريك[4] لما « اكتشف من منتجات دقيقة تخص النساء » ، كشباك الشعر المصنوعة فى أشكال دائرية ، ومزينة بورود مشغولة ، وضفائر مجدولة من اللونين الأبيض والأحمر ، تعود للقرن الخامس والسادس وعرائس للأطفال مصنوعة من الكتان، ومحشوة بورق البردى ، ثم الستائر وأغطية الفراش المصنوعة من الكتان والصوف ، والموشاة برسوم دينية لراقصات وصيد ورسوم دينية لصلبان ورهبان ، وغلب عليها اللونان الأرجوانى والأبيض وبعض زخارف الستائر تشبه المزايكو الرومانى ، حتى الأكفان صنعوها من الكتان وزخرفوها بصلبان وفروع نباتية ، وكانت تباع القطعة منها فى القرن الرابع بـ ٢٠ درخمة .

(١) المتحف القبطى أرقام ٨٤٧٤ ، ٦٦٨٥ نسيج .
(٢) المتحف القبطى ٦٦٨٦ نسيج .
(٣) المتحف القبطى أرقام ٨٤٥٦ - ٨٤٥٧ - ٨٤٥٨ نسيج .
(٤) Kendriek (E): Catalogue of Textile, London 1921 P. 450.

ولقد اشتهرت مصر أيضا بصناعة السجاجيد الصوفية ، وكان رطل الشَعر فى القرن السادس بـ ٣٠ تالنت[١] ، وبلغ ثمن السجادة سنة ٣٥٢ م ١٥٠٠ تالنت ، ولقد اشتهرت بسط الإسكندرية ، واشتد الطلب عليها رغم ارتفاع أثمانها ، فذكر سينيوس أنه أحد تلك البسط ، وأخذها للقسطنطينية ، ثم حملها بعد ذلك إلى قورنية حين تولى أمرها ، واتخذها غطاء لفراشه ،[٢] كما أن أغطية الفراش الكتانية قد جرى طلبها أيضا لدقتها وجمال رتوشتها ، فذكرت امرأة أنها باعت سريرا له أغطية من التيل المشغولة ، وأربع مخدات مشغولة بمبلغ ٥٠٠ درخمة[٣] .

حياكة الثياب وأثمان الأقمشة

جرت الإشارة فى العصر البيزنطى إلى حياكة الثياب حيث استخدم العديد من الخياطين والخياطات[٤] ، إذ اعتنى أفراد الشعب وخاصة الطبقات العليا وبالتحديد النساء بأمر ثيابهن ، فكان منها : الأسبرطى القصير -والثوب ذو الطيات ، والمعاطف ، والقمصان ، والمناديل المطرزة ، ولقد حرمت الكنيسة لبس الحرير على الرجال ، ومع ذلك ارتداه رجال الطبقات العليا فى عباءاتهم .

وحدد مرسوم « دقلديانوس » أجور الخياطين ، فحدد أجر قدره ٦٠ دينار للخياط المختص بصناعة المعاطف ذات القلنسوة ، وهى فى الغالب نوع من العباءات ، وللخياط السراويل ٢٠ دينارًا ، وخياط الطوزلق « قماط الساق » ٤ دنانير ، وكما هو واضح فإن لكل خياط تخصص دقيق ولقد حوت البرديات العديد من طلب خياطات ، وذكر أنواع أقمشة[٥] وحياكتها لنساء من طبقات مختلفة .

أما أثمان الثياب فقد اختلفت وفقا لنوعها وخاماتها وما بها من تشويه ، وكان ثمن الثوب فى القرن الرابع حوالى ٤٠٠٠ درخمة ، والمعطف ٥٠٠٠ درخمة ، والموشى ٧٧[٦]

---

(١) P. Lond. 427.

(٢) P. Oxy. 1431.

(٣) P. Oxy. 1277.

(٤) P. Oxy. 2144, 2157.

(٥) P. Oxy. 1277.

(٦) P. Lond. 247.

ميراد دينـارى ، والمنديل ١٤ درخمة ، وفى القـرن السادس القميص المشغـول ٤٠٠٠[١] تـالنت ، ومن الغريب أن بعض الثيـاب بيع مقابل أثمان عينيـة ، فمعطف امرأة كلفهـا ١٠٠ أردب قمح ، أما ثمن المناقش فكان ١٤ قيراط لكل[٢] واحدة .

وفيما يتعلق بالضرائب على صنـاعة النسيج فإن « أورليان » كان قـد فرض ضريبة نوعية على الورق والزجاج[٣] والمنسوجـات والقنب لصالح روما ، وهى ضرائب نـوعية Anabolicum الهدف منها سد حاجة الجيش الرومانى[٤] .

وفى القرن الثـالث فرضت ضريبـة على الكتان بلغت ١٤ رطل على كل أرورة[٥] ، وفى العصر البيزنطى فرضت ضريبـة مقدرها بين ١٤ - ١٧ ربطة ، وكـان حجم الربطة ٥ أرطال ، وهى فى الغـالب تتعلق بإمداد الجيـش با لملابس كذلك فـرضت على القنب ضريبة مقدرهـا $2\frac{1}{2}$ ربطة على الأرورة . ولقد دفع النساجون فى القرى أثـوابا ومعاطف للفرقة المرابطة فى اليهودية[٦] وجمعت ضرائب من الصوف فى ثيادلفيا وكرانيس وأنطونى ، وقبائل الرعاة فى أفروديتو كـوم أشقوه « دفعت ضرائب فى شكل مقادير من الصوف » كذلك فـرضت ضرائب على الأرض من الصوف ، وإن لم تكن دائمـة أو تخص الأقاليم جميعها ، وغـالبية تلك الضرائب فيما يبدو لصـالح الأنونـا الحربية ، والفرق العسكـرية المرابطة فى الأقاليم .

ومن النقابـات التى أُلحقت بنقابـات صناع النسيج رابطـة صانعى الجلـود وكان يعتمد أساسا على جلود الماعز ، وكانت تستخـدم فى الغالب فى صناعة الأحذية ، وإن كانت قـد استعملت أيضا فى صناعة المعـاطف على نطاق ضيق فأرسل رجل إلى زوجته يطلب معطفـه الجلدى[٧] ، وذكـر معطف جلـدى ثمنـه ٥٠ , ١٢ قيراط[٨] ، وتعـود

---

(١) P. Oxy. 1026.
(٢) P. Oxy. 2057.
(٣) Johnson: Op. Cit. P. 239.
(٤) P. Oxy. 1135, 1136. فرضت وفقًا للقانون « ثيودسيوس » ٣٧٧م نقدًا ثم أصبحت عينا .
(٥) Milne: Op. Cit. P. 160.
(٦) P. Oxy. 1057.
(٧) P. Michgan, No. 216.
(٨) P. Lond. 249.

صناعته للقرن السادس . ولقد اختلفت أثمان المصنوعات الجلدية وفقا لنوع الجلد ، وقد استوردت بعض الجلود من الخارج ، وفى القرن الرابع بيعت أربع[١] قطع من جلد بابليون المدبوغ بمبلغ ١٢ ميراد ، وفى برديه أخرى كان ثمن قطعة الجلد المدبوغ ٧٥ ميراد[٢] وفى القرن السادس كان الثمن ٢٥ ,٦ قيراط وفى السابع ٨ قيراط .

وكانت حرفة الأسكافية من الحرف المعروفة فى العصر البيزنطى ، ولقد تنوعت الأحذية فهناك أحذية من الجلد من اللونين الأحمر والأسود ، وصنادل ذات أشرطة وجدت فى مكتشفات كرانيس وقد ذكر القديس أن أحذية نساء الإسكندرية ذات سيور، وقد كتب عليها عبارة الحب ، ولقد حدد مرسوم « دقلديانوس » أثمان كل نوع من الأحذية ، فأسعار أحذية المكاريين وعمال الحقول من النوع الممتاز بلا مسمار ١٢٠ دينار ، وأحذية الجنود بلا مسمار ١٥٠ دينار ، وأحذية أعضاء السناتو ١٥٠ دينار ، وأحذية النساء ٦٠ دينار .

ولقد دفعت أكسرنخوس « البهنسا » ضرائب فى شكل جلود ماعز لصالح فرق الجيش[٣] .

ومن النقابات الأخرى الداخلة تحت نقابة صناع النسيج ، صناع القنب ويصنع منه السلال وكان سعر الخمسة أرطال ٨٠٠ درخمة ، وفى القرن الخامس بيعت ٥٥ ربطة بصولد ، وكان يباع أحيانا بالرطل أو الربطة أو المينا ، وفرضت عليه ضرائب لصالح الجيش أيضا .

واستخدم لحاء الشجر فى صناعة ملابس الرهبان[٤] ، وصنعت سلال من البوص والقش ملونة بالأحمر والأصفر ، وكانت تستعمل فى نقل الخضراوات والخبز ، وبلغ ثمن الكبيرة ٥٠ درخمة ، والصغيرة ٤٠ درخمة .

---

(١) P. Oxy. 2032, 1057.

(٢) P. Oxy. 2149.

(٣) P. Masp. 67140.

(٤) بلغ ثمن المعطف نوميزما Johnson: Op. Cit. 312.

صناعة ورق البردى :

كان البردى من أهم صناعات مصر ، لم تنافسها فى إنتاجه أى من بلاد العالم آنذاك ، وللبردى أهمية بالنسبة للمصريين ، فبنوا من سيقانه أول منازلهم ، وقلدوا صورة فى نقوش أعمدة معابدهم ، واتخذوا منه أول فراشهم ، ثم طعاما يستخلصونه من جذوره ويطحنونه ، كما اتخذوا منه أكفانهم الأولى ، وبنوا منه مراكبهم الخفيفة يلتمسون فيه السلامة من عدوان التماسيح ، لأنهم يعتقدون أن إيزيس قد حملت زوجها أوزوريس على سفينة من ورق البردى .

ويذكر استرابون أن المزارعين المصريين لم يتركوا البردى ينبت فى أماكن كثيرة مما يترتب عليه قلة المعروض وبالتالى يضعون له ثمنا عاليا لقلته وهذا يؤدى لزيادة دخلهم، مع أنه يضر بالصالح العام(١) .

وأهم ما صنع من سيقان البردى كان ورق الكتابة التى سجل عليه كل ما أنجزه الفكر البشرى من أعمال ، ولولا تلك المجموعات البردية الرائعة لما استطعنا معرفة تاريخ الفترة البيزنطية فى مصر بتفاصيلها ودقائق الحياة اليومية ، وتعد البردى أهم صادرات مصر منذ العصر الفرعونى ، وظل مستعملا لأوائل القرن العاشر الميلادى- الرابع الهجرى حيث استعمل بعد ذلك نوع من الورق يسمى الكاغد .

وكان البردى يزرع فى الدلتا ، ويذكر استرابون أنه نوعان ، أحدهما جيد والآخر ردىء ، والنوع الجيد يطلق عليه هيراطيقى ، وقد سمى فيما بعد بالأغسطى تكريما للامبراطور أغسطس ، وإن كان بلينى قد ذكر سبعة أنواع للبردى .

وفيما يتعلق بصناعة البردى ففى الغالب أن مصانعه كانت ملكًا للحكومة وتقوم بتأجيرها لمؤسسات أو أفراد يحصلون على امتياز التأجير(٢)أما تجارة التجزئة فكانت حرة كما هو واضح من نصوص البرديات ، ولقد حتم « جستنيان » على كتبه القسطنطينية استعمال أوراق تحمل شعارات الدولة فى التعامل الرسمى مع الإدارات الحكومية .

(١) استرابون فى مصر - ترجمة وهيب كامل ص ٧٦.
(٢) Johnson: Op. Cit. P. 131. P. Oxy. 1249.

يرجح الأستاذ « بل » أن البردى كان احتكارا حكوميا فى العصر البيزنطى ، فالفرخ الأول من البردية والذى يطلق عليه « بروتكول كان يحمل عنوان واسم ولقب الموظف الذى يطلق عليه صاحب الهبات المقدسة ، والذى كان احتكار صناعة البردى يدخل دائرة اختصاصه[1] ، وإن كان البعض يعارض هذا الرأى ويقدم حججا مقابلة ، وللأسف رغم هذا الكم الهائل من البرديات فإن الإشارة لصناعته كانت فى برديات معدودة .

كيفية صناعة البردى :

كانت تؤخذ الساق المثلثة التى تحتوى على لباب ذى عصارة لزجة جدًا ، وكان يقطع اللباب إلى شرائح دقيقة وتوضع جنبًا إلى جنب ، ثم توضع طبقة ثانية فوق الطبقة الأولى بحيث تكون متقاطعة معها ، وبعدئذ تلصق الطبقات بعضها ببعض ، لأن لزوجة العصارة كانت تكفى إضافة قليل من ماء النيل ، ثم تطرق الورقة بمطرقة خشبية لتسوية الألياف الخشنة ، وبذلك تصبح صالحة للكتابة ، وكانت أفرخ الورق تسمى[2] Kolloma ؛ ولكنها لا تباع منفردة بل تلصق أطرافها بعضها ببعض بمادة خاصة فتكون لفافة طويلة وكان الوجه يسمى Recto ، والظهر Verso والفرخ الأول يسمى بروتوكول ، وإن كان فى بعض الأحيان قد بيع أفرخ بردى مفرد[3] وكان الشخص يشترى اللفافة ثم يأخذ منها ما يحتاجه ، وتذكر بردية أن كتابة مذكرتين[4] ١٦ أوبل وأن البردى المستعمل منها قيمته ٤ أوبل ، وبرديه أخرى كان ثمن بردية الكتابة ٤ درخمة ، وبلغ ثمن مذكرة يومية ١٢٠ ميراد ، وكان ثمن اللفة « الرول » فى القرن الرابع ٢٠٠٠ تالنت ، وبرديه أخرى تعود لنفس الفترة ذكرت أن اللفة « الرول » ٢٠ ألف درخمة .

---

(١) Comes Sacrarum largitlonum. أحد وزيرى المالية فى العصر البيزنطى وقد سمى كذلك ، نظرًا لأنه عندما أنشىء هذا المنصب كانت مهمته الرئيسية توزيع هبات الامبراطور بين الجند .
بل : مصر من الإسكندرية - ترجمة عبد اللطيف أحمد على ص ١٢ .

(٢) P. Oxy. 1142, 893.

(٣) P. Oxy. 1654, 1727.

(٤) P. Oxy. ???????.

واستعملت الإدارات الحكومية والأفراد البردى فى تعـاملهم على المستوى الرسمى والشخص ، وذكـرت فى قائمـة حسابـات أبيون أثمان بـردى اشترى من أجل الإدارات التابعة للكونت ميناس لتسجيل حساباتها[(١)] .

ورغم أهمية البردى وكونه المـادة الأساسية فى الكتابة فإن «دقلديـانوس» لم يذكر أسعار البردى وإنما ذكـر أجر الكتبـة ، فالكـاتب من الدرجة الأولى تقـاضى عن ١٠٠ سطـر ٢٥ دينار ، وكـاتب من الدرجـة الثانيـة ١٠٠ سطر ٢٠ دينـار ، واختلفت تلك النسب فيما بعد وفقـا للمتغيرات فى نسبة العملة ، واختـلاف الأجر بين كـاتب الإقطاع وكاتب الالتماسات وهكذا .

وكان السـوريون وفقـا لأقوال القـديس جيروم يقومـون بتسويق البردى المصرى ، وبعض الولايات السورية التى تمتلكها الكنيسة كان إيجارها يتضمن مدفوعات بردى .

واستعمل الرق فى الكتابة أيضـا لجانب البردى ولكن كان استعماله محدود النطاق وكان الـرهبان فى الأديـرة على دراية بصنـاعته ، ويصنع الـرق من جلد الغـزال ، حيث يقطع إلى شرائح رقيقة جـدًا ، تملح وتجفف حتى تصلح للكتابـة عليها ، وكان صنـاعه يطلق عليهم Membranarius وكان بيع الرق بالمقطـع ، فذكر شخص أنه اشترى ٢٥ مقطع مربع ١٤ تالنت[(٢)] فضة ، وورد فى الأعمال الإدارية ولكن فى نطـاق ضيق ، فذكر شخص أنه استلم من الوالى رق[(٣)] للكتابة ، أما أدوات الكتابـة فذكرت أحبار صنعت فى الإسكندرية ، وأقـلام بسط من طيبة[(٤)] ، ولقد استوردت أقـلام من أنطاكية ويحتفظ المتحف القبطى بمجموعـة من أقلام الغاب تعـود بتاريخها للعصر البيـزنطى ، وكانـت تلك الأقلام تحفظ فى مقالم خشبية وجلدية[(٥)] .

---

(١) P. Oxy. 1913.

(٢) P. Oxy. 2156.

(٣) P. Oxy. 1294 - P. Oxy. 1913.

(٤) P. Oxy. 2165.

(٥) رءوف حبيب : دليل المتحف القبطى ، ص ٤٦ .

الزجـــاج :

اشتهرت مصر بصناعة الزجاج ، وامتاز زجاجها بنقائه وشفافيته وتعدد ألوانه[١] ، وظلت محافظة على شهـرتها تلك خـلال العصر الرومـانـى وشطرًا كبيرًا من العصر البيزنطى ، وكان جـزء كبير منه تستهلكه السوق المحلية خـلال العصر البيزنطى ، وهذا لا يعنى توقف تصديره ؛ بل ظل يصدر إلى بـلاد الغال ، وإلى هولندا ، وعدد من الدول الأوربية الأخـرى ، وظلت النماذج المصرية تؤثر فى صنـاعة الزجـاج فى العالم الخارجى ، ولقد حـافظ الزجاج المصرى وازدادت شهرتـه خلال العصر الإسلامى ممـا يدل على أن صناعته ظلت رائجة فى العصر السابق ، وهو البيزنطى .

وكان المركز الـرئيسى لصناعة الزجـاج فى مدينة الإسكندرية ، وقـد توافر فى مصر الـرمل الصالح لصنـاعتـه ، كذلك وجـدت عـدد من المصانـع فى الأقاليم فأقيم فـرن لصناعة الـزجاج فى أرمنت ، ووردت أسماء عمال زجاج فى هيرموبـولس ، وأشار « بتلر » بشهرة وادى النطرون وأديرته بهذه الصناعة حيث اكتشفت عدة معامل لصناعة الزجاج فى نتريا[٢] أيضًا ، وقـام المتحف القبطى بعمل مجسـات فى الصحراء غرب نتـادة حيث اكتشفوا مجموعة كؤوس رقيقة منقوشة بالمينـا فى أحد الأديرة ، ويرجع تاريخ الدير للقرن السادس الميلادى ، ويعرف بدير القزاز وتؤيد التسمية شهرته .

ولقد وجد فى حفـائر كرانيس « كوم أوشيم » عدد من الأوانى الزجـاجية ، كذلك عثر فى منطقـة أبى مينا على كؤوس وأوان زجـاجية ، وفى ديـر القديس مينا قـرب سقارة اكتشفت قطع زجاجية على شكل فسيفساء تعود لعهد أركاديوس .

ولقد صدر قـانون فى عام ٣٣٧م بإعفاء نافخى الزجـاج وقاطعيه[٣] didretarii من الأعباء .

---

(١) ذكر استرابون أن جثة الإسكنـدر كانت موضوعة فى تابـوت زجاجى فى عصره ، استرابون فى مصر ص ٦١ .

(٢) رءوف حبيب : دليل المتحف القبطى ص ٤٦ .

(٣) Johnson, Op. P. 112.

وكان الزجـاج الشفاف والملون والخرز هو أهم ما صُـدر للخارج ، كذلك وضعت العطور فى قوارير زجاجية . أما الزجاج الأقل جودة فاستعمل فى الأوانى العادية وأوانى الشراب ، فأرسل شخص إلى شقيقه أربع قوارير زجاجية ذكر أنها جيدة الصنع ، وصنع من الزجاج[1] أكواب ، وزجاجـات لأدوات الزينة ودوارق وشمعدانـات وقناديل ، وفى المتحف القبطى عدد من الأوانى الزجاجية تعـود للعصر البيزنطى ، ولكنها من الزجاج السميك .

صناعة المواد الطبية والعطور :

امتازت عقـاقير مصر وعطورهـا بجودة الصنـاعة ، ووجـدت لها سوقًـا واسعة فى ولايات الدولة البيزنطية ، وكان جـزء كبير من المواد الأولية المستعملة فى الصناعة متوفر فى مصر ، وقدرًا آخـر استورد من الشرق الأقصى واليونـان ، وذكر « هيرودت » أن مصر تشتهر بعقـاقيرها ، وأحد أبطـال الإلياذة وهو ميثـلاوس وزوجته هيلين نزلا فى ضيـافة ثيون كـاهن معبـد هيراكليس ثيون حيث أبـديا إعجـابهما بالعقـاقير المصرية ، « وأرض مصر خصبة تنتج من العقـاقير ما لا حصر له »[2] ، وأشار « استرابـون » إلى أن الناس تتردد على معبد سيرابيس فى كانوب حتى يسجلوا الأدوية[3] .

ومن النبـاتات المصريـة ذات الشهرة الطبيـة البلسم ، وكـان يزرع فى المنطقـة من سيناء إلى البلـوزيوم وذكـر استرابون إلى أن المزارعين يزرعـون منه كميـات بسيطة ، حتى يقل المعروض فى السوق ، ويرتفع ثمنه .

وكـذلك كـان الخروع من النبـاتـات التى تستعمل فى الأغـراض الطبيـة ، ووفقًـا لهيرودت فإن المصريين يقطـرون منه سـائلًا استعملوه خـلال الـدولة الحلايثـة لتنظيف أمعائهم ، ولقـد ذكر استرابـون فائدة أخـرى بالنسبة للمصريين ، حيـث إن الفقراء من الرجال والنساء يستعملونه دهانًـا ، وكان ينبت فى مصر أيضًا القرطم والكركم والكمون

(١) P. Oxy. 1294.

(٢) هيرودت يتحدث عن مصر - ترجمة صقر خفاجة ، ص ٢٤٥ .

(٣) استرابون فى مصر - ترجمة وهيب كامل ، ص ٧٧ .

والرمان والزعفران وشجرة البان كذلك استعملت بذور اللوتس ، واستوردوا الصمغ العربى والمر من اليمنو القثاء الهندى[١] وخيار شنبر والناردين من أثيوبيا ، والشيح من بلاد الغال ، أما المواد المعدنية فمنها الراتنج[٢] والشب والنطرون ، وفى مجموعة كروم وجدت تذكرة طبية تتضمن سلفات نحاس وشمع عسر وشمر[٣] وأوراق نباتية .

وذكرت بردية طبية أخرى حوت ١٢٩ عنصرًا بعضها حيوانى ونباتى ومعدنى ودواء طبى آخر تكون من ٧١ مادة[٤] ، ودفعت لكنيسة روما التى كانت لها ممتلكات فى مدينة الإسكندرية قائمة تضمنت كلها مواد مستعملة فى صناعة العقاقير ، كزهر النارند والبلسم[٥] والكركم ، وكانت تلك المواد الطبية تصنع وتصدر فى شكل عقاقير ، ولقد اشتهر أطباء مصر فذكر أميانوس « أما الطب فقد أصبحت الحاجة إليه دائمة فى حياتنا الراهنة المترفة ، فدراسته مطردة فى حماسة تزيد يومًا بعد يوم ، حتى إنه ليكفى لتزكية أى طبيب أن يكون قادرًا أن يقول إنه تعلم فى الإسكندرية[٦] وكان فيميون كبير أطباء أنطونى « الشيخ عبادة » وأحد كبار إقطاعيها له مستشفى خاص تركه لابنه .

وكان يتبع كل إقليم أطباء عموميين ولقد أرسل والى إقليم طيبة اثنين من الأطباء للكشف عن ضابط اعتقد أنه يدعى المرض ، ورأى القديس أوغسطين فى قرطاجه طبيب إسكندرى يقوم بالعمليات الجراحية ، وكان الطبيب العام فى أنطونى يحصل على ٦٠ صولد فى العام[٧] وفى مدينة هابو أرسل شخص اسمه اثناسيوس يطلب كتاب طبى، واستخدمت الممرضات فى التمريض حيث ورد ذكرهن فى البرديات وإحداهن تملكت أراضى زراعية مما اكتسبته من مهنتها .

---

(١) P. Oxy. 1052, 1924.

(٢) P. Masp. 67141.

(٣) Coptic ostraca No. 487.

(٤) P. Masp. 67141.

(٥) P. Oxy. 1052.

(٦) Ammini Marcellini XXII 16 - 18.

(٧) P. Masp. 67141.

العطـــــور :

اشتهرت مصر باستخراج العطور وحرص البطالمة على الإكثار من زراعة الزهور ، وكان اليـونان يرتـدون أكاليل الورد فى احتفـالاتهم ومن تلك الزهـور صنعت العطور . وذكـر بلينى Pliny شهـرة مصر بـاستخـراج العطـور وأن المرأة التى كـانت تضع تلك العطور إذا سارت أمام الناس انبعثت لها رائحـة زكية ، وبلوتارخ أشار إلى أن المصريين كانت لهم دراية مـاثلة بصناعة العطور وأن بينهـا نوعًا منه كان يتكـون من أجزاء مختلفة من المواد بلغ ستة عشر[١] جزء ، ووجدت حوانيت لبائعـى الزهور والعطور فى أنطونى وفى الفيوم وجدت العطور فى أوانى زجاجية وفخارية وفقًا لبرديات الكروم .

أما أشهر زهور مصر آنذاك فهى السوسن والورد الذى استخرج منه ماء الورد[٢] .

الصـناعة الخشـبية :

تـوافرت فى مصر ثـروة خشبية متمثلـة فى أشجار النخيل والسنط والجميـز والأثل والنبق والدوم ومع ذلك فإن أخشاب تلك الأشجـار لم تكن تكفى للصناعات المتعددة من بنـاء وصنـاعـة أثـاث وتشييـد السفن ، فـاستـوردت مصر الأخشـاب منـذ العصر الفرعونى من بلاد بنط وأثيوبيـا وفينيقيا ، وخضع الخشب للاحتكار الحكومى فى العصر البطلمى ووزع وكيل أبللونيوس زيتون بناء على أوامـر سيده وثلاثمائة شجرة من أشجار الشربين فى الحديقة وحول مـزارع الكروم والزيتون لأن فيهـا فائدة للملك ، ولا نستطيع أن نحدد مـا إذا كان الخشب احتكـارًا حكوميًـا فى العصر البيزنطى فى حين أنـه خضع لاحتكـار الدولـة فى العصر الإسـلامى وإن ورد فى برديـات متشجن جمع[٣] الأخشاب بواسطة مسئول الجباية لصالح الفرق العسكرية .

وأكثـر أنـواع الخشب انتشـارًا فى مصر خشب النخيل وزرعت أشجـار فى طيبـة

---

(١) P. Masp. 67156.

(٢) إبراهيم نصحى : مصر فى عصر البطالمة ص ٩١ .

(٣) Crum. Coptic Ostraca P. 251.

وفى أجزاء متناثرة فى الدلتا والإسكندرية واستعمل فى القرن الرابع والخامس فى إصلاح[1] السفن . أما أشجار الجميز فقد انتشرت فى جهات مختلفة فى مصر ، وهو من أحسن الأنواع مقاومة للتغيرات الجوية والمائية ، ويذكر « هيرودت » أن المصريين لم يكونوا يستعملونه كثيرًا[2] ، وكان مكروهًا لديهم لا يستعملونه إلا فى الضرورة ، واستخدمته حتشبسوت فى صنع سفينة لنقل مسلتين من أسوان إلى الكرنك ، فاستخدم فى العصر البيزنطى على نطاق واسع ، واستعملت ألواح منه فى صناعة الأبواب والأبنية وإصلاح السفن .

شجرة اللبخ :

ويذكر « استرابون » أنه تجرى زراعته فى مصر وأثيوبيا فقط[3] ، وكان من أفضل أنواع الخشب لصناعة السفن وأهم مناطق انتشاره أنصتا وقلامون والفيوم ، وكان كل لوحين يربطان معًا ويغمران فى الماء لمدة ستة أيام ، وبعد تلك الفترة يندمجان ويصيران قطعة واحدة .

شجرة السنط :

ويمتاز بالمتانة والصلابة ، ويستخدم أيضًا فى صناعة السفن ، ويكثر فى أكسرنخوس « البهنسا » وهيرموبولس « الأشمونين » وأسيوط بانابولس « أخميم » وقوص ، وكانوا يقطعون خشبه ألواحًا ، طول كل منها ذراعان تقريبًا ، ويضعونها كما يصف اللبن ، ثم يصنعون منه السفن على الوجه الآتى :

الألواح طول كل منها ذراعان ، حول أوتاد طويلة متقاربة جدًا ، وبعد أن يبنوا هيكل السفينة بهذه الكيفية يعدون عوارض على أعاليها .

---

(١) P. Michgan: 257.

(٢) هيرودت يتحدث عن مصر ، ترجمة صقر خفاجة ص ٢٠٨ .

(٣) استرابون فى مصر – ترجمة وهيب كامل ص ٣٢٨ .

شجـر الأثـل Tamarsik :

نوعان أحدهما سامق العود ويعرف بالعربية الأثل، وسماه المصريون القدماء أور ، والثانى قصير العود ضامر الفرع ويسمى الطرفاء .

وخشب النبق ويسمى السد ، ويأتى غالبًا من برقة ، ويسمى بالشنتى الكورنيائى وإن كان يزرع فى مصر على نطاق محدود . ثم أشجار الدوم .

وجميعها تستعمل فى الصناعات التى تمتاز بـالمتانة كصناعة السفن وأعمال البناء ، وإن كانت مصر استوردت أخشابًا لسد حاجة أسطولها البحرى وسفنها النهرية .

كـذلك استـوردوا خشب الأبنـوس من بـلاد بنط وأثيوبيـا وجنـوب السـودان[1] واستعمل فى الأثـاث والمنـابـر والمذابح فى الكنـائس والحشـوات الـرقيقـة التى تـزين الأبواب، حيث كانت تحفر عليها مناظر أسطورية .

واستـورد خشب الأرز من فينيقيا وسـوريا وبيـزنطة والبللـوط من آسيا الصغـرى والقسطنطينية ، واستعمل فى السفن والأثاث[2] .

وحددمرسوم دقلديانوس أسعار الخشب ، فاللوح الذى طوله ٤٠ ذراع وسمكه ٤ أذرع كـان ثمنـه ٥٠,٠٠٠ دينـار ، واللوح الـذى طـولـه ٥٠ ذراع ولـه نفس السُمك يساوى ٤٠ ألف دينار ، ونفس السعر لخشب الموسك[3] .

وفى القرن السادس قيس الخشب بالياردة (٣٥ ياردة تساوى ١,٥٠ صولد) .

واستعمل الخشب فى أغـراض صنـاعية عـديـدة أهمهـا : ما يتعلق بـالإنشـاءات والعمارة وصناعة السفن .

ولقد ورد العـديد من العقـود الخاصة باتفـاقات تتعلق بصنـاعة أبـواب المنازل ، وعقود بنـائين نصت على الاستعانـة بنجارين فى بنـاء المنازل ، وكـانت تكاليـف الباب

---

(١) أودلف جروهمان : أوراق البردى العربية ، ترجمة عبد الحميد حسن جـ ٦ بردية ٣٠٦ .

(٢) P. Oxy. 1289, P. Masp 67330.

(٣) Dio getian Edict of Maximum prices. 463.

الخشبى حوالى ٨ قيراط فى القرون من الخامس إلى السابع ، واستخدمه نجارون فى إصلاح حلبات السباق فى أكسرنخوس ، كذلك استعان أبيون فى ضيعته[١] بعدد من النجارين للقيام بالإصلاحات والترميمات اللازمة .

ولقد برع النجارون فى صناعة الأثاث ، وللأسف ما تبقى من تلك الأثاثات ليس بالكثير ، وإن اتسم بالدقة والجمال .

وقوائم عقود الزواج وبعض القوائم الأخرى الخاصة بالميراث تحوى ذكر[٢] أسرة ، وأرائك ، ومقاعد ، ومناضد ، بعضها طعم بالصدف والعاج ، وحفر خشبه .

وكذلك صنعت غالبية الأدوات المستعملة فى الصناعة من الخشب ، كالأنوال الخاصة بالنسيج ، والأدوات المستعملة فى الزراعة ، وبالمتحف القبطى عدد منها . وليس أدل على براعة النجارين فى فنهم من أن أبواب الكنائس كان يمكن تجميع أجزائها بعضها إلى بعض دون استعمال المسامير أو الغراء ، وأن بين كل حشوة وأخرى قد تركت مسافة كافية لما قد يحدث عادة فى الأخشاب من تمدد أو انكماش .

ومع الاهتمام بالتجارة الداخلية والخارجية زادت الحاجة لصناعة السفن ، فاستخدم فى النيل القوارب والسفن ذات الشحنات الكبيرة فى البحرين الأبيض والأحمر ، وكانت توجد فى الإسكندرية دار صناعة لصناعة السفن ، وحدد مرسوم دقلديانوس « أجور نجارى السفن ، وكان نجار السفن البحرية يتقاضون ٦٠ دينار أما من يعمل فى السفن النهرية ٥٠ دينار وكان القارب العادى يتكلف فى القرن الرابع ١٩ ½ دينار والقارب المصنوع من الأغصان المجدولة بلغ ثمنه فى القرن السادس ٦ قراريط[٣] .

ووفقًا للبرديات فهناك عدد كبير من ورش النجارين فى كل من هيرموبولس «الأشمونين» أكسرنخوس « البهنسا » وأنطونيوبولس « والشيخ عبادة » ، وعقود بين

---

(١) P. Oxy. 1913.

(٢) P. Oxy. No. 2058.

(٣) P. Lond. 1726.

أفـراد المشاركـة فى فتح ورش ، فعقد من أنطـونيوبـولس نص على أن الربح والخسـارة يتحمله الشريكان بالتساوى[1] .

أمـا عن أجـور النجارين فتقـاضى بعضهم أجـورهم وفقًـا للعمل اليـومى كما فى مرسـوم « دقلديانوس » إذ حـدد أجر النجار بـ ٥٠ دينار أو وفقًا لنوعيـة العمل وعدد أيامـه ككل ، وكان بعضها نقدًا والآخـر عينًا ، فحصل النجار فى ضيعة أبيـون فى القرن السادس على أجـر سنوى مقـداره ٥٠ ,٥ أردب و ٦ أقداح سنـويًّا ، وحصـل نجار فى القـرن السـابع فى « وادى سرجه » على أجـر سنـوى مقـداره ٢٥ أردب قمح و ٤ أردب شعير وأردب تين وجرتين نبيذ ومعطف ورداء وصنـدلين ، فى حين حصل نجار فى القرن الخامس على أجر نقدى مقداره ١٠٥٠ ميراد .

وفى القرن الرابع قام Logistes « مسئول السوق » بإعلان شخص فى أكسرنخوس بأن السناتو اختاره لكى يعمل كملاحظ أخشاب وأن عمله الإمداد بالأخشاب الخاصة بالحمامات وبوابة المدينة ، ومراقبة سير العمل فى الصناعة[2] .

الفخـــار :

برع المصريـون منذ العصر الفرعـونى فى صناعة الفخـار والدليل على ذلك آلاف الأوانى والجرار الفخارية المكتشفـة ويرجع هذا إلى أن تربـة مصر غنية بالطفل والطمى النيلى اللازم لصنـاعته ، وقـد تنوعت وتعـددت ألوانـه بين بنى وأحمر وأصفر وأرجـوانى وعنبرى .

ولقد استخدم الفخار فى العصر البيزنطى فى أغراض متنوعة وصنعت منه[3] جرار النبيـذ والزيت وكـانت تغطى فوهتهـا بسداد من الطمى الممـزوج بقليل لمن قش التين وتختم حـافتها بعـلامة على شكل صليب فى الغـالب ، كـذلك استخدم كجـرار لحفظ الغلال وأوعيـة يبيع فيها الباعـة منتجاتهم وبضـائعهم فى الأسواق ، ثم فى الاستعمالات

(١) P. Masp. : 67159.

(٢) P. Oxy. 892.

(٣) P. Oxy. 1913.

المنزلية كقدور للطهى وأكواب وأطباق ، ووجد نوع من الأطباق تحتوى على عدة فجوات تصل إلى تسعة أو عشرة يستعمل لوضع عدد من الأطعمة بدل استخدام عدة أطباق ووجد فى إدفو وكوم أوشيم وسقارة عدد كبير من تلك الأوانى وكان باطن الأوانى الفخارية وخاصة ما يستعمل فى حفظ السوائل يدهن بالقار ليخفف الترشيح ، كذلك استعملت فى حفظ العطور ، فتاجر عطور يطلب من صانع الفخار إعداد كمية من الأوانى قيمتها صولد[1] .

واستخدم الفخار على نطاق واسع فى صنع المسارج وهى قريبة الشبه من المسارج الرومانية وصنعت على شكل حيوانات وضفادع وزخرفت بعناقيد الكروم ، وكانت أحيانًا تحمل اسم مالكها واسم الكنيسة أو الدير الذى استعملت فيه المسارج وقد يوجد عليها اسم أو حرف قبطى يرمز إلى المصنع الذى صنعت فيه ووجد عدد كثير منها فى أهناسيا[2] .

وأشهر الأوانى الفخارية ما عرف باسم أوانى القديس مينا وكان ديره بمريوط وهى على شكل قنانى مبططة الشكل مستديرة على الجانبين ، ولها أذنان وعلى أحد وجهيها رسم بارز يمثل القديس مينا باسطًا يديه إلى أعلى رمزًا للصلاة وهو واقف بين جملين جاثيين عند قدميه وعلى الوجه الآخر نشاهد نقشًا قبطيًا يشير إلى بركة القديس المذكور .

أما بالنسبة للزخارف فبعض الأوانى صنع على شكل رؤوس آدمية تتدلى حولها عناقيد الكروم أو زخرفت بنقوش بارزة ، أما الألوان والرسوم فبدائية واستعملوا الألوان المائية فرسموا على الأوانى أسماكًا وحيوانات وطيور وبط وبعضها يحمل أشكالاً هندسية ذات زخارف ودوائر ورسومات مسيحية ولم يستعمل الخزف المطلى إلا فى العصر الإسلامى .

---

(١) Crum: Coptic Ostraca No. 251.

(٢) رءوف حبيب : دليل المتحف القبطى ص ١٢٩ .

واشتهرت أقاليم مصنوعة من نوع معين من الفخار ، فدير القديس أبيافانيوس[(١)] فى قنا اشتهر بصناعة قدور وأوانى الماء وأكسرنخوس بجرار النبيذ .

أما عن المصانع فقد انتشرت عبر وادى النيل وفى جميع الأقاليم لزيادة الطلب المحلى على الأوانى ، ففى إحدى برديات أبيون ذكر مصنعين تابعين لأكسرنخوس[(٢)] فى توى بازيروس الكبيرة حيث اشترى من الأول ٦٧٦٤ جرة جديدة للنبيذ لتسليمها لعاصرى العنب وقد اشترى من توى ١٦٠١ جرة أيضًا من جرار النبيذ ودفعا ثمنًا مقداره ٩,٥٠ أردب و ٤ أقداح من القمح عن كل ١٠٠ جرة .

وكذلك وجدت مصانع من هيرموبولس وهرمنثيون وطيبة وأرسنوى وأفرديتو « كوم أشقوه » وجرى تأجير مصنع من أفراد تعمل به فتاتين مقابل ٢٤٠٠ جرة سنويًا[(٣)]، وفى هرموبولس الأشمونين أجر لمدة عشر سنوات مقابل جزء من الإنتاج أيضًا وفى أكسرنخوس أجر فى القرن السادس مقابل ٤ صولد ، كذلك تضمنت البرديات العديد من عقود المشاركة ، وانتشر عدد من المصانع بجوار الأديرة فعثر على أفران بجوار أديرة فى الفيوم[(٤)] وسقارة ودير القزاز فى الصحراء غرب نقادة ترجع للقرنين السادس والسابع إلى جانب دير ميناس فى مريوط الذى كان الحجاج المسيحيون من شتى الأنحاء يحصلون على أوانيه المملوءة بالماء المقدس من أحد الأبيار المجاورة لاعتقادهم بأنه يشفى أمراض العيون[(٥)] .

ولقد تبع وفرة الإنتاج انخفاض أثمان الأوانى الفخارية وشيوع استعمالها ، ففى القرن السادس بيعت ٦٠ جرة ١٢٠٠ درهمة و ٤٠٠ جرة بصولد إلا أربع قراريط وبيعت ١٠٠ من نفس القدور بثمن عينى مقدارة ١,٥٠ أردب و ٧ أقداح وفى

---

(١) عن الفخار : P. Oxy. 1917.
P. Masp. 67110., P. Lond. 994, P. Oxy. 1911, 13.
(٢) P. Masp. 67110 - P. Oxy. 154.
(٣) P. Oxy. 2058.
(٤) P. Lond. 387.
(٥) P. Oxy. 1911.

كيتوبـولس « الشيخ فضل » بيعت ٢٤٠٠ جرة بثمن ٦ صولد وفى القـرن السابع بيعت ٥٨٠ جرة بثمن صولد إلا ٢ قيراط .

وكان من الممكن تأجير الجرار من المصنع ثم إعادتها كما حدث فى الفيوم أما أثمان الأكواب فقد اختلفت ، فبيعت فى القـرن الخامس ٢٤ كوب كبيرة بثمن ١,٢٠٠ ميراد وأكواب صغيرة ١,٠٥٤ ميراد .

ولقد فرض « جستنيـان » ضريبة على تصدير الفخـار لصالح بلديـة الإسكندرية ولقد ورد ذكر آنية أجنبية فى إحدى البرديات[١] .

* * *

الصناعات الغذائية

صناعة الزيت:

تعددت أنـواع النباتات التى تؤخـذ منها الزيـوت فى مصر فتنوعت استعمالاتها ، فيذكـر « هيرودت » أن المصريين يستخدمون من ثمار الخروع زيتًـا يسمونـه كيكى وهو كريـه الرائحـة ، وعند جمع ثماره يكسرونها ويعصرونها ويجمعـون ما يتقطـر منها ، وهـذا السائل اللزج لا يقل صلاحية عن زيت الزيتون فى الإضاءة[٢] وكانوا يستخدمونه أيضًا فى أغـراض صحية وفى دهـان أجسامهم كما ذكـر « استرابون » كـذلك استخدمـوا من البشنين « اللوتس » زيتا .

أما أشهر نباتات الزيت فهى الزيتـون ، وعرف الزيتون فى مصر منذ عصر الفراعنة وإن كان استعمال ثماره كغذاء أكثر من استخـدام زيته ومع قدوم الإغريق لمصر انتشرت زراعته انتشارًا واسعًا فى أرسنوى .

وإن كان استرابـون يرى أن نوعه غير جيـد ولقد استورد زيت الزيتـون منذ العصر البطلمى من بـلاد اليـونـان ، وفـرضت الحكـومة ضرائب بـاهظـة على الاستيراد حمايـة

(١) P. Oxy. 1289.

(٢) هيرودت يتحدث عن مصر – ترجمة صقر خفاجة ص ٢٠٤ .
استرابون فى مصر – ترجمة وهيب كامل ص ١٣٠ . .P. Oxy. 2135

للصناعة المحلية التى كانت احتكارًا حكوميًا ولقد استورد أبللونيوس[1] من سمرنا زيتًا لبيعه فى أسواق الإسكندرية كذلك عمل الكهان فى المعابد باستخراج الزيوت وإن كان بيعه للجمهور محرمًا فى العصر البطلمى .

وازداد الطلب على زيت الزيتون خلال الفترة الرومانية البيزنطية واستخدم زيت الزيتون فى الطعام ، أما بقية الزيوت فقد استخدمت فى الإضاءة ولقد أرسل شخص من أكسرنخوس «البهنسا»[2] جرتين زيت ، أحدهما للطعام والأخرى للاستعمال كوقود للمصابيح .

وكان للجمنازيوم «معهد التربية » يحتاج لكميات كبيرة من الزيت وتحفل البرديات بطلب جرار الزيت الجيد ، ويباع الزيت إما بالجرة أو السيستر أو المتر كما فى إحدى البرديات الخاصة بالجمنازيوم «معهد التربية » وكانت الأنونا الحربية[3] المتعلقة بالفرق تحصل على مقادير عينية من الزيت كضرائب ، كذلك تقاضى عمال فى حرف مختلفة جزء من رواتبهم زيتًا[4] ففى هيرموبولس «الأشمونين » تقاضى ثلاث عمال عملوا لمدة ١٥ يوما ٣ سيستر وتقاضى رسام نظير عمله فى الرسم ٢ سيستر أيضا وعمال بناء نظير نقلهم لطوب حصلوا على ٥ , ٥٠ سيستر .

وامتلكت الكنائس فى العصر البيزنطى معاصر للنبيذ وقام الرهبان بالعصر إما بأنفسهم أو بتأجير معاصرهم فى مقابل جزء من المنتج ، فأجرت معصرة الزيت فى دير فى مقابل حصول الدير على ثلثى الإنتاج وربما كان الزيتون ملكًا للدير ، والذى قام بعملية العصر حصل على ثلث إذ لا يعقل أن يستولى الدير على ثلثى المحصول مقابل العصر فقط .

أما الإقطاعات الكبرى فكان لها معاصر زيوتها ، ففى إقطاع أبيون جرى شراء

---

(١) أحد كبار القطاعين فى العصر البطلمى .

(٢) P. Oxy. 1665.

(٣) P. Oxy. 1297.

(٤) P. Oxy. 1043.

حجر للمعصرة في قرية بسريديوس الكبرى ودفع ثمنه[١] ١٤,٧٥ صولد إلا ٣,٢٥ قيراط، وفي كل إقليم وجدت أكثر من معصرة[٢] للزيت وكان الإيجار يختلف تبعًا لحجمها، ففي أكسرنخوس أُجرت معصرة النبيذ بصولد في عام ٥٦٧ وأجرت أخرى ١٢ قيراط وأحيانًا كان صاحب المعصرة يحصل على إنتاجه عينًا من الزيت، فحصل أحد أصحاب المعاصر على ٦٠ سيستر زيت و ٦٠ قطعة صابون، ومن المعروف أن صناعة الصابون ترتبط بالزيوت .

وكان ثمن الزيت يتوقف على نوعه وجودته وفي القرن السادس بيعت ٥ جرار من زيت الزيتون بثلث صولد، ولقد جرى استيراد زيت من أسبانيا[٣] واليونان .

أما عن الضرائب فجرت الإشارة إلى ضريبة دفعها صناع الزيت مقدارها ٣٠٠ ميراد شهري إلى جانب ٢٥ دينار سنويًا .

صناعة النبيذ :

زرع المصريون الكروم منذ عهد بعيد، وكان الكهنة في العصر الفرعوني يتناولون شراب النبيذ كما ذكر هيرودت وإن كان المشروب القومي آنذاك هو الجعة المستخرجة من الشعير، وفي العصر البطلمي أصبح المشروب الرئيسي هو النبيذ .

وزرعت أراضي عدة بالكروم وخاصة في منطقة أرسنوى وفلادلفيا، ولقد فرض البطالمة رسوم عالية على النبيذ المستورد لحماية النبيذ المصري ولقد استمر النبيذ هو المشروب الأول بالنسبة للعامة والخاصة في العصر الروماني ثم البيزنطي، وأغلب المراسلات المتبادلة بين الأصدقاء والأقارب تتناول طلب جرار النبيذ وأنواعه وأثمانه وعصره[٤] وصناعته وشحنه، وكانت الأراضي التي تزرع كروم عادة يلحق بها معصرة

---

(١) P. Oxy. 1913.
(٢) P. Oxy. 1043.
(٣) P. Oxy. 1924, 1862.
(٤) P. Oxy. 1131.

للنبيذ كما حدث بالنسبة لأراضى أبيون[١] وكما كان يحدث عادة بالنسبة لأراضى الكروم التى تخص الكنائس[٢] والأديرة خاصة ، فدير فى هيرمـوبليتا فى طيبة قام الرهبان بعصر وتعبئـة النبيذ فى جـرار وإرسـالها إلى الإسكندريـة وفى المتحف القبطى معصرة خشبيـة للنبيذ تعـود للعصر القبطى ، وأحيانًا العـامل الذى يشتغل بزراعـة العنب كان يشتغل أيضًا فى عصره ، ففى أحد العقود قام شخص بالعمل لدى شخص فى زراعة العنب ثم عصره مقابل ثلث المنتج ، كـذلك حصل العمال فى مصانع النبيذ على جـزء من أجرهـم فى شكل نبيذ[٣] وجزء كبير من العقود التى تتضمن أجورًا عينية للعمال تضمنت نبيذ . فجزء من أجور العمال فى زراعة الكروم حصلوا عليها ٥ , سيستر يوميًا مقابل عملهم ، بل إن البحارة والملاحين والحراس حصلوا على جزء من أجورهم العينية نبيذ ، وإيجارات بعض الأماكن كان جـزء منها أيضًا يتضمن نبيذًا ، كما حـدث فى تأجير سفينة ومطحنة غلال .

وحصلت الكنائس على هبـات من النبيذ ومنح المسـاجين فى الأعياد مقاديـر منه وجـزء جمع ضرائب عينية لصـالح الأنونـا[٤] الحربيـة من النبيـذ فحصل جنـدى من أكسرنخوس على لتر نبيذ يوميًا .

صـــناعة الخـــبز :

اهتمت الإدارة البيـزنطيـة اهتمامًا كبيرًا بـوصـول الخبز إلى المستهلكين مـن عامـة الشعب فإن نقصه يؤدى إلى نشوب الاضطراب وكان لشعب الإسكندرية أنونا خاصة ، حيث وزع الخبـز بـالمجـان وجـرى إيقـاف تلك الضريبـة فى الفترة التى نشب فيهـا

---

(١) P. Oxy. 1298, 2135.

(٢) P. Masp. 67168.

(٣) P. Oxy. 1888, 1893.

(٤) P. Oxy. 2114. حصلوا على النبيذ عينـا وأحيانا حولوه لضريبـة نقدية فخيروا بين دفع ٦٥ دينار على كل سستر أو دفع عنبا ، ورد فى بردية رقم ١٦٦٠ أيضًا .

اضطرابات كما حدث ٥٤٢[١] حتى صادر هغنستيوس مؤنة[٢] الإسكندرية بسبب الشغب الذى حدث نتيجة لطرد الأسقف « برتيريوس » وكان العمل فى صناعة الخبز فى الإسكندرية عن طريق السخرة ، وكان أهم أعمال الاثنارخوس Eutheniarchs مراقبة المخابز وإمداد المطاحن بالغلات وعلف الماشية ولقد ذكرت إحدى البرديات أن بمدينة أكسرنخوس ٦ اثنارخوس Eutheniarchs كان عليهم إمداد المطاحن بما مقداره ٢٠ أردبًا من القمح يوميًا ، وإمداد الخبازين بالغلال المطحونة ولماشيتهم بالعلف[٣] .

وكانت عملية صناعة الخبز تمر بمرحلتين الطحن ، وصناعة الخبز ، وتملكت الدولة عددًا من المطاحن كذلك تملكت الكنائس عددًا آخر إلى جانب المطاحن الخاصة ، وأحد أديرة أكسرنخوس « البهنسا » كان له أهراء خاصة وطاحونة غلال ومخبز به ٤ أفران وقام الدير بتأجيره لأحد الأفراد فى مقابل ٣ صولد بالإضافة إلى ٣٠ بيضة و ٣ دجاجات فى الأعياد ، كذلك منح العامل أو الحارس كمية من الخبز كهبة .

وكان من يمتلك طاحونة يلحق بها عادة مخبزًا ، ففى أكسرنخوس أجرت طاحونة ومخبز وملحقاتها بإيجار سنوى مقداره ١٣ صولد وفى عدد من العقود كانت الإيجارات يومية ، وأجرت طاحونة ومخبز من نفس الإقليم بمبلغ ٣٧ قطعة فضية ، وفى برديات أخرى أجرت المخابز وحدها فبلغ إيجار المخبز ١,٥ صولد إلى ١٢ قيراط شهريا ومخبز آخر دفع إيجار سنويًا له مبلغ ٢٦ أردب و ١٣ قدح .

وألحق بالضياع الخاصة مخابز وإن كانت فيما يبدو وتؤجر لأفراد إذ بلغ إيجار المخبز فى أراضى أبيون ٥٥ أردب قمح .

ولما كانت هناك رقابة إدارية على المطاحن والمخابز فتحتم على أصحاب المخابز إبلاغ مسئول الأسواق Logistes بما لديهم من الغلال المطحونة ، وكان الخبز يباع

---

(١) Johnson: Op. Cit. P. 216.

(٢) P. Oxy. 2145, 908.

(٣) P. Oxy. 1912.

بالرطل وحصل الجندى على ٤ أرطال خبز يوميًا ، كذلك حصل عمال المخابز على جزء من أجورهم فى شكل خبز وعدد من العاملين كعمال المزارع والعاملين فى الصناعات تضمنت مرتباتهم عدة أرطال من الخبز .

ولم يكن عمل المخابز قاصرًا على عمل الخبز بل تعداه لصناعة الفطائر والحلوى بل إن الخبز نفسه صنعوا منه أشكالاً عدة[1] .أما فى المنازل فى القرى فإنه كان يجرى طحن الغلال بمطاحن يدوية وإعداد الخبز فى الأفران المنزلية كما يحدث الآن ، وفى المتحف القبطى طاحونة حجر بدائية وقادوس حيث عثر على عدد كبير منها بمنازل القرى وفى بعض الأديرة الصغرى .

* * *

البنـاء وصناعة التعدين

المحـاجـر :

شاهدت مصر منذ العصر الفرعونى حركة إنشائية ضخمة ولا تزال الأهرامات والمعابد والصروح الرائعة والتماثيل الجميلة الدقيقة الصنع تؤكد عظمة العامل المعمارى المصرى وتعكس المدى الرفيع الذى وصل إليه فنانى ذلك العصر .

ولقد اعتمد الفراعنة على ما حبت به الطبيعة مصر فى محاجر فاستخرجوا حجر الجرانيت والبروفربيه حجر السماق أو الرخام الأحمر والألبستر والحجر الجيرى[2] واستخدموهم فى البناء واستعملوا البروفربيه « حجر السماق » والأماتست والمرمر فى صناعة تماثيلهم ، ويذكر « هيرودت » أن المحاجر انتشرت فى سلسلة الجبال التى تواجه ممفيس كذلك فى مناطق البحر الأحمر وأسوان .

وفى العصر البطلمى أصبحت المحاجر والمناجم احتكارًا للملك وقامت المعابد بعمل الطوب وقطع الأحجار[3] ، وفى العصرين الرومانى والبيزنطى خضعت المحاجر

(١) P. Oxy. 1655.

(٢) هيرودت يتحدث عن مصر ، ترجمة صقر خفاجة ص ٢٩١ .

(٣) إبراهيم نصحى ، تاريخ مصر فى عصر البطالمة ص ٤٦ .

لإشراف الدولة وسيطرتها وسخر المجرمون للعمل فيها[1] إلى جانب أعداد كبيرة من العمال الأحرار بعضهم عمل فيها بطريق السخرة وبعضهم بعقود حيث دفع لهم أجر مقابل عملهم ، وفى الجزء الأول من القرن الرابع ذكرت مدفوعات مالية أو ضرائب فرضت على القرى خاصة بالمحاجر والتعدين[2] وانتشرت المحاجر فى العصر البيزنطى فى المنطقة الممتدة من موانئ البحر الأحمر مثل ميوس هيرموس « أبو شعر قبلى » وبرنيقية ولقد أقام البيزنطيون حامية هناك لحمايتها . كذلك وجد عدد من المحاجر فى سقارة وأرمنت وكلابشة وأنطونيوبولس « الشيخ عبادة » وما زالت محاجر هذه المنطقة تستخدم إلى الآن وذكر أسترابون[3] أن بانابولس « أخميم » محلة قديمة للحجارين .

ورغم استمرار محاجر الألبستر والجرانيت فى العمل فإن إنتاجها يبدو محدودًا أما الأبنية فاعتمدت أساسًا على الحجر الجيرى والرملى والتماثيل كان إنتاجها محدود واستخدموا الجبس الجاف واللّبِن والحجر الجيرى والأماتسات ، ولم يستعمل الجرانيت وكان يؤتى به من سقارة إلا فى حالات معدودة فوجدت بعض قطع نادرة من حجر البروفريه « السماق » ولقد حرص أباطرة بيزنطة على الحصول عليه وكان يوجد بكميات قليلة من منطقة جبل الدواسر ولقد اضطر[4] « جستنيان » لأخذ أعمدة من روما لوضعها فى منشآته فى القسطنطينية لندرته آنذاك .

والألبستر استخرج فى القرن الرابع من بنى سويف وأسيوط والفيوم ومناجم قرب الإسكندرية وصنع على نطاق محدود وورد ذكر منضدة مصنعة منه تعود للقرن السادس .

أما المرمر فندر استعماله وأغلب ما وجد منه استورد من الخارج فتمثال « جوليان » المرمرى الذى أقيم فى الإسكندرية كان مرسلًا من القسطنطينية وقدر المرمر المستورد بالقدم وسعر القدم بـ ٤٠ دينار ، أما المادة الأساسية فى المنشآت فكانت الحجر

---

(١) Johnson: Op. Cit. P. 311.

(٢) P. Oxy. 2058.

(٣) استرابون فى مصر - ترجمة وهيب كامل ص ١٠٦ .

(٤) Johnson: Op. Cit. P. 312.

الجيرى واستخرج من محاجر كلابشة وأكسرنخوس « البهنسا » وأنطونيوبولس « الشيخ عبادة » تمتد محاجره على الضفة الشرقية للنيل فى مصر العليا ، ولقد استخدم الرخام والبازلت فى تشييد الكنائس المعلقة بوادى سرجة ، القديسة « باربرة » فى حصن بابليون ولكن فى الغالب أحد من المعابد المصرية أو اليونانية الرومانية ومن الأبنية التى استعمل فيها الجرانيت كالدير الأبيض فى سوهاج ، فقد أحضرت أغلب أعمدته الجرانيتية من الآثار الفرعونية .

ولقـــد وردت الإشارة فى عدد من البرديات إلى استيراد حجارة من فرجينيا وباريوس فى اليونان ، وكان العامل فى المناجم إذا ما استبعدنا المساجين والعاملين عن طريق السخرة يتقاضى فى حدود ٣٠٠ ميراد دينارى يوميًا ، وكان ثمن حجر البناء من ٦٠٠ - ٧٥٠ ميراد دينار وبيع ١٥٠ حجر بصولد إلا ٥ ,٤ قيراط ولقد تحملت القرى ضرائب العمل فى المحاجر ، ففى القرن الرابع دفعت إحدى القرى ضرائب لصالح العمل فى المحاجر مقدارها ٦٤٠٠ أردب[١] بواقع ٢٥ ,١٢ للأديرة ، كذلك دفعت ضرائب للنقل بالدواب خاصة بهم .

ولقد استخدم الحجر الجيرى والرملى الصلب فى تشييد أغلب المدن وكان تخطيط المدن يجرى فى الغالب وفقًا للنسق اليونانى على شكل خطوط متقاطعة وزوايا قائمة ذات أعمدة يقطعها شارعان أساسيان أحدهما من الشمال إلى الجنوب والآخر من الشرق إلى الغرب يتوسطه السوق Agora وكل حى قسم إلى عدد من الوحدات السكنية ، وكانت المنشآت العامة من الحجر الجيرى هى وسور المدينة وإن استخدم الطوب أحيانًا ، كذلك رصفت الطرقات بالحجارة أما المنازل فكانت من الطوب المحروق والطوب اللبن وإن كان بعضها قد بنى من الحجارة وأغلب المدن يعود إنشاؤها للعصر البطلمى واحتفظت بعمارتها ذات الطابع اليونانى .

وفى العصر البيزنطى ظهر ما يعرف بالطراز القبطى وخاصة فى العمارة الدينية

---

(١) P. Oxy. 1905.

ولقد استخدمت ثلاث طرز فى المنشآت الدينية فى ذلك العصر هى[1] البازليكى والبيزنطى والقبطى ، أما منشآت القرى فقد احتفظت بطابعها المحلى وبنيت أغلب دورها من اللبن والأغصان الخشبية .

ولقد اهتمت الدولة بصيانة وتجديد المبانى العامة سواء فى العاصمة أو الأقاليم وأنشأ الجديد منها مثل الحمامات ومبانى السناتو وحلقات السباق ، واهتمت بزخرفتها وتزيينها وطلائها[2] كذلك اهتم الأفراد وخاصة من الطبقات العليا بإنشاء المنازل والقصور وتوفير وسائل الراحة ، وكل هذا تطلب عدد كبير من العمال المهرة من بنائين إلى عمال طوب[3] ونقاشين ورسامين وصناع موزايكو « قيشانى » ونجارين وحدادين[4] وكل هذه الفئات انتظمت أيضًا فى شكل نقابات وتحددت مسئوليتها تجاه الدولة وكان التعامل معهم فى الغالب عن طريق نقاباتهم .

وتمدنا البرديات بمعلومات وافية عن بناء المنشآت العامة وتكاليف إنشاءها وكان أمر الإشراف على المنشآت العامة وصيانتها يوكل إلى Logistes مسئول السوق فكان عليه استئجار العمال اللازمين للقيام بأعمال الإصلاح والترميم وعمال البلاط والرسامين لطلاء ورسم الحوائط وزخرفتها .

فعهد لأحد الرسامين ويبدو أنه كان مهندسًا معماريًا أيضًا بترميم ورسم حمام «تراجان » و « هادريان » ، وقد ازداد الاهتمام بأمر الحمامات العامة بعد إختفاء دور الجمنازيوم « معهد التربية » وكان يتردد عليه عدد كبير من الأفراد ، ويتضح من الوثيقة أن معمارى ذلك العصر امتلكوا من المواهب ما لا يقل عن سابقيهم ، فالحمام مكون من عدة حجرات مزينة بالأعمدة ذات التيجان الكورنثية الجميلة وصنابير للمياه الباردة وأخرى للماء الساخن وغرفة للبخار وفى بعض الحمامات أضيف مكان للنساء ، ولقد

---

(١) الطراز البازليكى : يستمد أصوله فى ساحة العدل الرومانية وكان البناء يتألف من ساحة مستطيلة الشكل يقيمها صفان من البواكى إلى ثلاثة أروقة كان الأوسط أكثرها اتساعًا .

(٢) P. Oxy. 2040.

(٣) P. Masp. 67110.

(٤) P. Oxy. 1967.

جرى تزيين الحوائط بنقوش بارزة ثم لونت بالألوان ولقد تقاضى الرسام المبلغ الذى يحتاجه لإعادة ترميم ورسم الحمام وقد بلغ ١٠ آلاف دينار[١] .

ونفس الأمر تكرر فى بردية أخرى إذ دفع مسئول السوق مبلغ قدره ٥٠ تالنت و٤٥ دينار بخصوص إصلاح حمام ومبالغ أخرى بخصوص ترميم مبنى للكابتول والأسوار فى إحدى المدن[٢] ، ولقد جرى زخرفة أغلب المبانى بنقوش جميلة باردة وخاصة فى الشرفات والأفاريز ومداخل الأبواب .

ولقد صورت الأساطير والقصص اليونانية فى الفترة البيزنطية الأولى ثم بدأ يغلب الطابع المسيحى فيما عرف[٣] بالفن القبطى الذى بدأ فى القرن الخامس وأحسن مثال له مبانى أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » وبارمنت ، ولقد بدا فن العمارة فى التدهور عند نهاية العصر البيزنطى ؛ لذلك اهتموا بإنشاء حلقات السباق فى مدن كل إقليم إذ انقسم أهل مصر كما فى القسطنطينية إلى فريقين ، فريق يؤيد الزرق وفريق[٤] يؤيد الخضر ، وفى إحدى البرديات ورد ذكر نفقات إنشاء حلبة السباق فذكر غراء للنجارين بمبلغ قدره ٢٥ , مبنا ١٥٢ درخمة وتراب حديد ٢٠٠ درخمة وأحيانًا كان يجرى إنشاء

---

(١) P. Oxy. 890.

(٢) P. Oxy. 1104.

(٣) الفن القبطى : يطلق على فن تلك الفترة اسم الفن القبطى وهو فن مسيحى وضح تميزه فى فنون الفرسكو والتحف ، ولقد تأثر هذا الفن بالفن الإسكندرى والسورى والفارسى فى موضوعاته وهو لا يرقى لفنون العصر السابق إذ أهمل النسب التشريحية واتجه إلى الرمز ورسومه ركيكة محدودة الألوان ، سعاد ماهر : الفن القبطى .

(٤) فرق السباق : كان أهل القسطنطينية مقسمين منذ عهد لا نعرفه إلى أقسام أو أحياء ديمات أربعة تسمى الأزرق والأخضر والأبيض والأحمر ما لبث الأخيران أن اندمجا فى الاثنين الأولين ، وهى هيئات بلدية تحكم نفسها وكانت مقسمة إلى هيئتين مدنية وعسكرية ووقع سرك القسطنطينية تحت سيطرتهم وتحولت براجه لمناقشات بين أنصارهم . انظر ستيفن رنسمان الحضارة البيزنطية ص ٧٥ و ٧٦ .

وبناء تلك الحلقات على حساب الأهالى كما حدث مع أبيون إذ كان مسئولاً عن تصليح حلقة للسباق فى أكسرنخوس[1] ودفع الأهالى أعباء خاصة بالحمامات

أما المنازل فأغلبها أنشأ من الطوب الأحمر أو اللبن وبعضها من الطوب والحجارة ولقد اهتم الأفراد بمنازلهم وتشييدها وفى الغالب كان يعهد لشخص بالقيام بعملية البناء كاملة كالمقاولين فى العصر الحديث ، إذ تذكر إحدى البرديات القبطية حسابات بناء عهد إليه بناء منزل فنجد الرجل يقوم بحفر الأساسات ثم إحضار الطوب والبناء واستخدام نجار للأبواب والأجزاء التى تحتاج للأخشاب وفى النهاية يسلم المنزل بعد إنشائه ، « الجزء الذى قمت ببنائه » استغرق يومًا ، الأرض التى أزلتها استغرقت يومين مع نقل الأنقاض بالحمير للكهف ، الأبواب التى ابنيتها والتى صنعها النجار والمسامير من القس « أبو ثيودور » وحساب الطوب الذى استعملته» .

ولقد ازداد الطلب على الطوب[2] وتبع ذلك الاهتمام بالصناعة فانتشرت مصانعه وأفرانه فى جميع المدن والأقاليم بل إن المصانع كانت تقام فى داخل المدينة ، ففى أكسرنخوس « البهنسا » سعى عدد من الأشخاص لاستئجار أرض من كنيسة لإقامة مصنع للطوب[3] وذكروا أن المكان قرب مزار الشهداء وتعهدوا بدفع الإيجار الذى تطلبه الكنيسة ، وكانت هناك نقابة لعمال الطوب والبنائيين مسئولة عن تعاملهم المالى وأدائهم لعملهم وفى قرية ناميتى فى أكسرنخوس «البهنسا»[4] والتابعة لأبيون ترك عمال الطوب عملهم قبل أن يتموه ، فأمر الكومارخ رئيس النقابة بإحضارهم لإنهاء عملهم وكان العامل فى صناعة الطوب يحصل على أجره وفقًا للكمية المنتجة فعامل يحصل على ٦ آلاف درخمة مقابل إنتاج ٤٠,٠٠٠[5] طوبة ، وبيعت ١٦٠٠ طوبة بصولد[6] ، أما الطوب اللبن فبيعت ٣٠,٠٠٠ طوبة بصولد إلا ١,٧٥ قيراط .

---

(١) P. Oxy. 2153 - P. Oxy. cy LVI.
(٢) P. Oxy. 940.
(٣) P. Oxy. 1560.
(٤) P. Oxy. 2058.
(٥) Milne: Op. Cit P. 160.
(٦) P. Oxy. 2143.

وكان عمال البناء يحصلون على أجور عينية أو نقدية وفقًا لعملهم وأحيانًا كان العامل يتعهدبالإقامة عام كامل فى مكان عمله ، ففى أكسرنخوس « البهنسا » سجل رجل للعمل لمدة سنة كبناء[1] ، ويبدو أن على العامل الحصول على ترخيص من الإقليم الذى ينوى العمل به فحصل عمال بناء على أجر مقداره ٣ أردب قمح وصولد إلا ٥ , ٤ قيراط مقابل عمل كل منهم فى بناء منزل لمدة سنة ، ودفع لبناء آخر فى القرن الرابع أجر قدره ٥٠٠ دينار يوميًا لبناء منزل وبعض الأجور كانت عينية ، فحصل اثنين من البنائين على أجر مقداره ١٢ أردب قمح لأحدهما والآخر ١٣ أردب .

وأحيانًا كان بناء الطوب يأخذ أجره وفق عدد الطوب فالعامل المستخدم لبناء ٢٠,٠٠٠ طوبة يحصل على ٤٠ صولد إلا ١٤ قيراط و١٢ كيلة قمح ، وبعد انتهاء البناء كان يجرى دهان المنزل بالملاط وكانت المساحة تقاس بالذراع ، ويضرب الطول فى العرض للحصول على ثمن المتر المربع من الدهان كما حدث فى دهان حمام فى أكسرنخوس « البهنسا » حيث قام النقاش بقياس الحوائط قبل البدء فى الدهان لحساب التكاليف ، وفى الفيوم بلغ ثمن الملاط المستخدم فى إحدى المنشآت ٥ , ٥ صولد وتقاضى أحد عمال الملاط أجرًا مقداره ١٥٠٠ ميراد دينارى .

وجرى تزيين بعض المبانى بالفسيفساء وكانت الفسيفساء البيزنطية مشهورة بجمالها وإتقانها وإن لم يكن هذا الطراز منتشرًا على نطاق واسع فى مصر ، وفى قفط تقاضى عمال الفسيفساء عن كل ذراع مبلغ ٦ درخمة و ٦ أوبل .

المناجم والتعدين :

اهتم البيزنطيون باستغلال المناجم سواء ما يتعلق منها بالأحجار الكريمة ونصف الكريمة أو مناجم المعادن الثمينة كالذهب والفضة أو المستخدمة فى الصناعات أو الأثاث كالحديد والنحاس والبرونز ، وكانت المنطقة الممتدة بين ميوس هرموس رأس أبو شعر قبلى وبرنيقة إلى أبللو ثوبولس والقُصير تمتاز بمناجم الزبرجد والزمرد والذهب .

(١) P. Oxy. 2145, 2007.

كذلك وجـدت مناجم للـزبرجد فى قـوص وكيوبتس « قفط » وذكـر استرابون أن العرب كانو ا يحفرون دروبًا عميقة لاستخراجه هو وأحجار أخرى ثمينة .

واستخـرج الزمـرد من منـاجم قرب سينـاء كذلك وجـد فى أسـوان أحد المنـاجم الكبرى للـزمرد وفى كل من قفـط وجبل زبرا أيضًـا . واستخـرج الفيروز من سيناء أمـا الأحجار النصف كريمة كالعقيق فمن أرمنت هو وحجر الأمتاست « حجر المحبة » .

والبللور الصخرى كان يؤتى به من بعض مناطق البحر الأحمر والقلزم وكان يمتاز بشفافيتـه وذكر اليمبيـدورس فى القرن الرابع أنـه لم يكن يسمح بزيـارة المناجم إلا بإذن امبراطورى ، أمـا المعادن فوجدت منـاجم الذهب والنحاس فى سينـاء وفى العلاق على مقربة من أسوان ، وظلت مستخدمة للعصر الإسـلامى أما الفضة فوجدت فى كيوبتس قفط وهيرمـوبـولس « الأشمونين » وعثـر فى أبـو قير على قضـيبين فضة عليهما أختـام لاتينية ويونانية .

واستخرج الحديد[1] من وادى حلفـا وكـريميـا واستخـدم فى استخـراج الحديـد ٢٥٠- ٦٥٠م وفى ٣٤٩م فرضـت ضريبة فى هيرموبـولس « الأشمونين » على المنـاجم مقدارها ٢٥و١٢ درخمة على الأرورة وكان الهدف منهـا استخدام عمال فى المناجم وليس معروف مـدى تطبيق هذا الإجـراء فى بقية الأقاليم ، ولقـد استخرجت الفضـة والذهب والحديد والنحـاس والبرونز ، واستـورد كذلك العاج وسن الفيل من أثيـوبيا ، واللـؤلؤ والبللور من الهند ، والنحـاس من جالاتيا[2] ومن قبرص ومن بـلاد الغال ، والقصـدير من أسبانيا وبريطانيا .

و بالنسبـة لصناعة الأحجـار الكريمة فقـد اشتهرت الإسكندريـة بقطع الأحجار وصياغتها فذكـر بلاديوس قسيس فى الإسكندرية كان ماهـرًا فى قطع الأحجار الكريمة وذكر فى البرديـات طرق صنـاعة البللـور وتنقيته ، وصنـاعة اللـؤلؤ بل وتقليـده ، وكان المشترى يسأل عادة عن المصـدر الذى جاءت منه الأحجـار الكريمة للتأكـد من عدم غشـها .

---

(١) P. Oxy. 1967, 84.

(٢) P. Lond. X. 9.

وكانت الأحجار الكريمة توزن عادة بالقيراط ويقيم سعرها على هذا الأساس ، وقوائم المهر تضمنت ما تحويه من مصنوعات وأحجار كريمة ووزنها ، وفى عقد زواج من أكسرنخوس « البهنسا » تضمن قلادة بأحجار كريمة توزن ٣٠ قيراط ومشبك بخمسة أحجار كريمة ثبت على إطار ذهبى وزنه بدون أحجار ٤ قراريط وزوج من الأقراط مرصع بخمسة عشر لؤلؤة يزن بدون اللؤلؤ[1] ٣ قيراط وبيعت مجموعة من الأحجار الكريمة تحتوى على لؤلؤة كبيرة بـ ١٣ صولد ، وبيع الزمرد بـ ٥٠٠ صولد ، وصدرت أحجار مصر إلى جميع أنحاء العالم .

واستخدم العاج فى صناعة الأمشاط حيث نقشت بأشكال أسطورية وصنعت منه كذلك أوانى الكحل وبعض الصناديق والأبواب وخاصة أبواب الكنائس التى طُعِّمَتْ بالعاج وأرسل البطريرك كيرلس إلى القصر الامبراطورى بعض الصناديق المطعمة بالعاج[2]

الذهب والفضة :

استخدم الذهب والفضة فى أغراض عدة ، فضربوا فى شكل عملة وصيغوا فى شكل حلى صنعت من الفضة أطباق عمت شهرتها العالم ووجدت لها سوقًا رائجة فى القسطنطينية ، ولقد حاولت مدن إيطاليا تقليدها وخاصة مدينة كمبانيا ولكن لم تستطع أن تحاكى دقة صناعة الإسكندرية ، وصنعت أيضًا أطقم موائد من الفضة وإن كان هذا مقصورًا على الأثرياء وباع أحد رجال الدين طقمًا فضيًا بمبلغ ٢١٦٠[3] ميراد .

ولقد ورد فى البرديات جمع ضرائب فضية وذهبية ، ففرضت ضريبة على القمح بلغت ١,٥ أوقية فضة على كل ١٠٠ رطل ، ومجموعة إيصالات من هيرموبولس ٣٨٥م عن مدفوعات ذهبية على الأرض بلغت ٢ جرام على الأرورة حيث جمعوا ما يقرب من عشرة أرطال ذهب[4] .

---

(١) P. Oxy. 1273.

(٢) الباز العرينى : مصر البيزنطية ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٣) P. Oxy. 311.

(٤) P. Oxy. 2002 P. Masp. 10146.

ولكن هـذه الضريبة لم تكن من الضرائب الـدائمة إذ يبـدو أنها دفعت كلما دعت الحاجة .

وذكر فى بـرديات القـرن الرابـع أن ١٢ صولـد تعادل ٢ أوقيـة و ١٠ جرام أى أن الصولد فى نفس القرن كان وزنه من ٤/٥ ٥ : ١/٩ ٤ جرام ذهب وسنوضح ما يختص بالعملة فى الباب الخاص بـالتجارة ، وكـان الذهب والفضـة يوزنـان بالـرطل والأوقية والجرام ، وبعد تصنيعه بالقيراط ، ولقد حدد مرسوم « دقلديانوس » أسعار الفضة والذهب .

وكانت قيمة الفضة الخام ٣١ دينار والمصنعـة ٦٢ وفقًا لمرسوم دقلديانوس[١] وقد قامت نقـابة صنـاع الفضة فى « أنطونيـوبولس » بـالقَسَم على تنفيذ القـرار « إننا نقسم لسادتنا «دقلديانوس » و « مكسميان » القياصرة النبلاء أنه قد بلغنا وفقًا لأوامر حاكمنا أن ثمن الـرطل من الفضـة المصنعة ٦٢ دينـار ، والسبيكـة « الفضة الخام » ٣١ دينـار ونقسـم أننا لن نرتكب أى حالة غش وسنخضع لقسمنا »[٢] .

ومن الواضح من النص أن الصانـع يتقاضى عن الصياغة ما يعـادل قيمة الفضة وكان أعضاء النقابة الذين أقسموا أعضـاء فى سناتو أنطونيو بولس « الشيخ عبادة » فى نفس الوقت ، كـان صياغ الذهب والفضة كغيرهـم من أصحـاب الحرف قد انتظموا فى نقابات خضعـت لإشراف مسئول السوق Logistes وكان عليهم إعلانـه بما لديهم من المعدن كما حدث من نقابة صياغ أكسرنخوس .

وكـان هنـاك وزن من أوزان الـذهب وهو الـوزن الخاص يطلق عليـه وزن صُيـاغ الذهـب وهو أقل قليلًا من الوزن المعتاد بما يقرب من ٥ , ٢ قيراط على الصولد ، إذ عادة تضـاف إليه نفقات الجمع ونفقات البنك[٣] .

ولقد اهتم الصياغ بصناعتهم فصنعوا من الـذهب والفضة أشكالًا عدة ، فصنعوا قلائد وخـواتم وأقراط ومشابك على شكل عنـاقيد الذهب حبات والـزهور ، وصيغت

---

(١) صدر القسم فى ٣٠١ م .

(٢) P. Oxy. 311.

(٣) P. Oxy. 2002. بالنسبة لأوزان الذهب أرجع للفصل الخاص بذلك .

فى أشكال مسيحية فصنعوا صلبان ذهبيــة وأيقونات على شكل العذراء والمسيح ، وكان قيمة المصــوغات يتوقف على وزنها وصياغتهــا فبيعت قلادة ذهبية بثمن ١٥ صـولد إلا ربع وعُقد يزن ٤ قراريط بصولـد وخاتم ذهبى بثمن ٨ قراريط وحلقتين بثمن ٢ صولد وتاج ذهبى بصولد[١] .

وصنعت من الفضة أكـواب وشمعدانات فضيــة ومباخر إلى جـانب الحلى ، ولقد عثر على عـدد من المصنوعـات الفضية والـذهبية محفـوظة بالمتحف القبطـى وعدد من المتاحف الأخـرى ، أما النحاس والحديد والبرونـز والقصدير فقد اشتهـر المصريون منذ القـدم بمقـدرتهم على سبكهـم واستخـدمـوا فى أغـراض مختلفــة ، فبعضهـا دخل فى الأغراض المعمارية كالحديد والقصديـر والنحاس الذى صنعت منه المواسير والصنابير التى استخدمت فى الحمامات إلى جانب أنابيب من الرصــاص المطلية بالقصدير ولقد بلغ وزن الرصاص والقصدير الذى بيع لإعداد أنابيب أحد الحمامات ١٢ رطل رصاص و ٣ قصديـر[٢] وأصـدر عـامل الرصــاص إيصــالًا بقيمتـه سُلم إلى Logistes مسئول الأسواق ، وفى بـردية تتعلـق بإنشاء حلبـة سباق استخـدم تراب حـديد وزنـه ٢٢ مينا وقيمته ٢٠٠ درخمة، ولقد[٣] اختصت كل طائفة تعمل بمعدن معين بنقــابة فهناك نقابة الحدادين ونقابلة صانعى النحاس[٤] وكان يدخل فى اختصاصهـا معدن البرونز أيضًا ، فقد دفعت نقابة صانعى النحــاس فى أكسرنخوس « البهنسا » إلى مسئول السوق بأن ما لديهم خلال شهر بلغ ١٠ أرطـال برونز وعمال الرصاص[٥] والقصدير انتظموا فى نقابة كان لها أفرع مختلفة فى أكسرنخوس « البهنســا » وأرسنوى » الفيوم وهيرا قلنيوس وكذلك كان لنقابة الحدادين أفرع فى الفيوم وأفروديتو « كوم أشقوة » وأكسرنخوس « البهنسا »[٦] ولقد دفعت نقابة الحدادين وعمال البرونز عن طريق نقابتهم ضريبة مقدارها ٦ صولد ،

(١) P. masp. 10146.
(٢) P. Oxy. 915, 135.
(٣) Milne. P. Oxy. 915, 918.
(٤) Op. Cit. P. 259.
(٥) P. Oxy. 1657.
(٦) P. Masp. 67143-P. Oxy. 1289.

واستخدم البرونـز والنحاس فى صناعة الأوانى المنـزلية ، فقائمة جنـدى هى عبارة عن حقيبـة برونـزية جمع فيهـا الأدوات التى يستخدمهـا فى طعامـه وكلها من البرونـز ومن الواضح أن الـدولة هى التى قـامت بتسليمها إليه لأنـه ورد ذكر حقائب مشـابهة لجنود آخرين وتضمنـت وعاء طعام عميق ومعلقـة وأطباق لـلأكل ، ووعائين للطعـام ووعاء للسمك المملح وكانت الحقيبة بمحتوياتها تزن ٢٤[١] رطل برونز .

وكانـت أثمان الأدوات البرونزية ميسـورة لعامـة الشعب ففى القرن الـرابع بلغت أثمان ٢٤ كوب ١٢ ميراد ، و ١٣ كوب كبيرة ٠٣٤ , ١ وسكينة ٣٠ ميراد و ١٥ مقص[٢] ٢٥ ميراد ومقصين كبار ١٥ ميراد وصنعت المسامير والمفاتيح من الحديد .

واستخدم النحـاس والبرونز فى الشمعـدانات والمسارج وجـرى زخرفتهـا بنقوش مفرغة وبـارزة لطيور وحيوانات بل وأشكال آدميـة ، وصنع من البرونز أوانى جميلة على شكل زهرة اللوتس وعلى شكل رمانة ووجـدت فى أطلال حصن بابليون تمثال لنسر من البرونز يبسط جناحيه ويقف شامخًا فوق قرن البركة وهو يعود للقرن الرابع .

ولقد صنعت صنوج من النحـاس استخدمت فى الطقوس الدينية كـذلك قوارير مينـا ورغم أن غـالبيتهـا صنع من الفخـار فإنـه قد جـرى العثـور على عـدد منهـا من النحاس، واستخدم النحـاس أيضًا فى صناعة القدور وكـان لها أغطية على شكل طيور وحيـوانات وبيعت الـواحدة بثـلاث قـراريط ، كذلك صنعت المكـاييل والموازين من النحـاس ، أما الحديـد فـاستخدم فى الأدوات الخاصـة بـالـزراعة كـالفأس والشرشرة . واشتهرت الإسكندرية والفيوم بصناعتها المعدنية وتهافتت دول أوروبا حتى شبه الجزيرة الإسكندنافية على الحصول على القدور النحاسية المصنعة بمصر .

كذلك اشتهرت مصر بسيوفها ورماحهـا وحرابها المصنعة من الحديد والبرونز وفى إدفو اكتشفت سهام وسيـوف برونزية وذكـرت أنواع أسلحة فى قائمـة رهونات واشتغل

---

(١) P. Oxy. 1658.

(٢) P. Lond. 1405, P. Oxy. 11264.

عدد من المصريين بتجارة[1] السلاح والدروع ، وذكر أحد المؤرخين أن الأسلحة المصرية صـدرت لكل العالم ، وإن كـانت صناعـة السلاح قـد بدأت فى الانهيـار خلال القـرن السـادس ولقد أرسل أسلحـة لقـورنيه لمواجهـة المغيرين ولكن وصف بأنها غير جيـدة الصنع ، ولقد بيعت أسلحة أجنبية فى أسواق أكسرنخوس فى القرن الخامس[2] .



(١) Milne: Op. Cit. P. 260.

(٢) Milne: Op. Cit. P. 260.

الباب الثالث

التجـــــارة

أولاً - التجارة الداخلية :

١ - طرق التجارة الداخلية .

٢ - مناطق المكوس الداخلية .

٣ - النقل الداخلى .

٤ - النقل البرى - النهرى .

٥ - نقل شحنة القمح .

٦ - الأسواق الداخلية .

ثانيًا - التجـارة الخارجيـة :

١ - الاسـكندرية .

٢ - التجارة مع ولايات الامبراطورية .

٣ - التجارة عبر البحر الأحمر .

٤ - الموانئ المصرية على البحر الأحمر .

٥ - تجارة البحر الأحمر ودور الأحباش والعرب .

٦ - الواردات عبر البحر الأحمر .

٧ - الرسوم الجمركية على التجارة .

٨ - المصارف والبنوك .

٩ - العمـلة .



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التجـــــــارة

تمتعت مصر بمركـز تجارى هام جعل لها مكانـة فريـدة فى التجارة العالمية خلال العصرين الرومانى والبيزنطى .

ولم يكن النشـاط التجـارى خـلال العصر البيـزنطى مقصـورًا على مجال التجـارة الخارجية بل إن الحركة التجـارية الداخلية كانت لا تقل أهمية وازدهـارًا فيذكر استرابون أن صادرات مصر فاقت وارداتها[1] .

وعـدت مصر آنذاك من الـدول القلائل التى تستطيع الاكتفـاء الذاتى بما تنتجـه وإن عـانت نقصًـا فى الأخشاب والمعـادن واتخذت تجارة البحـر المتوسط مسـارهـا من الإسكندرية إلى داخل البلاد عن طريق الميناء الخاص بها والواقع على بحيرة مريوط عبر محطة المكس فى سيخيديا (كوم النشو شرق كفر الدوار) .

أما تجـارة البحـر الأحمـر فكانت تنُقَـل أولًا عـبر ميناء ميـوس هرموس « رأس أبـو شعـز قبلى » وميـناء بـرنيقـة (مـدينـة الحراس) إلى مـدينـة قفط[2] وهيرموبـولس «الأشـمونين » إلى أن أنشأ « هـادريان » مدينته أنطـونيوبولس « الشيخ عبـادة » فتحول إليها طريق التجارة فأصبح الطريق من ميوس هيرموس إلى أنطونيوبولس ، وإن كانت القلـزم قد غـدت خـلال العصر البيزنطى أهـم موانئ البحـر الأحمر . واهتمت الإدارة البيزنطية بتعبيد الطرق وإقامة محطات المكوس الداخلية فى طيبة وهيرمونيثوث (أرمنت) وهيرموبولس « الأشمونين » والفيوم وسيناء وسخيديا، كذلك قامت بتنظيم حركة النقل عبر النيل وإقامـة محطات مكـوس نهرية فى ممفيس[3] (ميت رهينـة) وحددت أسعـار

---

(١) استرابون فى مصر ، ترجمة وهيب كامل ص ٧٦ .

(٢) Milne: Op. Cit. P. 1962.

(٣) P. Oxy. 1659, P. Flor. 335.

الشحنات وأجور العاملين فى النقل البرى والنهرى وسطرت على نقاباتهم وخاصة فيما يتعلق بنقل الأنونا إلى الإسكندرية .

وكان لكل مدينة سوق تجارى تعرض فيه بضائع شتى مصرية الصنع وأجنبية ولقد انتظم التجار أيضًا فى نقابات[1] خضعت لإشراف مسئولى الأسواق .

أما عن حركة التجارة الداخلية فكانت الإسكندرية بحق لؤلؤة البحر المتوسط وأهم موانيه منذ نشأتها وخلال العصرين الرومانى ثم البيزنطى وطوال تلك الفترة التى امتدت قرون لم تفقد مكانتها بل ازدادت أهميتها يومًا بعد يوم وتضاءلت أمامها أهمية الموانئ الإيطالية مثل بيتولى وتحولت إليها الحركة التجارية فى الامبراطورية بسبب حاجة بيزنطة إلى قمح مصر وتجارة الشرق.

ولم تكن الإسكندرية الميناء المصرى الوحيد فهناك عدد من الموانئ الهامة على طريق تجارة البحر الأحمر مثل القلزم، وميوس هيرموس « رأس أبو شعر » وبرنيقية ولكن فاقتها الإسكندرية شهرة ومكانة ، فكانت بضائع الهند والصين والشرق الأقصى عامة تمر بها فيأتى لها الحرير الغفل من الصين، والتوابل والأعشاب وخشب الصندل من الأقاليم الهندية والمر والعطور من اليمن، وكان جزء من تلك المواد الخام يتم تصنيعه فى الإسكندرية[2] ويرسل إلى الغرب بعد ذلك كالأعشاب الطبية والعقاقير والأحجار الكريمة وجزء آخر يرسل مباشرة لموانئ القسطنطينية ومدن الغرب بعد دفع رسومه الجمركية[3] بل أن بيزنطة دفعت جزءًا من أثمان تلك البضائع المستوردة من الشرق فى صورة منتجات صناعة مصر من المنسوجات والبردى وزجاج الإسكندرية الشهير[4] .

ولقد سارت الإدارة البيزنطية على نفس النهج الرومانى السابق فى دعم طريق مصر التجارى إلى الشرق وإخضاع المدن والدول التى تقع موانيها على طول الطريق

---

(١) P. Oxy. 1331.

(٢) روستفتزف : تاريخ الامبراطورية الرومانية - ترجمة زكى على ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٣) ستفن رنسمان : الحضارة البيزنطية - ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ص ١٩٦ .

(٤) P. Oxy. 2058 - 183.

إلى الهند أو التحـالف معها كـاليمن والحبشة وهذه السيـاسة اتبعها أبـاطرة بيـزنطة من «قسطنطين » إلى « جستنيان » وخاصة مع ازدياد الطلب على الحرير .

ولم تكن تجارة مصر الخارجيـة مقصـورة على تجارة الشرق الأقصى بل كـان هنـاك جانب آخر لا يمكن إغفاله وهو تجارة مصر مع بيـزنطة وولاياتها فقام تجار الإسكندرية بـرحلاتهم إلى مـدن الامبراطـورية المختلفـة فظهر التجـار المصريـون فى صقلية وبـلاد الغال[1] وبريطانيا وإيطاليا وأسبانيا[2] .

وتحدد قائمة « دقلديانوس » تعريفة النقل مـن الإسكندرية إلى نيكوميديا وأكوبليا وصقلية وأفسوس وسالـونيكا ، وكان أهم ما يصدر لتلك الدول هـو منتجات الصناعة المصرية والقمح بعد استيفاء الأنونا .

أما الضريبة العينيـة المتمثلة فى شحنة القمح (الأنونـا) المصدرة إلى القسطنطينية فكانت من أهم الأمور التى تشغل الدولة البيـزنطية وسخرت لها العديد من الأجهزة بل تحمل مسئولياتها والى الإسكندريـة والقسطنطينية وليس أدل على أهميتها أنها حين تأخر شحنها ٤٠٨م قام شغب فى القسطنطينية[3] .

ولقد فرض على والى الإسكندريـة غرامة مقدارها صولـد على كل ٣ أردب فى حالة تأخير الشحنة .

وازدهرت حركة التجارة الداخليـة نتيجة لحركة التصنيع التى شهدتها الإسكندرية والمدن فى الأقـاليم واستهلك جزء من نتـائج تلك الصنـاعات داخلـة كـالمنسوجـات والبردى والفخـار والزيت . كـذلك وجد جـزء من التجارة الخارجيـة طريقـه إلى داخل مصر فذخرت أسـواق المدن ببضائع مصرية وأجنبية ، فوجـدت فى أسواق أكسرنخوس بضـائع وصفت فى البرديــات بأنها بضـائع أجنبيـة كـالأسلحـة والثيــاب الـدلماشيـة والطرسوسية[4] .

(١) P. Oxy. 1924, P. Lond. 1254.
(٢) P. Oxy. 1924 - 1962.
(٣) Bury: Later Roman Empire P. 217.
(٤) P. Oxy. 1026.

أما بالنسبة للمواد الغذائية فإن مصر كادت تستطيع سد احتياجاتها الداخلية ، ولم يرد ذكر لاستيراد خارجي إلا في بعض الأنواع الجيدة من زيت الزيتون والنبيذ[1] .

ولقد انتظم جميع التجار في الأسواق وفقًا لنوعية تجارتهم في نقابات خاصة لكل طائفة تحمل رؤساؤها المسئولية أمام الدولة متمثلة في مسئولي الأسواق .

ولقد اتخذت التجارة الداخلية مسارها عبر طرق برية مستخدمة الدواب حيث تكونت رابطة لسائقي دواب الحمل ، كما اتخذت مسارا آخر عبر النيل وهو الغالب وهؤلاء انتظموا في نقابة الملاحين[2] النهريين . ولقد اهتمت الدولة بالطرق الداخلية اهتمامًا كبيرًا وأقامت حاميات عسكرية عند الطرق الرئيسية وفي نفس الوقت أقامت مناطق مكوس على التجارة وفي البعض الآخر على التجارة ومرور الأفراد .

الطرق التجارية الداخلية ومناطق المكوس :

اهتم الرومان منذ عهد « أغسطس » بتعبيد الطرق وإقامة محطات السقاية والحراسة على طول الطرق البرية والنهرية ، وأهم تلك الطرق ما كان يمتد من ميوس هرموس « رأس أبو شعر قبلي » وبرنيقية حيث كان يصل جزء كبير من تجارة البحر الأحمر مخترقًا الصحراء إلى قفط ثم هيرموبولس « الأشمونين » حيث كانت توجد محطة مكوس تعد من أهم محطات المكس الداخلي إذ تقع بين خط التقسيم بين طيبة ومصر الوسطى .

وقد وقعت حامية عسكرية عند ميوس هرموس « رأس أبو شعر قبلي » منذ العصر الروماني لحماية طريق القوافل من المغيرين ووضعت سرية عسكرية Cohorro في هيرموبولس لنفس الغرض[3] .

وبعد إنشاء « هادريان » لمدينة أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » قام بتحويل طريق

---

(١) P. Oxy. 1924 - 1862.

(٢) نظم عملهم قانون ثيودسيوس C. Th. XII. 5.1, 2.

(٣) Maspero: L'organisation Militaire de 1 "Egypte Byzantine. P. 42.

التجارة الهندية من برنيقيـة وميوس هرموس « أبـو شعر قبلى » إلى أنطونيـوبولس وأقام محطـات حراسـة ومحطات للتـزويد بالمـاء ، تم إعدادهـا قبل وفاتـه ، وبذلك فقـدت «هيرمـوبولس » أهميتهـا كمحطة مكس رئيسيـة وإن لم تفقـد أهميتها التجـارية ، فلقـد ذكرها أميانوس فى القرن الرابع كواحدة من أغنى مدن العالم[1] وأصبحت المكوس تجبى فى أنطونيوبـولس « الشيخ عبادة » وقد أعفى هادريان سكـانها من ضريبة المكوس على البضائع القـادمة لمدينتهم ، وكـانت هناك محطة للمكـوس عند مـدينة قفط[2] خاصة بالبضـائع ومرور الأفراد على حد سـواء ، واستمرت الإشارة إليهـا فى العصر البيزنطى ، ولقد أنشىء مركز للمراقبة التجارية فى مدينة هيرمونثيوث « أرمنت » تتبع إقليم طيبة .

وفى الفيوم أقيمت محطة مكـوس خاصـة بالتجـارة القـادمة من الواحـات إلى الفيـوم وأيضًـا للتجـارة الصـادرة من الفيـوم عبر النيـل فى طـريقها لمصر الوسـطى ، كذلك كـانت سـيناء تعـد محطة مكس للمتـاجر القـادمة من جنـوب الجزيرة العـربية متجهة إلى النيل[3] .

أمـا تجارة الإسكنـدرية الـداخلية فى قلب مصر والبضـائع المصرية الـذاهبـة إلى الإسكندرية فكانت تمر بمحطـة المكس فى سخيديا[4] « كوم النشو شرق كفـر الدوار » وذكر « استرابون » أنها تبعد عن الإسكندرية بمقدار أربعين سيخينوس[5] ، وبها مرسَى المراكب ذات الغرف التى يعبر عليهـا الحكام مصعدين إلى منطقة مصر العليـا ، وهناك أيضًـا محطة مكس على البضـائع الهابطة إليها من الإسكندرية وأيضًـا القادمة من داخل البلاد إلى الإسكندرية ولذلك سميت بالقنطرة « سيخيديا » .

---

(١) Ammiani Marcellini XXII 6-43-41.

(٢) Milne: Op. Cit. P. 162.

(٣) P. Oxy. 650.

(٤) استرابون فى مصر : ترجمة وهيب كامل ص ٧٦ .

(٥) الإسخينوس: الأربعين أسخينوس ، ٢, ٤٧٥ كم .

هيرودت يتحدث عن مصر – ترجمة صقر خفاجة ص ٨٨ .

وكان ميناء ممفيس النهرى « ميت رهينة » يعد منطقة مكس نهرية ورد ذكرها فى العديد من البرديات التى تتعلق بالنقل النهرى .

المكوس :

أما عن الإدارة الخاصة بالمكوس فتولاها موظف يلقب « الأبارك Alabarch »[1] وكان مسئولًا عن المكوس الداخلية والخارجية ويشرف على التجارة الداخلية مع الإسكندرية وسائر القطر ، وكان هناك أكثر من « الأبارك » وكان لكل دوقية « الأبارك » فإقليم طيبة كان له « الأبارك » ككل ، فى نفس الوقت كان لمدينة أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » الأبارك التابعة له لأهميتها التجارية[2] .

أما قيمة المكوس التى كانت تجبى فقد اختلفت وفقًا لنوع الشحنة وكميتها وكانت تبلغ فى المتوسط من ٢ : ٣٪ من قيمة الشحنة كما فى الفيوم وأضيفت إلى كل شحنة إلى جانب المكس عدد آخر من الضرائب ، فمن واقع البرديات كانت تضاف أجور المراقبين وموظفى البنوك فأحصى الشَحَنَة الذين يقدرون قيمتها وضريبتها وأجور الوسطاء (وهم يشبهون مستخلص الجمارك حاليًا) والحراس ونفقات تخزين الشحنة إذا مكث فترة قبل نقلها بالإضافة إلى أجر للكاتب الذى يكتب الإيصالات الخاصة بالسداد . كذلك قدر ثمن للإيصالات الصادرة ، وفى النقل البرى أضيفت مبالغ مقابل أعباء حراسة الطريق تسمى أعباء الصحراء .

وفى ممفيس[3] وهى محطة مكوس نهرية وصلت شحنتا قمح ونبيذ على أحد المراكب وتذكر لنا أحد البرديات قائمة المحاسبة على النحو التالى :

« حسابات زورق نهرى يحمل ٥٥ أردب قمح ٤٤ درخمة ، نفقات النقل ٤ درخمة لفحص البضائع ، ٤ درخمة للجمرك ، ٤ درخمة لمسئول البنك ، درخمة للوسيط ،

---

(١) الباز العرينى : مصر البيزنطية ، ص ١٢٩

(٢) P. Oxy. 1650.

(٣) ذكر النقل النهرى فى العصر الرومانى والبيزنطى فى البرديات .
P. Oxy. 1650, 51, 53, P. Flor, 335.

درخمة للصراف ، ١٤ درخمة لعامل الدفة ، ٤ أوبل لحارس الأرض والزورق ، ٤ درخمة للكاتب لكتابة الإقرار الجمركى ، درخمة للإيصال ، ومجموع ما دفعته الشحنة ٩١ درخمة ، ويبدو أن المكوس دفعت على القارب والشحنة كما هو واضح فى المثال السابق .

ووصلت شحنة أخرى كانت تحمل فول إلى نفس الميناء جرى تحصيل ضريبة مكس عنها مقدارها ٨ درخمة على كل ١٠٠ أردب ، وفى إقرار آخر ذكرت نفقات تخزين ويبدو أن السفينة قد تأخرت فى المدينة فجرى تخزين شحنتها فى أهراء الميناء واستتبع هذا جباية ضريبة أرضية ، ولقد ورد فى أحد الإقرارات ذكر ضرائب لموظفين كان عملهم يتعلق بالإشراف والمراقبة ويبدو أنهم أعضاء بالمجلس البلدى فوردت أسماء مسئولى البنوك Penefectari والعشرة الأوائل Decurian ، ومن الواضح أن عملهم فى المحطة تحول إلى مايشبه أعمال الشرطة ، ولقد اختلفت المكوس وفقًا لنوعية الشحنة فتقاضت الدولة عن ٤٠٠ جرة نبيذ[1] مبلغ ٣٠٠ درخمة و ٤ ½ أوبل ، وعلى ٥٠٥ أردب قمح ٤٤ درخمة ، وعلى ١٠٠ أردب فول ٨ درخمة .

أما عن النقل البرى عبر الصحراء فدفعت أعباء للصحراء وفى بردية فى طيبة جرى نقل شحنة شعير بالجمال عبر الصحراء ثم حُملت إلى الميناء النهرى حيث نُقلت بعد ذلك إلى الإسكندرية بالسفن وكان تكاليفها كما يلى[2] :

« من أجل قارب كرينون ٢٩٩ درخمة[3] ، أعباء الصحراء ٢٧٠ درخمة ضريبة التاج واحد تالنت ، ٨٩٧ درخمة أجور الحمالين ٢١٦ درخمة ، أعباء الصحراء ١٢ درخمة ، شحن الشعير للإسكندرية ٥١٨ درخمة ، أعباء الصحراء . أما فى قفط فقد جرى دفع مكوس على مرور الأفراد واختلفت الضريبة وفقًا لمهنة الشخص ففرض على المجدفين على سفن فى البحر الأحمر ١٠ درخمة ، البحارة ٥ درخمة قادة السفن ٥ درخمة ،

---

(١) P. Oxy. 1651.

(٢) P. Oxy. 1652.

(٣) عن الدرخمة والتالنت راجع الفصل الخاص بالعملة .

الحرفيين٨ درخمة، النساء الداخلات إلى إقليم طيبة٢٠ درخمة، زوجات الجنود٢٠ درخمة، وأعجب ما فى الأمر أنه فرض على الداعرات ١٠٨ درخمة ، والقوافل ١٠ درخمة[١] .

أما الدواب فكان يؤخذ عن الحمل أوبل واحد وعن الحمَّار ٢ درخمة وعن العربة المغطاة ١٠ درخمة ، ولقد استخدمت العربات ذات العجلات على نطاق ضيق فى النقل .

أما السفن فقد أخذ عن السفينة ذات الدفة ٤ درخمة وعن ذات الشراع ٢ درخمة بل أخذوا مكوسًا على الجنازات الذاهبة لأطراف الصحراء مقدارها ٤ درخمة ، هذا فيما يتعلق بالجمارك أما أجور النقل العادى ووسائله فقد تعددت .

النقـــل الداخـلى :

استخدمت الدواب فى النقل عبر الطرق البريـة ولقد استعملت فى بعض الأحيان عربات مغطاه لنقل المسافـرين ، وكان النقل البرى مقصورًا على المسافات القصيرة بين القرى ، وفى المناطق التى يتعذر فيها النقل عبر النهر وفى الطريق الصحراوى من ميوس هـرموس إلى قفط وأنطـونيـوبولس « الشيخ عبـادلة » وكـان من المألـوف فى المسافـات الطويلة أن ينتقل المسافرون فى شكل قافلة .

واستغلت الخيل والحمير والبغـال فى النقل وإن كـان استخدام الخيل على نطـاق ضيق إذ استعملت فى حلبات السبـاق أكثر من استخـدامها[٢] فى النقل ، ولقـد انتظم أصحـاب دواب الحمل والمكاريـة فى نقابـة ، وهذه النقـابة كل أفـرادها من الطبقـات الشعبية وكـان الهدف منها أصلاً إجبارهم على تسخير دوابهم فى البريـد الدائم Curus public وبدايـة تنظيمهم يعود لعهد هـادريان ثم وضعت فى عهد كل من أنطـونيوس بيـوس والإسكنـدرسفيريـوس الأسس التى سـاروا عليهـا حيث أخضعـوهم لإشراف موظفى البلدية وأصبح العمل فيها عن طريق الإلزام[٣] والوراثة .

---

(١) Milne: Op. Cit. P. 162.

(٢) P. Oxy. 922.

(٣) The record of civilization sources and studies. P. 482.

ولقد حـدد مرسـوم « دقلديـانوس » أسعـار دواب الحمل والمكاريين وفقًـا للميل ووزن الحمولـة ، فالنقل بالنسبـة للأفراد عن الميل ٢ دينـار وأجر نقل البضائع فى عـربة حمولتها ١٢٠٠ رطل ٢٠٠ دينار ، والجمل الذى يحمل حمولة ٦٠٠ رطل ٨ دينار ، وأجر حمل الحمار عن الميل ٤ دينار[١] ؛ ولكن لم يستمر الالتزام بهذا القـانون إذا جرى التأجير وفقًـا لـرغبـة صاحـب الدابـة والمكـارى واختلفت من فترة لفترة ، ولقـد ورد فى بـرديـة استخـدام حمارين فى نقل دريس من شونـة من قـرية إلى قـرية أخـرى فاستأجـر الحمار بدرخمة يوميًا[٢] أما المكـارى فحصل على درخمة و ٥ أوبل ، أما العمال المستخـدمون فى حـزم الربط و إعـدادها للنقـل فحصل كل منهم على ٣ درخمة و٣ أوبل ، ولقد تقـاضى المكاريون أحيـانًا أجورهم عينا مقابل العمل الدائم فحصل أحـدهم فى القرن الربع فى هيرموبولس « الأشمونين » على ٢٢ أردب قمح لعمله لمدة ستة أشهر ، وجرى استخدام بعضهم لمدة عام كـامل وخاصـة فى الضياع الكبرى كضيـاع أبيون فثلاث مـن سائقى الجمال أخذوا ٥ , ٤ صولـد و ٢٥ , ١١ قيراط و ٤٨ أردب قمح مقابل عملهم فى النقل فى الإقطاع ، وفى القرن السابع حصل مكارى حمير على أجر سنوى ٥ , ٠ صولد[٣] .

النقل البرى النهرى :

كـان وضع العاملين فى النقل النهـرى أفضل من أولئك العـاملين فى النقل البرى وكانت تضمهم نقـابة الملاحين النهريين Nautae وكـان فى إقليم رابطة أو نقـابة تتـولى أمورهم وكـان عملهم فى نقل الأنونـا عن طريق السخـرة ، أما بـالنسبة لنقل البضـاعة العادية والأفراد فكان وفق عقود وأجـور يحددها مالك القارب ، ولقد أصبحت مهنتهم من المهن الوراثية فى العصر البيزنطى ، ولقد امتلك عدد من الأفراد قوارب استخدموها فى النقل الداخلى وبعضها خصص للنزهة فى النيل تسمى Lusariae[٤] .

---

(١) Diocletian's Edict on Maximum price from record civilization P. 464 - 474.

(٢) الدرخمة = ٧ أوبل. P. Oxy. 1051.

(٣) P. Oxy. 1911.

(٤) C. Th. XIII V -1, V - 2.

كذلك امتلكت الكنـائس قوارب لنقل منتجات أراضيهـا عبر النيل إلى الأسـواق أو المشترين فقام قس من بنتـابولس بشراء كمية نبيـذ من رهبان دير فى هيرموبـوليتا فى طيبة بشرط تسليمهـا منهم فى الإسكنـدرية ، وامتلكت كنيسـة الإسكندريـة ١٣ سفينة استخدمتها فى النقل الداخلى غير السفن الخاصة بالملاحة البحرية .

وكـان لا يسمح لشخـص بممارسـة تجارة النقل النهـرى إلا بعـد الحصـول على ترخيـص من الإقاليم التـابع له فعليـه أن يقدم طلبا رسميـا إلى كاتب المدينـة ثم يجرى التصدق عليه وبعد ذلك[١] يسمح له بممارسة العمل .

ويبلغت تكـاليـف الشحن عـادة حـوالى ١٠٪ من ثمـن الشحنـة وإن وصلت فى إحدى البرديات إلى ٣٣٪ من قيمتها وكانت تلك النسبة تعد من النسب الباهظة .

وقد أخذ على ٥٥٠ أردب قمح ٤٤ درخمة ، وعلى ٣٠٠ جـرة نبيذ ٣٦ درخمة وأجر قـارب لنقل أفـراد من أكسرنخوس « البهنسـا » إلى الإسكنـدريـة بـ ٢ صـولـد إلا ١٢ قيراط[٢] .

وبعض الإيجارات جمع بين الأجر النقدى والعينى ، فتم تأجير قارب فى مقابل ١٠ صولد إلا ٥ قراريط بالإضافة إلى ٤٠ كيلو قمح[٣] .

وكان عدد من ملاك السفن لا يقوم بقيـادتها بنفسه بل يعهد بها إلى بحارة يعملون لحسـابه وحصل خمسـة مـلاحين على أجر شهـرى مقـداره ٥ صولـد إلا ٥ , ٤ قيراط ، ووصف شخص بأنه مرشد القارب الهلينى الذى يخص ورثة بيرو .

وبعض ملاك القوارب عمـد إلى تأجيرها لفترة طويلة وكان يذكـر عادة فى العقود حجم وسعة السفينـة ، والقوارب النهرية عامـة كانت أقل فى حمولتها من البحـرية فقام رجل من مدينة أكسرنخوس « البهنسا » بتأجير قارب لمدة خمسين عامًا[٤] لرجلين مقابل

(١) P. Oxy. 1048.
(٢) P. Oxy. 1053.
(٣) P. Oxy. 149.
(٤) P. Oxy. 2136.

٣٠٠٠ تالنت و ٣٠٠٠ درهمة ، والوثيقة تتضمن شروط التعاقد[١] فنصت على تأجير القارب بكل معدانه وأشرعته وذكرت سعة القارب وتعهد المالك فى حالة إخلاله بشروط العقد بدفع غرامة للمستأجرين ولخزانة الدولة ، وأجر قارب آخر نفس المدينة فى القرن السادس لمدة سنتين بـ ٤٨ صولد[٢] .

ولقد دفع فى بيع أحد القوارب الصغيرة فى القرن السادس ١٩ صولد[٣] وكان صاحب الشحنة يسلمها لقائد السفينة بعد وزنها والتأكد من نوعها ويعطيه الأخير إيصالاً بذلك ويتعهد بضمان سلامتها خلال النقل وأحيانا كان التاجر يصاحب شحنته فان لم يفعل فعلى قائد السفينة الحصول على إيصال من المستلم يؤكد الاستلام .

نقل شحنة القمح :

ويتصل بالنقل الداخلى أمر شحنة القمح المرسلة إلى القسطنطينية والشحنة الأخرى المرسلة إلى الإسكندرية ولقد سخرت لصالحها جميع النقابات الخاصة بالنقل .

وفى عام ٣٣٢ م قرر « قسطنطين » ارسال قمح الأنونا إلى عاصمته الجديدة ولقد اشترك وتحمل مسئولية نقل هذه الشحنة الضخمة التى بلغت فى زمن « جستنيان » ٨ مليون أزدب عدد من الموظفين بدءً بوالى الإسكندرية وحكام الأقاليم وانتهى عند مسئولى الأهراء والجباة وموظفى البنوك والملاحظين وأعضاء السناتو ونقابات النقل المختلفة مثل أصحاب السفن والملاحين ورابطة أصحاب دواب الحمل .

وكان هناك مراحل عدة يمر بها منذ أن يتم تجميعه فى الأهراء إلى أن يصل الى أهالى القسطنطينية ، وكان يوزع يوميا فى القسطنطينية ٨٠ ألف رغيف[٤] وكان أى تأخير فى وصول تلك الشحنة يؤدى لنشوب الثورة فى المدينة كما حدث عام ٤٠٨ م حين عجز والى مصر عن إيجاد السفن الكافية للشحن فحدثت مجاعات وقام غوغاء المدينة

---

(١) P. Oxy. 1053.
(٢) P. Oxy. 149.
(٣) P. Oxy. 1796.
(٤) Johnson Op. Cit. P. 239.

بإحراق منزل أنتميوس والى القسطنطينية[1] ، واضطر الوالى بمعاونـة السناتو إلى تدبير قدر من الغلال من الـولايات الأخرى لإرضاء الجماهير الجائعة . ولقد امتـدت مسئولية الإشراف على قمح الأنونا منذ القرن الرابع ووفقا لقانون ثيودسيوس C.Th. XIII. 5,23 إلى والى القسطنطينية .

أما المسئولية المباشرة فقد أُنيطت بـوالى مصر منذ العصر الرومانى فكان والى مصر مسئولاً عن نقل الأنونا عبر النيل ، أما نقلها لروما عبر البحر الأبيض فقد تولاه موظف يُطلق عليه لقب والى الأنـونا . ولقد أدت تنظيمات « دقلديانـوس » إلى فصل الأقاليم ، ولكن والى الإسكنـدريـة مـارس نوعـا من السيطـرة على الضرائب العينيـة فى الأقـاليم الأخرى ، وفى ٣٤٩ م ظهـر فى الوثائق مـوظف لقب بوالى أنـونه الإسكندريـة ولا تقدم المصادر ما يفيـد فى تحديد عمله ، هل يتعلق بـالانونا المقررة لمدينة الإسكنـدرية أو نقل الأنونا عامة القسطنطينية .

ولما أصبحت مصر دوقيـة منفصلة[2] أوكل لـولى مصر الذى حمل لقب أجسطـال بمعنى عظيم أمر الإشراف على نقل ضريبـة القمح وفقا لقانون « ثيـودسيوس » الصادر فى ٣٨٦ م وظلت هذه التنظيمات سـارية إلى عهد « جستنيان » الذى قـام بإعادة تنظيم الإدارة الخاصة بها وإن ظلت فى يـد الدوق الأجسطال ولقد فرضـت ضريبة على الدوق مقدرها صولد على كل ٣ أرادب فى حالة التأخير .

أما المراحل التى مـر بها نقل القمح ، فالمرحلـة الأولى : تبدأ بنقلـه من الأهراء إلى سفن الشحن على النيل باستخدام الدواب ثـم نقله إلى الأهراء العامة ، الخاصة بعاصمة الأقاليم .

المرحلة الثـانية : نقله عبر النهـر من الأهراء العامـة الخاصة بالأقـاليم الى الأهراء العامة الخاصة بالإسكندرية فى نيوبولس Neopolis[3] تمهيدا لشحنه للقسطنطينية .

---

(١) Bury: History of the later Roman Empire. N.Y. 1958, P. 212.

(٢) P. Oxy. 1257.

(٣) P. Oxy. 2119.

المرحلة الثالثة نقله بالأسطول البحرى الأبيض إلى القسطنطينية

المرحلة الأولى :

بعد جباية جامعى الضرائب العينية لضريبة القمح ، يُنقل إلى الأهراء الخاصة بالولاية والتى تنتشر عبر الأقاليم ، وإشرف على أمرجباية ونقل القمح إلى القرن الثالث كل من Dekaprotoi[١] مسئول الاراضى و Sitologi وكان عملهما يشمل الاشراف على تحصيل وتخزين القمح ، وفى العصر البيزنطى حل محلهما موظفان آخران هما Epaetatae و Hypodectaeو Apodectae وإن ورد فى عدد من برديات القرن الرابع ذكر Sitologoi[٢] ، ولقد أصبح Upodectae مسئول عن جمع ضريبة النولون «نقل القمح » فقط وفقا للمرسوم رقم ١٣ الذى أصدره « جستنيان » وأصبحت تلك الوظائف عبئا إجباريا مع بداية القرن الرابع وإن كانوا قد تقاضوا أجرا ماليا يتفق مع مقدار ما يجمعون من الضريبة[٣] ، وكان القمح بعد ذلك ينقل من الأهراء الداخلية فى القرى والمدن الى ضفة النهر أو شواطئ القنوات لنقله عن طريق النيل إلى الأهراء العامة فى عاصمة الأقاليم ، وفى بعض المناطق التى يتعذر استعمال النهر ، ينقل إلى الأهراء عاصمة الأقاليم بالدواب .

وكانت بعض تلك الدواب تمتلكها الدولة وبعضها خاصة بالأهالى وسخر فى النقل ، والبعض الآخر كان يتبع رابطة أصحاب دواب الحمل ، وسخر هؤلاء دوابهم للعمل فى نقل الأنونا « ضريبة القمح » بأجر بسيط[٤] .

كذلك سخر الأهالى إن اقتضت الحاجة للعمل كسائقى دواب ، وكان هذا العبء من الأعباء التى سعوا للتخلص منه بشتى الوسائل ، إذ اعتبرت من المهن الوضيعة ، فشخص أوكل إليه العمل كسائق دواب وعين له السناتو اثنين لمساعدته ، تركاه وفرا ، فأرسل يلتمس من السناتو تدبير آخرين أو رفع العبء[٥] .

(١) Johnson: Op. Cit. P. 219. 241.
(٢) Milne: Op. Cit. P. 137.
(٣) Milne: Op. Cit. P. 137.
(٤) P. Oxy. 1049.
(٥) P. Oxy. 2131.

ولقـد فـرضت على المدن ضرائب لصـالح النقـل بـالـدواب ، ففـرضت فى «أكسرنخوس » ضريبة للنقل بالجمـارك ، وفى بردية أخرى تعـود لأواخـر القـرن الرابع أو أوائل الخامـس[1] فـرضت ضرائب على الأرض تختص بـالنقل بـالحمير والبغـال ، لصالح كل من الأنونا الأهلية « ضريبة القمح » والأنونا الحربية .

المرحلة الثانية :

تتضمن نقل القمح من الأهـرام فى الأقاليم الى الأهـراء الرئيسيـة عبر النيل ثم إلى أهراء الإسكنـدرية ، ولقـد تطلبت تلك المرحلة تنظيما خاصـا ، وتوزعت المسئـولية بين الإدارة المسئولـة عن تسليم القمح ووزنه وبين رؤسـاء السفن الذين كـان عليهم تسليم القمح وإيصاله إلى ميناء الوصول سالمًا ، وتولت هذه المسئولية نقابات الملاحين .

ولقـد كان هنـاك نقابتين وثيقتـا الصلة بشحن الأنـونا ونقلهـا هما نقابـة الملاحين النهريين Naute ونقـابة البحـارة Navicullarii والأخيرة كـان أرفع قـدرًا من الأولى وتـولاها أفـراد الأسر الثريـة ، ويتعلق عملهـا بالنقل البحـرى وعمل كلا النقـابتين[2] بالـوراثة والإجبار ، ولقـد نظمت قوانين « ثيـودسيوس » وضعهم وكان لتلك النقـابات أفرع[3] فى كل مكان .

والنقل عبر النيل كان يتم بـالسفن الحكوميـة والقوارب الخاصة بـالأفراد ؛ بل إذا دعت الحاجة يستعان بالقارب الخاصة بالنزهة Lusariae[3] وسفن كنيسة الإسكندرية وكانت الكنيسة تمتلك ١٣ سفينة خاصة بـالنقل النهرى إذ أن الأنونا « ضريبة القمح» والتى قدرت بـ ٨ مليون أردب قمح يجب أن تنقل خلال وقت الفيضان .

ومنـذ القرن الـرابع كـانت تعلق قـوائم بأسماء أصحـاب السفن،وقادة القـوارب الخاصة بـالنزهة التى دعا أصحـابها للاشتراك فى نقل القمح عن طريق السخـرة ، ولقد أيد قانون « ثيودسيوس » هذا الإجراء[4] .

---

(١) P. Oxy. 900.

(٢) روستفتزف : تاريخ الامبراطورية الرومانية ، ترجمة زكى على ص ٢٢١ .

(٣) P. Oxy. 1048.

(٤) Cod. Thead. VII. 17. de Leisoriis.

وكان عدد من السفن يتبع ميناء نيابولس Neapolis[1] وهى منطقة مستودعات الغلال بجوار الإسكندرية وذكر قبطان السفينة أن تحت أمرته ثلاث قوارب تتبع ميناء نيابولس بلغت سعتها ١٥,٠٠٠ أردب ، وذكر آخر[2] أنه قبطان الثمانية سفن التى تحمل ٤٠ ألف أردب ورغم أن القوارب الخاصة حمولتها محدودة فقد استعين بها ، وذكر شخص أنه يدير قارب لصالح مجموعة من الورثة بلغت سعته ٣٥ أردب واستخدم فى نقل القمح من المركز الجنوبى لأكسرنخوس « البهنسا » حيث سلم للأهراء الرئيسية فى الإقليم[3] .

وكانت السفن القادمة من جميع أنحاء الإقليم تجتمع فى الميناء النهرى الخاص بعاصمة الإقليم ومنه يتم نقلها إلى الأهراء فى نيابولس وكان أمر وزن الشحنة وتسليمها إلى القائد السفينة قد أوكل إلى مشرف الجباية Sitologi ، الذى كان يلاحظ الإجراءات ويرفع بعد ذلك تقرير بما تم للكاتب الملكى وكان قائد السفينة حيث يسلم مراقب الأسواق إيصالاً مثبت فيه أن الوزن وفقًا للمقياس المتبع فى الوزن وأن القمح نقى غير مخلوط بالتراب أو الشعير ومغربل ولم تتطرق له يد ، وعليه ذكر سعة السفينة وميناء الشحن وميناء الوصول وفى النهاية ذكر أنه تسلم الشحنة بناء على أمر الوالى والكاتب الملكى ، وكان الإيصال يكتب من ثلاث نسخ واحدة لمسئول السوق ونسختان لمكتب الوالى .

وإلى جانب مسئولية قائد السفينة على سلامة الشحنة فإنه عادة كان يرسل معه ملاحظين من القرى لنقلها إلى الإسكندرية والمحافظة على سلامتها عبر النيل ، وكان هؤلاء يختارون من القرى عن طريق الإجبار أيضًا فأصدر والى كينوبولس « الشيخ فضل» أمرًا إلى القرى لتعيين أشخاص لنقل القمح إلى الإسكندرية وسلم الأمر إلى أكومارخ « شيخ قرية » لإحضار من وجدت أسمائهم فى الكشف وإيجاد ضامنين لهم كذلك ألزم بعض أعضاء السناتو بمصاحبة[4] الشحن ، ولقد سعوا جميعًا للتهرب من

(١) P. Oxy. 2125.
(٢) P. Oxy. 254, 197, 1259.
(٣) P. Oxy. 1260.
(٤) P. Oxy. 2125.

هذا العبء حتى ولو فقدوا الضمانات التى دفعوها ، وقد تعرض أحدهم فى إحدى المرات للضرب والطرد من السفينة ، أما نفقات الشحن فقد تحملها المزارعون ودفعوا الضرائب ، فمن واقع بردية[1] تعود لعام ٣١٦ عن شحن قمح لبيزنطة وهراقليا تحمل المزارعون أعباء الشحن رغم أن الوثيقة سابقة لإنشاء القسطنطينية .

كذلك جبيت فى ضياع أميانوس ضريبة تحملها ٥٠ مزارع من مزارعيه وكان قائد السفن التى تنقل القمح يسلمها فى الأهراء فى نيابولس بإيصال .

المرحلة الثالثة :

بعد وصول القمح بالأهراء فى نيابولس Neapolis يجرى إعداده تحت إشراف الوالى للنقل إلى القسطنطينية وكان يعتمد فى النقل على نقابات البحارة وأصحاب السفن وكان عبء سلامة الشحنة يقع فى البداية على مسئولية نقابة البحارة ؛ ولكن رفع عنها تخفيفًا عنهم وإن أصبح مسئولية قائد الأسطول مع والى الإسكندرية كذلك رفع عن بحارة الإسكندرية السخرة التى تلزمهم بنظافة القنوات المائية .

وكان apodecte « مسئول جباية النولون » عند تسلمه لمقدار النولون يقوم بتسليمه لقائد السفينة حتى لا يتعرض أسطول القمح لأى تأخير ، وعادة تبدأ الشحنة رحلتها فى أغسطس أو سبتمبر .

ومن الممكن القيام بأكثر من رحلة وكان أخطر جزء فى الرحلة فى المنطقة الواقعة بين البسفور والدردنيل لعدم اتساع البوغاز ولأن اتجاه الريح معاكس لها ما لم تهب رياح جنوبية لدفعها ، ولهذا السبب أنشأ جستنيان إهراء فى تيندوس تسع قمح الأسطول كله فإذا تأخر هبوب الرياح العكسية أمكنه إفراغ شحنته فى حين يقوم أسطول آخر بنقله من تيندوس للقسطنطينية[2] ووفقًا لأقوال ملاحى البحر الأسود فإن الرياح الشمالية الشرقية نادرة الهبوب من مارس لسبتمبر .

(١) P. Oxy. 2114.

(٢) Johnson: Op. Cit. P. 157.

الأســواق الداخليــة :

كان السـوق أكثر أجزاء المدينـة أهمية وحيويـة ونشاطًـا وكان فى كل مدينـة سوق Agora يتوسط المدينة عادة[١] وعلى جانبيه تقام الحوانيت التى تزخـر بالبضائع المتنوعة بعضها مما اشتهرت به مصر من منتجات وصناعة ومواد تموينية ضرورية وبعضها الآخر من منتجات التجارة الخارجية .

وكان من المتبع أن كل فئـة من التجار تعمل بتجارة معينة تجتمع فى مكـان خاص بها فى السوق فتجـار الأقمشة لهم مكانهم فى السوق الـذى يعرضون فيـه منتجاتهم من الأقمشة والثيـاب الصوفيـة والكتانية ، وتجار الفخـار لهم منطقتهم التى يعرضـون فيها أوانيهم وجرارهم وهكذا .

وكـان من الممكن لفـرد أو مجمـوعـة الحصول على امتيـاز تأجير منطقـة التجـارة لصالحهم مقابل مبلغ من المـال يؤدَى للدولة وكان يتم الحصـول على هذا الامتياز عن طريق مزايدة عامة[٢] فحصل بائع عطـور على ٢٥ , المكان المخصص لتجـارة العطور فى أكسرنخوس وكـان يحق له التأجير من البـاطن لمن يرغب من التجـار فى مقابل مبلغ مالى ، ونفس الأمـر بالنسبة للحوانيت التى تملكهـا الدولة فى السـوق فيتم تأجيرها عن طريق مزايدة عامة وعطـاءات كما حدث فى تأجير أحد حوانيت أكسرنخوس « البهنسا » فيتقدم الأفراد بعطـاءاتهم وأعلاها نسبة هو الـذى يلقى القبول على أن يتعهد بتسليم المكان بلا أى تلفيـات بعد انتهاء المدة وإن كانت هناك حوانيت تملكهـا الأفراد ملكية خاصة ، فقام شخص بتأجير حانوت فى السوق لمدة ستة أشهر فى القرن الخامس بمبلغ قدره ٢٢٥٠ ميرار .

وكـان العمل بالتجـارة يتطلب موافقـة الدولـة ، فعلى الشخص الذى يـرغب فى مزاولة التجارة أن يتقدم بطلب رسمى إلى كاتب المدينة exegetes[٣] يطلب فيه السماح

---

(١) أنشئت أغلب المدن فى العصر البطلمى على النسق اليونانى حيث تتوسط Agora السوق المدنية ولقد ظلت المدن محتفظة بطرازها المعمارى خلال العصرين الرومانى والبيزنطى .

(٢) P. Oxy. 50-1139-1108.

(٣) كـانت له اختصـاصات إداريـة متنـوعة ولا سيما مـا يتعلق بالشئـون القـانونيـة : بل / مصر من الإسكندرية ، ترجمة عبد اللطيف أحمد ، ص ١٤٠ .

له بمـزاولة تجارتـه ويحدد نوعيتهـا والهدف من هذا الإجـراء حصر عدد التجـار وفرض الضرائب عليهم .

وأول الأسواق التى أقيمت فى مصر على النسق اليـونانى كانت فى نقـراطيس كوم جعيف[1] حيث أنشـأ الإغريق سـوقًا عامة بل كـانت هنـاك أكثر من سـوق وأشـار « هيرودت » لوجود قناصل تجاريين وهم أقرب إلى مراقبى الأسواق وإن بدا سوقها يفقد أهميته بعـد إنشاء الإسكنـدرية ، ومن المؤكـد أن سوق مـدينة الإسكنـدرية كـان أشهر الأسواق الـداخلية فى مصر قاطبة ولقـد ذكر بروكيبـوس أن والى هيفستوس جعل جميع حوانيت الإسكندرية احتكارًا حكوميًـا وأدى هذا لزيادة دخل الامبراطور « جستنيان » وفى كانوب أقيمت سوق أخرى ذكرها استرابون[2] .

ووجـدت سوق فى كل مـدينـة تقـريبًا فـورد ذكـر أسواق تـانيس وأكسيرنخـوس «البهنسا» وهيرموبولس « الأشمونين » وأنطونيـوبولس « الشيخ عبادة » وما زالت بقايا بعض تلك الأسواق قائمة إلى الآن .

وكان أهم ما يشغل الدولة توفير المواد الغذائية فى الأسواق والحد من جشع التجار وضمان ضرائبها فى نفس الـوقت انتظم التجار كغيرهم من الطـوائف فى نقابات فنقـابة لتجار الخبز وأخرى لبائعى الجعة وثالثة لتجار الزيت والنبيذ إلخ .

وأجبرت الدولة التجار على عرض جزء من سلعهم بالسوق وإعلان قائمة شهرية بالأسـعار كـانت ترفع اعتبارًا من القـرن الرابع إلى الـوالى وأحيانًا إلى مـراقب الأسـواق Logistes[3] وهو المسئول عن إمداد المدينة بالطعام .

---

(١) أسسها تجار ميلتـوس حوالى مطلع القـرن السابع ق . م على فرع النهـل الكونوبى قـرب قريـة كوم جعيف الحالية بمركز إيتـاى البارود ، وأصبحت فى عهد أمانيس المقر الوحيـد للتجار الإغريق ، هيرودت ص ٣١٠ .

(٢) استرابون فى مصر ترجمة وهيب كامل ، السوق الكانوبية تستعمل كسوق للبضائع ص ٧٨ .

(٣) Logistes مراقب الأسواق كان من الوظائف التى تتعلق بالخدمة الملكية زمن البطالمة ثم أصبح عمله فى العصر الرومانى يتعلق بمراقبة الأسواق وأعمال المصارف المالية وضمان الجباية .

وكان لكل نقابة رئيس يتولى عمله لمدة شهر واحد وعليه العمل لصالح طائفته وهو مسئول أمام الدولة عن أفرادها حتى إن الأوامر الخاصة بإمداد السوق بالمواد الغذائية ترسل إليه رأسًا كالأمر الذى صدر من Logistes مراقب الأسواق فى أكسرنخوس إلى رئيس رابطة بائعى الخضر بتسليم السوق كمية من الخضر « من مسئول السوق إلى الرئيس الشهرى لبائعى الخضر » ، اعط « أركاديوس مقدارًا من الخضر »[1] ونفس الأمر تكرر بالنسبة لباعة البيض والزيت والخنازير وتجار العسل[2] .

ورغم إشراف الدولة المستمر على الأسواق فإن الأسعار أخذت فى الارتفاع وفى نفس الوقت أخذت قيمة العملة فى الهبوط ولذلك فإن «دقلديانوس » أمام الغلاء الفاحش الذى ساد الولايات أصدر مرسومه الشهير بتحديد الأسعار سواء بالنسبة للتجارة أو الحرف ، ولم يترك المرسوم كبيرة أو صغيرة وإلا تعرض لها وذكر الامبراطور فى ديباجة القانون أن السبب الرئيسى الذى حدى به إلى إصداره « أن هناك فئة تملكها الجشع بحيث لم تعد تأبه لما يحيق بالجنس البشرى من الشر وكلما زادت المعاناة ازداد جشعهم وأموالهم ، فكان لا بد من قمعهم بالقانون[3] ولقد وضع الامبراطور عقوبات رادعة للمخالفين وصلت إلى الموت ولقد طبق هذا المرسوم أيضًا على التجار الأجانب الذين ينزلون فى الموانئ التابعة للامبراطورية ؛ ورغم ذلك فبعد سنوات قليلة من تطبيقه جرى تجاهله وعادت الأسعار إلى ارتفاعها بل إن تسعيرة المواد التموينية الضرورية للفرد اختلفت فى مصر خلال العصر البيزنطى من إقليم لإقليم بل فى نفس الإقليم ، ومن سوق لسوق ، ومن تاجر إلى تاجر ، وإذا استعرضنا قائمة أسعار المواد الحيوية والضرورية للفرد ، وهى المواد التموينية خلال العصر البيزنطى لوجدنا تفاوتاً عجيباً مع ملاحظة أن قيمة العملة وقوتها الشرائية تختلف هى الأخرى من فترة لفترة[4] كذلك نلاحظ الارتفاع الواضح فى نسبة الأسعار .

---

(١) P. Oxy. 1139.

(٢) P. Oxy. 1145.

(٣) Diocletion's Edict on Maximum Prices.

(٤) أفردت مقالة عن العملة خلال العصر البيزنطى .

أولاً - الحبوب والبقول :

كانت البقول والحبوب أهم المواد التى تقبل عليها السوق المحلية فمنها يصنع الخبز المادة الرئيسية فى طعام الشعب ، وأسعارها الواردة وفقًا لمرسوم « دقلديانوس » هى كما يلى[1] :

القمح	المد الحربى	١٠٠ دينار
الشعير	المد الحربى	٦٠ دينار
ذرة عويجة	المد الحربى	١٠٠ دينار
فول مجروش	المد الحربى	١٠٠ دينار
العدس	المد الحربى	٦٠ دينار
قطانى غير مدشوشة	المد الحربى	٦٠ دينار
أرز	المد الحربى	٢٠٠ دينار
شعير نقى مطحون	المد الحربى	١٠٠ دينار
السمسم	المد الحربى	٢٠٠ دينار

وقد جرى التغاضى عن هذه القيمة بعد عهده ولو أخذنا أسعار القمح مثلا فى الفترة بين ٣١٢ - ٣٣٨م وقارناها فى عدد من المدن لوجدنا اختلافا بينًا فى نسبتها .

ففى ٣١٢م بيع المد بـ ١٠٠ درخمة فى كرانيس « كوم أوشيم » فى حين بيع فى فلادليفيا « كوم الخرابة » فى نفس الفترة بـ ٣٠٠٠ درخمة[2] ، وفى هيرموبولس «الأشمونين» بـ ١٠ آلاف درخمة ، وفى الإسكندرية بيع الأردب بـ ١٣ تالنت فضة ، وفى أكسرنخوس بيع الأردب بـ ٢٤ تالنت ، وفى القرن السادس بيع ٢٠ أردب بصولد فى حين بيع فى الإسكندرية ١٠ أردب بصولد ، وفى هيرموبولس «الأشمونين» ١٢-١٥[3] أردب بصولد وفى أفروديتو « كوم أشقوة » ٨ أردب بصولد .

(١) كان الوزن بالمد الحربى وكانت العشرين ٢٠ تعادل ٦ أردب .

(٢) P. Lond. 194, P. Oxy 85.

(٣) P. Lond., 1907.

أما التسعيرة فقد بيع الأردب فى ٣١٤ - ٣١٥م فى كل من هيرموبولس وكرانيس وفيلادليفيا بـ ١٠ آلاف درخمة ، وفى القرن السادس تم بيعه فى أفرديتو الأردب[١] بقيراط، وبيع فى فترة مقارنة فى نفس المدينة ١٢ أردب بصولد إلا ٢ قيراط أى أقل من قيراط أى أن السعر فى نفس المدينة اختلف ، وفى القرن السابع ١٥ أردب ثمنهم صولد إلا ٦ قراريط ، أما الفول فكان ثمن بيعه فى القرن الرابع ٨٠ درخمة عن الأردب فى القرن الخامس كل أردب ثمنه قيراطان .

اللحـــوم:

تنوعت اللحوم بين لحم أبقار وماعز وأغنام وطيور ، والحيوان الوحيد الذى لم يكن المصريون يقبلون على أكله هو الخنزير فكان الفراعنة يعتبرونه حيوانًا نجسًا وكانوا لا يأكلونه إلا عند إكمال القمر على حد قول « هيرودت » وإن كان قد بدأ يشيع ذبحه وأكل لحمه فى العصر البيزنطى حيث ورد فى البرديات قيام أشخاص ببيع السجق المصنوع من لحمه فى أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » ، واهتم المصريون بالمراعى وتربية الماشية اهتمامًا كبيرًا ، وورد ذكر بيطريين فى قائمة « دقلديانوس » ، وكان يجرى فى كل إقليم بناء على تكليف من الوالى للكاتب الملكى وعدد من الموظفين التابعين له عمل إحصاء للحيوانات ورفع تقرير بعدها ، ولدينا عدد من تلك الإحصاءات فى مجموعة أكسرنخوس[٢] ولقد حددت قائمة دقلديانوس أسعار كل نوع بل وحددت مقاطع الحيوانات وسعر كل قطعة منها ، وكان الميزان المستخدم الرطل والأوقية .

خنزير صغير	الرطل الإيطالى	١٢ دينار
لحم بقرى	الرطل الإيطالى	١٢ دينار
فخذ خنزير	الرطل الإيطالى	٢٠ دينار
لحم خنزير مفروم	الأوقيـــــة	٢ دينار

(١) P. Masp. 67062.

(٢) P. Oxy. 2117, 2118.

لحم بقرى مفروم	الرطل الإيطالى	١٠ دينار
لحم الغزال	الرطل الإيطالى	١٠٢ دينار
دجاج	الزوج	٦٠ دينار
العصافير	١٠ أزواج	٤٠ دينار

وفى نفس المعدل المتغير للأسعار فى المدينة الواحدة ، ففى أكسرنخوس بيع رطل اللحم خلال القرن الرابع فى منطقة بـ ٨٠٠٠ درخمة وفى منطقة أخرى بـ ٣٢٠٠ [١] درخمة ، وفى منطقة ثالثة بيع ٣ أرطال بـ ٧٥ ميراد وفى القرن السادس بيع ١٢٠ رطلا بصولد .

وبيع الخنزير فى القرن الرابع بـ ٢٤٠٠ درخمة ، وفى القرن السابع بـ ٣ قراريط وكان لحمه من اللحوم المفضلة بالنسبة لفرق الجيش المرابطة فى مصر ، وكان الجندى يحصل على رطل من لحم الخنزير [٢] شهريًا .

أما زوج الدجاج ، فبلغ ثمنه فى القرن الثالث ٢,٥٠ درخمة ، وفى القرن الرابع [٣] من ٨٠٠ - ١٢٠٠ درخمة ، وفى القرن السابع ثلث قيراط .

السمك :

كان السمك من الأكلات المفضلة لدى المصريين وكما ذكر « استراميون » فإن مصر مشهورة بكثرة سمكها وتنوعه كالشبوط والقشر واللبيس والفرخ وحمار البحر والأبرمين والقرموط [٤] إلى جانب القواقع ، ولقد ذخرت البرديات بطلب الأسماك وخاصة الأسماك المملحة « فسيخ » ، وكان يستورد نوع منه من غزة ، وعادة كانت أسعار الأسماك البحرية أعلى من النيلية .

(١) P. Lond. 984.
(٢) P. Oxy. 1920, 1656.
(٣) P. Oxy. 2013.
نلاحظ الانهيار الشديد فى قيمة الدرخمة فى القرن الرابع .
P. Lond. 1554, P. Masp. 67212.
(٤) استرابون فى مصر - ترجمة وهيب كامل ص ٧ .

ولقـد انتظم صائدو الأسماك فى نقـابـات دفع عنهم رئيسهـا فى إحدى البرديـات ضرائب قـدرها ٥٠ , ١٢ صـولـد[1] ، وكـــان الإقليم يمنح حـق الصيـــد فى النـــوع والمستنقعـات مقابل مســـموح معين يتـوقف على نـوعية المنطقـة ، وفى الأراضى التى تتمتع بـالجبـاية الـذاتيـة كـان صـاحب الإقطـاع هـو الـذى يمنح هـذا الحق لنقـابـة الصيـادين كما فى أفـروديتـو الذى ذكـر أنها تتبع المنـزل النبيل ويقصـد بـالمنـزل النبيل ديسقورس شاعر أفروديتو .

وكانت النقابة تتولى أيضًا بيع قـوارب الصيد ، وتنازعت قريتان فى الفيوم على حق صيـد السمك وليس معـروفًـا إن كـان المقصـود الصيـد فى تـرعـة داخليـة أو فى بحيرة موريس[2] وإن كـان من الـواضح أن الصيـد فى النيل لم يكن احتكـارًا وإنما الاحتكـار اقتصر على الترع الداخلية .

وكانت **أسعار السمك** وفقًا لقائمة « دقلديانوس » كما يلى[3] :

سمك بحرى بزعانف ثقيلة	الرطل الإيطالى	٢٤ دينار
سمك من الدرجة الثانية فى الجودة	الرطل الإيطالى	١٦ دينار
سمك نهرى من الأنواع الممتازة	الرطل الإيطالى	١٢ دينار
سمك نهرى من الدرجة الثانية فى الجودة	الرطل الإيطالى	١٨ دينار
سمك مملح	الرطل الإيطالى	٦ دينار
المحـــار	١٠٠ رطـــل	١٠٠ دينار

ورغم تلك التسعيرة الصـارمة فإن البـاعة لم يتقيدوا بها ولا نستطيع تحديـد الثمن بدقة لأن البرديات تذكر بيع أسماك دون أن تحدد نوعها .

(١) P. Oxy. 1937.
(٢) Johnson : Op. Cit. P. 200.
(٣) Diocletian's Edict on Maximum prices.

الزيـوت :

كما سبق أن ذكرنا عنـد الحديث عن الصناعة فإن مصر كانـت تستخرج عددًا من الزيـوت للطعام وللإضـاءة كزيت الـزيتون والخروع إلى جانب استيرادهـا لكميات من الزيـوت من بلاد اليونان وأسبـانيا [1] وفيها يختص بـالتجارة ، رخصـت الدولـة لبعض التجار بـاحتكار تجارة التجـزئة ، ولقد انتظم بـاعة الزيت فى نقـابة كـانت ترفع تقـريرًا شهريًا بها لدى تجارها من الزيت إلى مسئول الســوق ومرسـوم « دقلديانوس » لم يشر إلا إلى نوع واحد من الزيوت وهو زيت الزيتون .

زيت الزيتون الممتاز	سيستر	٤٠ دينار
زيت الزيتون من الدرجة الثانية فى الجودة	سيستر	٢٤ دينار

ولقد اختلـف الأســاس الـذى بيع على أساسه الزيـت فبيع بالجـــرة السيستر والمتر والآنية .

فبيعت الخمس جرار زيتـون بثلث قيراط فى القـرن الســادس ، و ٣٣ سيستر من الـزيت الأسبانى بصـولـد ، وفى القرن السـابع بيع فى هيرمـوبولس « الأشمـونين » ١٢ سيستر زيت زيتون بـ ٦ قيراطة [2] .

النبيـــذ :

كان المشروب الرئيسى فى العصر البيـزنطى سواء بالنسبة للطبقة الحاكمـة أو عامة الشعب من المصريين ، ولم يـردِ ذكـر الجعــــة - المشروب المصرى الـوطنى فى عصر الفراعنـة - إلا نادرًا وإن وردت فى قـائمة « دقلـديانـوس » وكان النبيـذ من التجارات الرابحـة وشارك الـرهبان فى تلك التجـارة بيع نبيذهـم كما حدث فى عدد مـن أديرة [3] أنطونيوبولس .

(١) P. Oxy. 1924-1862.

(٢) P. Oxy. 1499, 1753, 58, 2058.
P. Masp. 67155.

(٣) P. Masp. 67168.

نبيذ خمر معتقة جيدة النوع	سيستر	٣٠ دينار
نبيذ خمر من الدرجة الثانية	سيستر	٢٤ دينار
نبيذ بيثنيا	سيستر	٣٠ دينار
نبيذ اسبينا	سيستر	٣٠ دينار
جعة باتونيا	سيستر	٤ دينار
جعة مصرية	سيستر	٢ دينار

ومن الواضح أن « دقلديانوس » لم يحدد ثمن النبيذ المصرى إذ يبدو أنه اعتبره من الأنواع غير الجيدة ، ولقد فرض « جستين » وفقًا لأقوال حنا أقسوس على كل مركب تحمل شحنة نبيذ قدرا عينيًا من شحنتها ، ولقد اختلف ثمن النبيذ وفقًا لنوعه[١] وكميته ، وكان يقدر أحيانًا بالسيستر وأحيانًا بالجرة وأحيانًا بـ Cindon وهى أوانى فخارية .

وبيع فى القرن الرابع السيستر من الخمر المعتقة[٢] بـ ٦٥ دينار فى هيرموبولس الأشمونين ، وفى الفيوم[٣] ١٧ سيستريوس بـ ٤٨ تالنت ، وفى القرن السادس ١٠٠٠ سيستر بصولد إلا قيراط[٤] وفى السابع ٧ سيستر بصولد إلا نصف قيراط .

وهناك مواد غذائية أخرى اشتد الإقبال عليها كالبيض حيث بلغت أسعاره فى أفروديتو فى القرن الرابع بـ ١٢٢٠ بيضة ١٧ قيراط[٥] ، فى بردية أخرى من نفس الفترة ٧٥ بيضة بقيراط .

أما الجبن فبيع بالقطعة فى أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » فبلغ ثمن ١١ قطعة ٢,٥٠ قيراط ، ولقد تضمنت بعض الأجور العينية للعمال[٦] جبنًا ، وبيع العسل وفقًا

(١) P. Oxy. 2058, 1288, P. Masp : 67287, 67058.
(٢) P. Oxy. 2114.
(٣) P. Masp. 45.
(٤) P. Masp. 67330.
(٥) P. Masp. 67058.
(٦) P. Oxy. 1753.

لقائمة « قلديانوس » النوع الجيد بـ ٤٠ دينار للسيستر والأقل جودة ٢٤ دينارًا في حين بيع في القرن الرابع ٢٥ سيستر بصولد .

ومن المواد التي أقبل عليها الناس التوابل كالفلفل والبهار لما يعطيه من نكهة للطعام رغم ارتفاع أسعارها ، وكان الفلفل يستورد من الهند وحدد مرسوم «دقلديانوس» بيع الفلفل المخلوط بالملح ٨ دينار للسيستر ، وذكر جيبون أن الرطل كان يباع[1] في العصر البيزنطي بـ ١٥ دينار ، أما الملح فكان احتكارًا حكوميًا في عهد كل من « أركاديوس هنريوس » و « جستنيان » ، ولقد توافر الملح في مصر وبيع المد بـ ١٠٠ دينار وفي القرن السادس بيع ٣ أردب بقيراط[2] .

وكما هو واضح فإن السوق المصرية كانت تستطيع أن تفي باحتياجاتها الضرورية أما المواد المستوردة التي وجدت في الأسواق فكانت غالبيتها مواد كمالية وهذه وجدت في أسواق المدن الكبرى أما أسواق القرى فاكتفت بإنتاجها المحلي .

الضرائب :

أما الضرائب على البضائع التي تباع في الأسواق فقد اختلفت هي الأخرى من إقليم لإقليم وكانت الضرائب تسدد شهريًا وبلغت ما يقرب من $\frac{1}{12}$ من ثمن البضاعة فيما عدا النبيذ ، وفي أرسنوى دفعت الضرائب على النحو التالي :

بائع النبيذ ٨ درخمة شهريًا وبائع العطور ٦٠ درخمة - الخباز ٨ درخمة ، بائع التوابل ٣٦ درخمة ، بائع الجعة ١٦ درخمة ، بائع القصدير ٦ درخمة ، البائع المتجول ١٢ درخمة ، وفي استراكاورد[3] ذكر ضرائب مقدارها ٢٪ من الثمن أخذت على مقابل بيع

---

(١) جيبون : سقوط الامبراطورية الرومانية واضمحلالها ، ترجمة : محمد سليم سالم ، القاهرة ١٩٦٩ ، جـ ٢ ص ٢٠١ .

(٢) P. Masp. 67141.

(٣) P. Oxy. 2139.

ثـور وخشب وكـذلك كـانت تجبى ضرائب نظير احتراف التجـارة وإبـرام العقـود والمعاملات التجارية والانتفاع بالأسواق[1].

وفرضـت على التجار وأصحاب الحوانيـت ضريبة عرفت بـاسم الذهـب والفضة Chrysurgroin ووردت فى قـوانين « جستنيـان Digest 2. 111, 2-21 » وكـانت النقـابة هى المسئـولة عن جمعهـا من أعضائهـا وتسليمها لخزانـة الدولـة ، ولقد فـرض قسطنطين ضريبـة تقـدر كل خمس سنوات على بعـض أنواع التجـارة والحرف كتجـارة الزيت تجبى سنويًا مقدارها ٢٠٠ دينار ، وكانت النقابة تتولى أيضًا جمع الضريبة ودفعها وألغاها انستاسيوس ؛ ولكن ورد فى القرن السادس عودة نقابات التجار لدفع الضرائب ولقـد دفع التجار عـددًا من الضرائب العينية فقـام جـزار بدفع أربعـة أردب ، وجبيت أيضًا ضرائب استثنائية فى حالـة انتقال الفرق العسكرية[2] أو زيارة الـوالى ، فحين قام أحد الولاة بـزيارة هيرموبولس « الأشمونين » دفع ١٢٥ شخصًا ضرائب عينيـة كالخبز والسمك والبقول والنبيذ وعلف المواشى والوقود لصالح تلك الـزيارة وقام تاجر دجاج بتقديم ٤ دجاجات لزيارة مشابهة[3].



(١) Milne : Op. Cit. p. 161.

(٢) P. Oxy. 1331.

(٣) P. Oxy. 2139.

التجارة الخارجية

تمتعت مصر منذ العصر البطلمى بمركز تجارى ممتاز ، فقد تكدست بها رءوس الأموال وتنوعت أساليب التجارة والصناعة ، وكانت سوقًا داخلية فسيحة للمدن الهلينستية عامة التى أنشأها خلفاء الإسكندر ، كما كان لها تجارة خارجية اضطرد نموها بسبب التنافس الذى قام بين تلك المدن وإيجادها لقواعد عامة للتجارة البحرية عرفت بالقانون الرودى وكانت أشهر تلك الممالك فى مصر حيث حكم البطالمة وأصبحت[1] عاصمتهم الإسكندرية ، أهم مدن الشرق قاطبة وأكبر مدن مصر التجارية والصناعية ولقد استمرت شهرة مصر التجارية وشهرة مينائها خلال العصرين الرومانى ثم البيزنطى ولقد سعى الرومان ثم البيزنطيون لتدعيم مركزها وتأمين تجارتها وتحويل تجارة البحر الأحمر لموانيها .

ولقد اتخذ النشاط التجارى الخارجى اتجاهين ، اتجاه يتعلق بتجارة مصر مع القسطنطينية ومدن وولايات الامبراطورية البيزنطية ، واتجاه آخر يتمثل فى تجارة مصر مع البحر الأحمر ومدن الشرق الأقصى ، وكانت الإسكندرية فى كلتا الحالتين مركزًا رئيسيًا تتجمع فيه التجارة الصادرة والواردة وتمر بها بضائع الشرق الأقصى إلى الغرب حيث تصنيع جزء منها فى مصر ويصدر إلى الغرب ثانية إلى جانب ما تصدره من منتجاتها اعتمادًا على خاماتها الطبيعية من منتجات متنوعة كالنسيج والفخار والزجاج وكانت تجارتها فى ولايات الامبراطورية لا تقل أهمية عن تجارة الهند .

الإسكندرية :

لا يمكن الحديث عن تجارة مصر الخارجية دون عرض لموقع الإسكندرية وأهميتها فهى قلب هذه التجارة النابض ومركز نشاطها الاقتصادى ؛ بل هى درة الشرق قاطبة

(١) إبراهيم نصحى : مصر فى عصر البطالمة ص ١٩ - ٢٢ .

ولقد ساعدها موقعها الجغرافي على أن تحافظ على مكانتها التجارية تلك القرون العديدة .

والمدينة أنشأها الإسكندر وفقًا لأحدث قواعد تخطيط المدن آنذاك فاختار لها شريطًا من الأرض الرملية يقع بين بحيرة مريوط والبحر المتوسط لجفافها وارتفاعها على مستوى الدلتا وبعدها عن رواسب فرع النيل الكانوبى وسهولة وصول مياه الشرب[1] إليها ، حيث كانت تمدها بالمياه قناة كبيرة تتفرع عند سخيديا Schedia قرية « النشو قرب كفر الدوار » ولقد وصفها استرابون فى القرن الأول الميلادي بأنها المدينة الوحيدة فى مصر كلها ذات الموقع الصالح لأغراض التجارة البحرية والتجارة الداخلية ، بسبب أن النهر يحمل وينقل بسهولة كل البضائع إلى هذا الموقع وكذلك فهى أكبر سوق فى المعمورة[2] .

وأمام هذا الشريط من الأرض الذى تقع عليه المدينة كانت جزيرة فاروس التى وصلت الأرض بالشاطئ عن طريق جسر أطلق عليه اسم Heptastdium هيبتاستاديون لأن طوله كان ٧ استاد (حوالى ١٣٠٠ متر) نشأ عن ذلك ميناءان أحدهما إلى الشرق ويدعى الميناء الكبير ، والآخر إلى الغرب ويدعى يونوستوس[3] وخلفه يوجد ما يسمونه بالصندوق Kibotos حيث توجد أحواض للسفن تنتهى عند القناة التى تربطه ببحيرة مريوط وهذه القناة هى الطريق الرئيسى لنقل التجارة من داخل البلاد إلى الإسكندرية ، ويذكر استرابون أن الميناء الواقع على البحيرة كان أكبر من الميناء البحرى وأن صادرات الإسكندرية كانت أكبر من وارداتها ويستطيع أن يلاحظ ذلك لو كان فى الإسكندرية أو فى ديكايا رخيا « ميناء بوزولى الإيطالى » .

وفى الناحية الغربية وجدت الأرصفة وبجوارها المركز التجارى Emporion ومخازن البضائع Apostaeas وكذلك أحواض السفن heora التى تمتد حتى جسر

(١) سيد الناصرى : معالم تاريخ وحضارة مصر منذ أقدم العصور ص ٢٧٢ .

(٢) استرابون فى مصر – ترجمة وهيب كامل ص ٥٥ .

(٣) معناها العودة سالمًا أو ربما كان اسم يونوستوس ملك صولى فى قبرص وهو صهر « بطليموس » استرابون فى مصر ص ٥٦ .

الميستـاديـون وعند وصـول البضـائع من الخارج كـانت تـودع فى المخـازن ثم تنقل إلى الأمبوريون حيث تفحص وتفرض عليها المكوس الجمركية ، وكان الأمبوريون فى الوقت نفسه مركزًا تجاريًا عامًا مثل ما كانت عليه الحال فى أثينا[1] .

وعلى قريـة راقوتيس « راقـودة » قامت دار الصنـاعة ، ومنـذ إنشاء المدينـة تكون أهلهـا من خليط من البشر أولًا من الإغـريق والمقـدونين وهؤلاء بـدورهم انقسمـوا إلى قبـائل عدة من أبـونين ودوريين والأيـوليين ومن الإغـريق القادمين مـن بلاد الإغـريق الأصلية ، ثم المصريين فقد نشأت المدينة فى رقعة كان يشغل جانبًا منها عدد من القرى المصريـة أو على الأقل قريـة راقوتيس « راقـودة » ثم اليهود وكـانوا يشغلـون حيين من أحيائها[2] وقام البطريرك كيرلس بطـردهم من المدينة فى ٤١٥ م ، ثم أخلاط من البشر كانوا من المترددين على الإسكندرية بقصد التجارة ولشهرة جامعتها واستمر هذا خلال العصر البيزنطى ، فذكـر حنا كريستموس Chrysostomas فى حديثه عـن الإسكندرية فى القـرن الخامـس أنـه رأى أفـواجًـا من الإغـريق والإيطـاليين والسـوريين والليبيين والفينيقيين والأثيـوبيين والعرب والسكيتين ثم الهنـود والفـرس ، وكذلـك كثر تـرددهـم عليها فى عهد « جستنيان » وأثناء فترات الصلح مـع الفرس ، ولقد بلغ عدد سكانها فى القرن السادس ٠٠٠ , ٦٠٠ نسمـة ، وفى عدد من الوثائق الرومانيـة والبيزنطية وصفت بالإسكندرية المتاخمة لمصر ، ولقد اشتهرت بأهميتها الصناعية والتجارية وخاصة الكتان والزجاج المتعدد الألوان .

وقد فرضت للإسكندرية أنونا خاصة بها منذ عهد « دقلديانوس » وزادت نسبتها ١١٠ مد يوميًـا فى عام ٤٣٦م[3] ، واستمـرت تلك النسبـة لعصر « جستنيـان » حيث أكدها فى قانونه C. J. X. 28.2. ولم تتوقف إلا أثناء الاضطرابـات التى حدثت فى عام ٥٤٢م لطرد أحد الأساقفة ، ولقد فرضت ضريبة على الفخار لصالح بلدية الإسكندرية للإنفاق على شحنة القمح الخاصة بها والحمامات العامة[4] .

---

(١) استرابون فى مصر : ترجمة وهيب كامل ص ٥٧ .

(٢) Johnson : Op. Cit. P. 104, 105.

(٣) فرضت عام ٣٠٢م .

(٤) Johnson : Op. Cit. P. 104, 104.

وبالنسبة للنشاط التجارى الموجود فى المدينة فإن البطالمة ركزوا النشاط الاقتصادى والتجارى فى أيديهم وأيدى أسرهم والحاشية المحيطة بهم ، وكون التجار والمصدرون فى الإسكندرية وأصحاب السفن[١] وأربابها وأمناء الشحن أغنى طبقات المجتمع فى المدينة فى تلك الفترة .

ولقد فرضت الدولة ضرائب باهظة على الاستيراد ؛ ولكن الرومان كفوا شيئًا فشيئًا عن سياسة التأميم واحتكار التجارة عن طريق منح الامتيازات ؛ وتضاءلت الالتزامات بالنسبة للدولة و أصبحت مجرد الوفاء ببعض الضرائب وكانت سياسة البيزنطيين بها قائمة على مبدأ حرية التجارة فاحتفظ الأباطرة بالمكوس المعتدلة عند تخوم جميع الولايات فى ميناء الإسكندرية ، وفى نفس الوقت شجعوا أصحاب السفن والبحارة الذين كانت الدولة فى حاجة إلى خدماتهم كنقابة تجار الإسكندرية ومنحوهم الامتيازات وأعفوهم هم وحرفى الإسكندرية من السخرة فى نظافة القنوات ومجارى المياه[٢] .

وقام فى الإسكندرية عدد من البيوت التجارية وهى مؤسسات اشترك فى تكوينها أكثر من فرد كذلك انتشرت بها المصارف الكبرى وكان لبنوك القسطنطينية فروع ومندوبون فى مدينة الإسكندرية[٣] .

وصدرت المدينة منتجاتها إلى الغرب و إلى الشرق والشرق الأقصى ومرت بها تجارة الصومال وشرق أفريقية وبلاد المغرب والهند من ذهب وأحجار كريمة ولؤلؤ وعاج وتوابل وصباغات وأنواع الخشب النادر وجزء منها صنع فى مصانع الإسكندرية ثم

---

(١) إبراهيم نصحى : نفس المرجع ص ١٩ - ٢٢ .

(٢) نقابات البحارة : تكونت جمعيات لأصحاب السفن والبحارة تعرف باسم Navicularii للملاحة فى البحار nautae وفى مياه الأنهار وكان معترفًا بها من الدولة ، ومنذ عهد « كلوديوس » تم تنظيم البحار وأصحاب السفن وأقيم بناء لهم ، وفى أسوتيا حيث كان لهم أفرع فى مختلف الولايات « وأعفيت نقابة ملاحى الإسكندرية وفقًا لقانون C. Th. XV. 27-2. من العمل فى نظافة القنوات .

(٣) Johnson : Op. Cit. P. 104,

أعيد تصديره بعد تصنيعه وجزء دفعت رسومه الجمركية وهو فى طريقه إلى موانئ القسطنطينية وولاياتها[1] .

ولقد ظلت الإسكندرية محتفظة بأهميتها التجارية طوال العصر البيزنطى ، فوصفها المؤرخ أميانوس ماركلينوس فى القرن الرابع بأنها أعظم مدن مصر التى شرفتها ظروف كثيرة ، وواحدة[2] من أكثر مدن العالم آنذاك ثراءً وشهرة .

التجارة مع ولايات الامبراطورية :

كان التبادل التجارى بين مصر وولايات الامبراطورية البيزنطية مصدر دخل وإيراد بلغ فى أهميته مثل ما بلغته التجارة مع بلاد الشرق الأقصى ؛ بل فاقتها أحيانًا فالتجارة فى الغلال والكتان وورق البردى والزجاج الذى كان نتاج الصناعة المصرية إلى جانب ما تم تصنيعه بالإسكندرية من عاج وأبنوس وعطور وحُلِىّ كان أهم بكثير من التجارة العابرة فى السلع المستوردة من الهند والصين .

أما جميع طلبات الشعب الضرورية فأغلبها إن لم يكن جميعها توافر فى مصر وأنتجته أيدى مصرية وكما قيل فإن صادراتها أكثر من وارداتها .

ونلاحظ أن تلك التجارة تختلف فى نوعيتها عن التجارة مع مدن الشرق فأغلبها فى المواد والسلع التى لها ضرورة حيوية فأغلب البرديات التى تتعلق بالتجارة الخارجية مع دول الغرب تتناول موادًا أساسية ، كالقمح والزيت والنبيذ والغلال[3] ، والملابس والفخار وإن لم تهمل مواد الترف ، ولقد بدأت العلاقة التجارية بين مصر ودول الغرب من القرن الأول الميلادى[4] واتسع نطاقها خلال القرن الثانى وازداد مداها فيما بعد نتيجة للاطمئنان فى الأسفار برًا وبحرًا وعدم وجود مكوس عالية ، وفوق كل ذلك توافر نظام بديع بين الطرق الرومانية كل هذا نجم عنه ازدهار التجارة بين ولايات

(١) Rouillard: I: 'Adminstration Civil l'Egypt P. 170.

(٢) Ammiani Maecellini: Op. Cit. XX 1136-12 .

(٣) روستفتزف : تاريخ الامبراطورية الرومانية ، ترجمة زكى على ص ٢٢٠ .

(٤) استرابون فى مصر ، ترجمة وهيب كامل ص ٥٨ .

الامبراطورية الرومانية وموانئ مصر وخاصة الإسكندرية ، ولقد ازدادت مكانة الإسكندرية بحيث أثر ذلك على موانئ إيطاليا نفسها كميناء بيتولى أو بوزولى الذى فقد أهميته الاقتصادية ولم يستطع تجار إيطاليا منافسة الإسكندرية فى تلك التجارة لصالحهم ، فاستغل تجار الإسكندرية هذا الوضع ووصلوا ببضائعهم إلى بيتولى وديلوس وأقاموا لأنفسهم محلات ومستودعات .

ولقد استمر ظهور تجار الإسكندرية فى ولايات ومدن الغرب[1] خلال العصر البيزنطى ولم ينافسهم إلا تجار القسطنطينية نفسها[2] .

ولقد ذكرت قائمة « دقلديانوس » أسعار الشحن من مصر إلى عدد من الولايات التى يصلها إنتاج مصر - وكانت الضريبة على أساس المد Modius[3] .

من الإسكندرية	إلى نيوقوميديا	واحد مد حربى	١٢ دينار
من الإسكندرية	إلى بيزنطة	واحد مد حربى	١٢ دينار
من الإسكندرية	إلى اكويليا	واحد مد حربى	٢٤ دينار
من الإسكندرية	إلى صقلية	واحد مد حربى	١٠ دينار
من الإسكندرية	إلى أفسوس	واحد مد حربى	٨ دينار
من الإسكندرية	إلى سالونيكا	واحد مد حربى	١٢ دينار
من الإسكندرية	إلى بامقيليا	واحد مد حربى	٦ دينار
من الإسكندرية	إلى روما	واحد مد حربى	١٦ دينار
من الإسكندرية	إلى دلماشيا	واحد مد حربى	١٨ دينار

(١) روستفتزف : تاريخ الامبراطورية الرومانية ص ٢٢١ - ٢٢٣ .
(٢) Johnson: Op. Cit. P. 154.
(٣) Diocletian's Edict on Maximum prices.

ولقد قام عدد من البنوك التجارية فى الإسكندرية اشتركت فيها مجموعات من الأفراد تولت أمر التسويق التجارى فى دول الامبراطورية إلى جانب المجهودات الفردية فامتلكت كنيسة الإسكندرية أسطولاً مكونًا من ٣٠ سفينة استخدمته فى التجارة مع الغرب ، كذلك تملكت عدد من الأفراد سفنًا للنقل ، وكانت حمولة السفن الحربية تبلغ فى المتوسط ١٥٠ طن[1] بينما بلغ حمولة سفن الكنيسة ٢٠ ألف كيلة ، وذكر أميانوس ماركلينوس أن مسلة وزنها ٤٠٠ طن حملت من هيليوبولس لروما على سفينة يعمل عليها ٣٠٠٠ مجدف وهذا يدلنا على مدى حجم السفينة[2] ، ولقد عمل البحارة على السفن التجارية بعقود ، فورد فى أحد برديات كروم عقد لاستخدام بحار على إحدى السفن التجارية ، وبلغت أجور الشحن صولد على كل ١٠٠ مقياسْ ولكنها لم تكن نسبة ثابتة وإن تراوحت عادة بين ١٠٪ إلى ٥٪ أما أسعار السفر بالنسبة للأفراد فليس لدينا تقدير دقيق بخصوصها ، وكانت الرحلة من الإسكندرية للقسطنطينية تستغرق حوالى ثلاثة أيام ونفس المدة لأنطاكية و ٥ أيام لقورينه و ٦ إلى بيثنيا و ٢١ يوم لمرسيليا وكان هناك خط بحرى بين البلوزيوم وكل من عسقلان وغزة ، والبلوزيوم تقع على فرع النيل البلوزى على مسافة أربع كيلومترات من البحر واعتبرت مفتاح مصر من ناحية الشرق[3] وكانت جماركها عامرة فى العصر البطلمى لما يتدفق عليها من واردات سوريا وجرت الإشارة إليها كثيرًا فى العصر البيزنطى لوجود خط ملاحى بينهما وبين عسقلان ، كذلك وصل التجار المصريون إلى أسبانيا حاملين بضائعهم فأشار « بلاديوس » إلى تاجرين آخرين يعملان بالتجارة مع أسبانيا وإن لم يحدد نوعية ما صدراه ، ووصلت السفن المصرية إلى الأدرياتيك وانتظمت العلاقات التجارية بين مصر[4] وغاله فصدرت لها المنسوجات وما تبقى من القمح بعد إرسال الأنونا إلى القسطنطينية .

وفى القرن السابع كان لمصر علاقات تجارية مع بريطانيا فصدرت لها الفخار

(١) Johnson: Op. Cit. P. 154.

(٢) Ammani Marcellini: XXII-66-1-12.

(٣) تتعلق عدد من البرديات بالواردات كبرديات : P. Oxy. 1924, 1862, 1851.

(٤) Cataloque of the Coptic Manuscript in collection of john Ryland 144.

واستوردت القصدير ، كذلك وصل تجار مصريون إلى صقلية حاملين الحرير والصوف[1] والأطباق الفخارية والغلال .

أما عن علاقة مصر بالمدن الإيطالية فترجع لبداية الامبراطورية ولقد ظلت مصر خلال العصر البيزنطى تصدر لها المنسوجات التى حاولت المدن الإيطالية محاكاة نسجها إلى جانب القمح والبردى ، ووفقًا لرواية القديس « جيروم » تولى تجار سورية فى بعض الأحيان تسويق البردى مع دول الغرب ، ولقد ذكر بعض المؤرخين رؤيتهم لتجار مصريين فى نهر توسكانيا فى طريقهم إلى روما ، والرحالة السكندرى كوزماس كان فى الأصل تاجرًا ورغم أن كل رحلاته كانت إلى الهند فقد زار البحر الأبيض أيضًا ، وكان يعمل على ظهر السفينة - التى حملت الوالى سمينيوس من الإسكندرية إلى قورينة - عدد كبير من البحارة المصريين .

كذلك حمل التجار الإسكندريون الحرير والتوابل ولؤلؤ الهند إلى القسطنطينية وفى المقابل فإنهم حملوا عند عودتهم منتجات القسطنطينية ومدن الغرب فضلًا عن قدوم تجار تلك المدن إلى موانئ الإسكندرية فظهر الصقليون والإيطاليون والمقدونيون حاملين معهم تجارتهم ، فاستوردوا من أسبانيا زيت الزيتون والقصدير ومن بريطانيا خلال القرنين الخامس والسادس القصدير مقابل قمح مصر وغلالها ، ومن بلاد الغال النحاس والعبيد والصابون[2] ومن بلاذ اليونان أعشاب وعقاقير وأدهنة ، ومن[3] أخيا عقاقير وملابس منسوجة كذلك حمل تجار أثينا بضاعتهم من الثياب والأحذية ، ومن مقدونيا الياقوت الأصفر ومن آسيا الصغرى الرق والعقاقير[4] والنبيذ كذلك جلب منها المرمر .

أما القسطنطينية فاستوردوا منها خيل السباق وبعض المنسوجات الحريرية ، ومن عسقلان وغزة جاء النبيذ والسمك المملح ومن أنطاكية الأقمشة وكان صناع وتجار الثياب من السوريون هم أخطر منافس للصناعة المصرية ؛ بل إن المصريين حاكوا بعض طرزهم فوصفت أنواع أقمشة بالأقمشة الصيداوية والطرسوسية .

---

(١) P. Oxy. 1429.

(٢) P. Oxy. 1978, 1851.

(٣) P. Lond. X19.

التجارة عبر البحر الأحمر :

اهتم البيزنطيون بتجارة بلاد العرب والهند والشرق الأقصى عامة اهتمامًا كبيرًا فكانت السفن منذ بداية العصر الرومانى تحمل إلى مصر وروما منتجات الشرق من المواد الكمالية ، فاستوردوا من اليمن المر والعطور ومن الهند الأعشاب وخشب الصندل والتوابل واللؤلؤ ، وفى القرن الثالث استوردوا القطن وفى العصر البيزنطى اشتد الطلب على حرير الصين الذى دفعوا مقابله منتجات الإسكندرية وسبائك فضية وذهبية .

أما موانئ مصر التى على البحر الأحمر والتى مرت من خلالها تلك التجارة الزاهرة فقد اختلفت أهميتها خلال العصر البيزنطى فميوس هرموس « أبو شعر قبلى » وبرنيقية ظلتا منذ بداية العصر الرومانى إلى القرن الرابع أهم موانئ مصر ، ثم حلت محلها القلزم كميناء رئيسى لتلك التجارة واقتصرت أهميتهم فى القرن السادس على التجارة الداخلية.

الموانئ المصرية على البحر الأحمر :

أرسنوى « كليوباتريس » السويس[1] وكان استخدامها كميناء حربى أكثر من استخدامها فى الأغراض التجارية وخرجت منها حملة ايللوس جاللوس فى عام ٢٥ ق.م . . وذكر « استرابون » أن بالقرب منها قناة تصب فى البحر الأحمر والخليج العربى وهى تنساب فى البحيرات المرة التى تغيرت بتأثير النهر ، ولقد ، أشار « هيرودت » إلى تاريخ إنشائها[2] فى عهد « نخاو بن أبسماتيك » ويذكر الدكتور أحمد بدوى أن الملاحة فى البحر الأحمر كانت من أشق الأمور على المصريين القدماء وهذا أدى إلى التفكير فى شق قناة تصل بين البحرين الأبيض والأحمر عن طريق وادى المطليمات وإن كان لا يوجد فى تراث مصر ما يشير إلى حفرها أيام الدولة القديمة أو الوسطى وإنما ورد ذكرها فى الدولة الحديثة[3] ، فرحلة الأسطول المصرى إلى بلاد بنط تشير إلى وجود قناة تصل بين النيل والبحر الأحمر .

(١) استرابون فى مصر ، ترجمة وهيب كامل ص ٨٦ الأسماء اعتمادًا على استرابون وتحقيقها فى كتاب محمد رمزى القاموس الجغرافى .
(٢) هيرودت يتحدث عن مصر - ترجمة صقر خفاجة ص ٢٩٠ . حاشية ص ٢٩٠ .
(٣) نفس المرجع ص ٣ .

وفى عهد الأسرة السادسة والعشرين قام « نخاو بن أبسماتيك » بحفرها ثم أكملها « دارا » الفارسى ، وأشار « هيرودت » إلى أن سفينتين من ذوات ثلاث صفوف من المجاديف تمخر عبابها جنبًا لجنب ؛ ولكن « استرابون » يرى أن «دارا » ترك أمر حفرها لأنه اعتقد أن منسوب البحر الأحمر أعلى من سطح مصر وحَفر البرزخ لآخره يؤدى لإغراق مصر وأن البطالمة هم الذين احتفروها واستمرت مستخدمة فى ذلك الوقت إلى عهده ، وكانت تبدأ من قرية فاقوسة حيث بلغ عرضها مائة ذراع وعمقها كان كاف لتعويم مركب ذات حمولة كبيرة ، وهذه القناة ظلت تستخدم إلى القرن السادس الميلادى ثم بطل أمرها .

برنيقية « مدينة الحراس » وميوس هرموس » أبو شعر قبلى :

كانت برنيقية أهم موانئ البحر الأحمر التجارية فى بداية العصر الرومانى ، وذكر استرابون أنها مدينة ليست بذات مرفأ ولكنها كانت مرسى صالحًا لحسن موقع الطريق وكانت بضائع البحر الأحمر تنقل عبر هذه المدينة إلى داخل مصر عن طريق القوافل «وبطليموس فلادلفوس » هو أول من فتح بجيشه هذا الطريق الذى لا ماء فيه ، فأنشأ محطات للقوافل والسقاية واتخذته القوافل منذ ذلك الحين طريقًا لأن البحر الأحمر صعب الملاحة فيه خصوصًا لمن يبحرون من طرفه الأقصى ، وأصبحت تنقل عبره السلع الهندية والغربية والأثيوبية إلى كيبوتس « قفط » التى أصبحت بدورها مركزًا تجاريًا ومحطة مكس وكانت هناك حامية فى برنيقية يشرف قائدها على حماية الطريق الصحراوى .

وإلى جوار برنيقية كان ميناء ميوس هرموس « أبو شعر قبلى » وهى محطة بحرية للملاحين وكان كلا الميناثين مستخدمًا لنقل تجارة البحر الأحمر إلى داخل مصر ولقد حاول أغسطس تحويل التجارة إليهما من ميناء ليوكى[1] كومى « القرية البيضاء » وكان هذا من الأغراض الرئيسية لحملة « أيللوس جاللوس » سنة ٢٥ ق. م واهتم الامبراطور بتعبيد الطريق وإقامة محطات المياه وكانت القوافل تحمل البضائع منها عبر الصحراء

(١) استرابون فى مصر ، ترجمة وهيب كامل ، ص ٢٠٨٦ .

إلى قفط ثم إلى هيرموبوليس « الأشمونين » ثم إلى الدلتا والإسكندرية ، وقام «هادريان» بعد إنشاء أنطونيوبولس بمد الطرق الصحراوية فى الميناثين إلى مدينة أنطونيو بولس حيث أقيمت محطة المكوس واستمرا يستخدمان إلى القرن السادس إلى أن بدت أهميتهما فى الانهيار .

القلزم :

أما الطريق الرئيسى المستخدم فى التجارة عبر البحر الأحمر فكان يبدأ من « القلزم » قرب السويس « كليزما » أكبر موانئ مصر والتى يقع الطرف الشمالى الغربى من البحر الأحمر ، بالقرب من السويس الحالية وكان يقيم بها موظف امبراطورى هو مراقب الحسابات[1] ، الذى كان يزور الهند كل عام ، واتخذت السفن المارة بالميناء طريقين الطريق الذى يمتد على الساحل الشرقى للبحر وينتهى عند Ocelis عدن بجنوب بلاد العرب ، وسلكه التجار الذاهبون لمملكة حمير العربية .

والطريق الممتد على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وينتهى عند عدال Adaulis «مصوع» ميناء دولة أسوم « الحبشة » الأساسى ومن هناك جرى الاتصال بشرق آسيا وبجزيرة سيلان التى أصبحت مركزًا من أهم مراكز التجارة الشرقية فى العصر البيزنطى، ولم تكن سفن الامبراطورية البيزنطية تزور سيلان كثيرًا ، وإنما كان التجار يذهبون على متن السفن الأثيوبية وأقامت فى تلك الجزيرة جاليات تطورية[2] مسيحية ، كما أقامت أيضًا بكاليانا ومليار وسوقطرة ، وكانت سفن الإسكندرية عند عودتها محملة بالمتاجر تمر على محطة المكوس فى جوتابى Jotabe تيران عند طرف شبه جزيرة سيناء .

---

(١) ستيفن رنسيمان : الحضارة البيزنطية – ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ص ١٩٦ .

(٢) Ammiani Marcellini: XXII-6-43-47.

التجارة عبر البحر الأحمر ودور العرب والأحباش :

سعى الرومان منذ البداية لتحويل تجارة البحر الأحمر إلى الموانئ المصرية الواقعة عليه ، مثل : برنيقية ، وميوس وهيرموس[1] وخاصة أن الطريق القديم المار بالخليج الفارسى وبالميرا « تدمر » أصبح غير مأمون بسبب سوء العلاقات بين الرومان وبارثيا « الفرس »[2] وأشار « استرابون » أن فى عهده سفنًا كبيرة ترسل إلى الهند وإلى حدود أثيوبيا[3] وتستورد منها إلى مصر أغلى البضائع ، ومنها تصدر بالتالى إلى بقاع أخرى .

وكان هناك قبائل وممالك قُدِّر لها أن تلعب دورًا رئيسيًا فى التجارة الشرقية خلال العصرين الرومانى والبيزنطى حيث قامت الوساطة التجارية وهى اليمن والتى كونت مملكة الحميرين ثم القائل التى القبائل العربية التى تقطن Irogladytis [4] الصومال ثم مملكة أكسوم الحبشية بعد ذلك ، وكان لا بد لروما ثم بيزنطة لضمان سير وسلامة تجارتها أن تتحالف معها أو تخضعها لسلطانها ، ولقد كانت موانيهم فى نفس الوقت تعد محطات للساقية وملاذا للتجار لحمايتهم من القراصنة وكان كشف هيباركوس الإسكندرى للرياح الموسمية من العصر البطلمى المتأخر أو أوائل الرومانى قد أدى إلى اهتمام الرومان بشق طريق بحرى مباشر بين مصر والهند ، ومن هنا كانت حملة «أيلليوس جاللوس »[5] على اليمن بلاد العرب السعيدة كما أسماها مؤرخو ذلك العصر[6] ، وكانت اليمن تقع على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، ومما جعلها مركزًا للنشاط التجارى الذى يمتد بين الهند وحوض البحر المتوسط ، ولقد خرجت الحملة فى عام ٢٥ ق . م من ميناء كليوباتريس « أرسنوى » السويس ، واتجهت إلى ليوكى كومى ،ولقد

(١) ستيفن رنسمان : نفس المرجع ص ١٩٥-١٩٦ .

(٢) روستفتزف : تاريخ الامبراطورية الرومانية .

(٣) P. Lond. 239.

(٤) عبد اللطيف أحمد على : مصر والامبراطورية الرومانية ص ٦٤ .

(٥) Milne : Op. Cit. p. 7.

لطفى عبد الوهاب : مصر فى العصر الرومانى ص ٣٣ .

سيد الناصرى وسيد توفيق : معالم تاريخ وحضارة مصر ص ٢١-٢١١ .

(٦) Ammiani Marcellini : XXII 6-43-47.

تكبدت الحملة كثيرًا من الخسائر فى المعدات والأفراد نتيجة لسوء تخطيطها ، فقد كان من المفروض أن يبدأ من ميوس هيرموس أو برنيقية ، وينقل الجيش عبر الساحل الغربى فى حراسة أسطول صغير ، ولم تستول الحملة إلا على عدد من القلاع ، ووصلت لقرية قرب سبأ تدعى Mariaba مأرب وهى غير مأرب عاصمة السبأيين .

ولقد تم عزل أيللوس جاللوس نتيجة لفشل تلك الحملة ، وإن كانت الحملة حققت جانبًا من الهدف الاقتصادى الذى أرسلت من أجله ، فقد بدأ سكان المنطقة يشعرون بقوة الرومان ، كذلك استخدم تجار الامبراطورية موانئ جيدة فى طريقهم لمصر ولقد ذكر « استرابون » أن سكان بلاد بنط كانوا فى عداد الشعوب الخاضعة للرومان .

ولقد استمر الرومان فى الاهتمام بهذا الطريق فى عهد كل من « كلوديوس » و « نيرون » واستقرت الأوضاع فيه فى الفترة التى صدر فيها كتاب لمؤلف إسكندرى هو الرحالة البحرية للطواف حول شواطئ البحر الأحمر Periplus Maris Erythrei ، وهو عصر دوميتيان ، كذلك اكتشفت عملة رومانية فى الهند تعود لتلك الفترة ، وقام العرب بدور الوساطة التجارية بين الرومان وتجار الهند ، ثم لم تلبث عدن أن سقطت تحت سيطرة الرومان ، وإن كان تاريخ ذلك غير مؤكد فذكر بلينى Pliny أن سفينة جنحت عند شاطئ جزيرة « سيلان » مما يدل على عدم وجود خط ملاحى دائم بين عدن والمحيط الهندى .

ولقد ظهر منافس خطير هدد تجارة روما وهو مملكة أكسوم « الحبشة » والتى كانت قد احتكرت تجارة العاج والذهب ، ولقد قامت بالتوسع على حساب مملكة مروى[1] فى النوبة وترك أحد ملوكهم نقشا يذكر فيه أنه بسط نفوذ الحبشة من حدود مصر الجنوبية حتى ساحل الصومال جنوبًا ، وعبر البحر الأحمر من الساحل الجنوبى الغربى لشبه الجزيرة العربية من حدود بلاد سبأ ، حتى القرية البيضاء « ليوكى كومى » .

---

(١) مروى : مدينة قديمة معروفة على مقربة من الشلال الرابع

ولقد أغضب الرومان اعتداءهم على القبائل العربية التى تربطها صلة وثيقة بملوك حمير ، ووصف ملوك سبأ وحمير بأنهم أصدقاء الأباطرة ، ولقد ذكر مؤلف الرحلة البحرية أن الرومان عقدوا معاهدات صداقة مع ملوك حمير وسبأ لحمايتهم من مملكة أكسوم ، وبناء على ذلك احتل الرومان عدن وجزيرة سومطرة التى كان شيخ حضرموت يؤجرها لجماعة التجار الرومان الذين يعملون فى مصر[1] وأرسل « نيرون » بعثة عسكرية إلى مملكة النوبة الجنوبية بلغت مستنقعات النيل الأبيض ، لأن فتح بلاد النوبة الجنوبية من شأنه أن يحد من توسع مملكة أكسوم[2] ولقد وصلت سفن التجار الإسكندريين والرومان فى عصر الامبراطور « أنطونيوس بيوس » إلى الصين شرقًا ، وبلغ حجم التجارة مليون سيستر .

ومع بداية العصر البيزنطى اتخذت العلاقة مع الحبشة طابعًا آخر قائم على أساس التحالف والتعاون بين الدولتين ، وخاصة أن المسيحية قد انتشرت بين الأحباش ، كذلك لم يهمل البيزنطيون أمر التحالف مع ملوك حمير العربية ، لأهمية دور الحبشة واليمن فى التجارة الشرقية ولتحكيمها فى المرفق الأثيوبى والهندى ، فأرسل قسطنطين مبعوثًا هو فرثمينوس لعقد معاهدات مع أكسوم ، ثم أرسل مبعوثًا آخر بعد سنوات لليمن يدعى ثيوفيلوس لعقد معاهدات مع الحميريين .

ولقد ذكر « أميانوس ماركلينوس »[3] فى سنة ٣٦٣م أن بلاد اليمن كانت تعد من أغنى البلاد بالقطعان والبلح ، وأنواع العطور ، والجزء الأكبر من أراضيهم على تخوم اليمين للبحر الأحمر وعلى اليسار تخوم الفرس ، وأشار لوصول التجار المصريين إلى جزيرة Targana « هرمز » حيث وجد معبد كبير للإله سرابيس .

وكان للأحباش تجارة مع داخل أفريقيا وكثيرًا ما صحبهم فى رحلاتهم تجار إسكندريون ، وكانوا يرحلون بسفنهم موغلين جنوبًا عامًا بعد عام ، ثم يسيرون داخل

---

(١) عبد اللطيف أحمد على : مصر والامبراطورية الرومانية ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) Milne : Op. Cit. p. 20.

(٣) Ammiani Marcellini : XXII 6-11-12.

القارة ويعودون محملين بسبائك الذهب والعبيد من أقصى الجنوب ، والتوابل والبخور من الصومال ، وزمرد البليمين[1] وعاج أثيوبيا فى مقابل الملح والحديد ، ولقد شهد قوزمة السكندرى المشهور برحالة الهند[2] فى رحلة له إلى الجنوب الطائر البحرى المسمى السحاب أو الفطرس .

وكانت عدال « مصوع » عاصمة الأحباش تعد مركزًا هامًا من مراكز الوساطة التجارية ، فجرى الاتصال من عدال بشرق آسيا وبفارس عن طريق الخليج الفارسى والعربى ، ثم بجزيرة Topobran سيلان التى تقع أقصى جنوب الهند ، وكانت تعد فى العصر البيزنطى من أكبر المراكز التجارية ، وقدم إليها تجار إسكندرية ببضائعهم ، وحصلوا فى مقابلها على منتجات الشرق الأقصى ، فقد استقبلت تجارة الهند والفرس وبلاد حمير وأكسوم وحمل الصينيون إليهم الحرير وعود الند والقرنفل وخشب الصندل ، ومن الهند الفلفل والمسك والسمسم والعطور والنحاس إلى جانب منتجات سيلان نفسها من الأحجار الكريمة واللؤلؤ والاماتست ، وتجاوزها بعض تجار الإسكندرية إلى سيام ، وإن كانوا يذهبون فى الغالب على متن سفن أثيوبية ، وفى عام ٣٥٩م ورد فى قائمة ضرائب ذكر استئجار بحارة لسفن الهند[3] وكان مقدار الضريبة ٥٦ ميراد دينارى على الفرد (ومن الملاحظ أن عدد تجار الإسكندرية المترددين على البحر الأحمر كان يفوق تجار القسطنطينية) .

وظلت التجارة مع مدن الشرق فى ازدهار مطرد منذ عهد « أنستاسيوس » إلى أوائل حكم « جستنيان » ، ولقد اشتد الاقبال فى تلك الفترة على شراء الحرير رغم المبالغ الضخمة التى دفعها بيزنطة ثمنًا له ؛ مما أدى إلى استنزاف وكساد مالى[4] ، فلم ينقطع الطلب على الحرير وأصبح أهم ما يشغل السلطات أن تجد أرخص طريق تستطيع تلك التجارة أن تسلكه فقد كان هناك عدة طرق سلكتها تلك التجارة ، طريق

---

(١) قبائل البجة الحالية .

(٢) قوزمة الإسكندرى : له مؤلف فى وصف البلدان كتبه حوالى ٥٤٥-٥٥٠م .

(٣) Johnson : Op. Cit. p. 261.

(٤) ستيفن رنسمان : الحضارة البيزنطية ، ترجمة عبد العزيز جاويد ص ١٩٥ .

عبر تركستان إلى بحر قزوين فالبحر الأسود ، أو طريق الهند وأفغانستان ووسط فارس إلى نصيبين ثم سورية ، أو بحرًا إلى الخليج الفارسى ثم سورية .

ولكن أفضلها جميعًا كان الطريق البحرى من فارس إلى سوريا ، ثم عبر البحر الأحمر[1] إلى مصر ، وكان تأمينه يحتاج إلى أسطول تجارى فى شرق السويس .

وكان الفرس يمثلون عائقًا هامًا أمام تلك التجارة أولًا : بسبب[2] حروبهم الدائمة مع بيزنطة ، ثانيًا : لفرضهم رسومًا عالية على المتاجر .

وظلت الدبلوماسية البيزنطية طوال القرنين الخامس والسادس والأخير بصفة تبذل قصارى جهدها لضمان استمرار الحرير ، أما بالتفاوض مع الممالك التركية أو مع الأحباش فيما يتعلق بالطريق التجارى عبر مصر ، ولقد قامت الحبشة بمحاولة الإنفراد بتجارة ذلك الطريق بغزوها اليمن ٥٢٤م - ٥٢٥م وإخضاع مملكة الحميريين ، واستولى ملك الأحباش على السفن التجارية الموجودة فى جزيرة فازان Farsan ولاستخدامها فى غزو اليمن ، وكان عددها كما يلى : ١٥ من أيلة « العقبة » ٢٠ من القلزم ، و ٧ من برنيقية و ٢ من تيران ، و ٧ من خراسان نفسها ، و ٩ من الهند ، ولقد سعى جستنيان لتعزيز العلاقات الودية مع الشعوب التى تقوم بالوساطة التجارية ، وهما اليمن وأكسوم ، وخاصة أن العلاقات مع الفرس قد ساءت فى نفس الوقت الذى سعى فيه لتحويل ما يرد من تجارة من الهند عبر طريق مصر التجارى فأرسل مبعوثًا إلى ملك الحبشة ٥٣١م يدعى نونوس Nonnosus كان والده وجده من قبل وقد أرسله فى سفارات مشابهة واستطاع عقد اتفاقية مع الأحباش ومملكة اليمن التى أصبحت حامية تابعة لهم وكانت حامية الحبشة قد عزلت قائدها أباط وأحلت محله أبرهة .

ووافق الأحباش على أن يقوموا بالوساطة التجارية وأن يحلوا محل الفرس فى تجارة الحرير ؛ لكن تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح ؛ لأن الفرس كانوا أقوى نفوذًا فى موانئ

---

(١) ستيفن رنسمان : نفس المرجع ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٢) Milne : Op. Cit. p. 110.
Johnson : Op. Cit. p. 137-139.

الهند وسيلان فظلت سيطرتهم على تجارة الحرير قائمة ، أما فيما يتعلق ببقية أنواع المتاجر فكانت المنافسة قوية بين الفرس والأحباش وكانت التجارة التى ترد عن طريق الأحباش تمر عبر مصر حيث يتقاضى عنها رسومًا جمركية عالية ، ولقد ضربت العملة الأثيوبية فى القرن الخامس والسادس على أساس النقد البيزنطى[1] ، وعندما تم الصلح بين بيزنطة والفرس فى ٥٣٢م انتظمت التجارة .

وانتعشت مصانع الإسكندرية والقسطنطينية بما وصلها من الحرير الخام وظهر التجار الهنود فى الإسكندرية إلى جانب العرب والأحباش[2] .

ولكن فى عام ٥٤٠م عادت العلاقات بين الامبراطوريتين إلى الاضطراب ، فاضطر « جستنيان » لإصدار مرسوم لتثبيت أسعار الحرير بفرض الثمن وتحديد الربح ، وكان انخفاض الأسعار يؤدى إلى نتيجة واحدة هى القضاء على صناعة الأحرار وجعل الحرير أقرب إلى الاحتكار الحكومى ولقد قام الامبراطور بشراء أغلب مصانع الحرير[3] الخاص ، ومن المؤكد أن مصانع الإسكندرية تأثرت هى الأخرى بهذا الكساد .

ولكن استطاع راهبان نسطوريان فى تلك الفترة الوصول إلى القسطنطينية ، وهما يحملان سر دودة القز وبيضها فى تجويف عكازين[4]، وانقضى بعض الوقت قبل أن تصبح تربية دودة القز واسعة الانتشار فى الامبراطورية وإن كان الاستيراد من الشرق أخذ يقل منذ ذلك الحين وإن لم تتخل بيزنطة نهائيًا عن اعتمادها على الفرس .

وفى عهد « جستين[5] الثانى » ٥٦٥ - ٥٧٨ أعاد البيزنطيون الكرة بإقناع العرب الحميريين بقيادة الحارب بمهاجمة أراضى الفرس المجاورة لهم فى مقابل بعض مميزات

---

(١) Milne : Op. Cit. p. 110.

(٢) Johnson : Op. Cit. p. 138.

(٣) ستيفن رنسيمان : نفس المرجع ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٤) Milne : Op. Cit. p. 260.

(٥) Camb : Med. Hist. Vol. I. Part p. 279.

تجارية ، وهذا دليل على أن التجارة الشرقية عبر مصر ما زالت تمثل أهمية لبيزنطة ، وإن كان أمرها بدأ يضمحل خلال الفتره التالية .

الواردات عبر البحر الأحمر :

١ - تنوعت المتاجر التى جاءت لمصر عن طريق البحر الأحمر ، فمن اليمن جاء التجار بالبخور ، وعود الند ، والمر ، والعطور .

٢ - ومن الحبشة خيار شنبر والبخور وسن الفيل[1] الحيوانات المتوحشة والعبيد ، ولقد بيعت فتاة حبشية عمرها ١٢ عامًا بـ ٤ صولد ، وكان يؤتى بالعبيد[2] أيضًا من موريتانيا ، وكانت الفتيات يستخدمن للخدمة فى المنازل ، والرجال للعمل فى الحقول وإن لم يستخدموا فى مصر على نطاق واسع لتوافر الأيدى العاملة ، وذكر يوحنا النقيوس أن مجموعة من الأحباش أخذوا أموال الإقليم فى بانابولس « أخميم » وعاثوا فسادًا ، وتم القضاء عليهم فى عهد الامبراطور موريس ، وكذلك استوردت الحراب والرماح من موريتانيا والزمرد من البليمين « البجة » والبخور والتوابل والرقيق من الصومال .

٣ - ومن الهند استوردت مصر التوابل واللؤلؤ والسمسم والعطور والأعشاب الطبية ، والفلفل والعاج وخشب الصندل ، وذكر الرحالة[3] كوزموس أن الزمرد كان يأتى أيضًا من هناك ، كذلك استورد القطن ، وبعض قطع النسيج المشغولة بخيوط القطن التى عُثر عليها فى كراتيس أحضرت أصلًا من الهند .

٤ - ومن سيلان فكان أهم ما حمله تجار الإسكندرية منها الأحجار الكريمة كاللؤلؤ وحجر الأمتاست .

٥ - ومن الصين : من الطبيعى أن يكون الحرير أهم صادراتها ، وقامت عدد من المصانع فى الإسكندرية ومصر عامة بصناعته ، كذلك أحضر القرنفل وخشب الصندل والعود وكان يصدر فى مقابل هذا القمح والفخار والثياب المنسوجة[4] والزجاج .

---

(١) P. Masp. 67006.

(٢) P. Lond. 239.

(٣) Johnson : Op. Cit. p. 138, 139.

(٤) رنسيان : نفس المرجع ص ١٩٦ . Milne : Op. Cit. p. 104.

ولقد استفادت مصر كثيرًا من تلك التجارة ، سواء ما صنع فيها وأعيد تصديره أو عن طريق جباية المكوس من السفن المارة بموانيها .

الرسوم الجمركية على التجارة :

فرضت مصر رسومًا جمركية على ما يمر بها من بضائع وما يدخل إليها من تجارة ، وكانت تلك الرسوم تعد من مصادر الدخل الهامة ، وأشار « استرابون » إلى ذلك بقوله : « إن سفنًا كبيرة ترسل إلى الهند وإلى الحدود الأثيوبية ، ويستورد منها إلى مصر أغلى البضائع ومنها تصدر بالتالى إلى البقاع الأخرى ، وبذلك تجبى عليها مكوس مضاعفة[1] » وإدارة ومصادرة ، كان الموظف المكلف بإدارة الجمارك الداخلية والخارجية يدعى الأبارك Albarque ، وكان لكل دوقية الأبارك ، وفى عهد « جستنيان » كان يستدعى للاجتماع بالدوق الأجسطال ومتولى الخزانة العامة لمراجعة ما يدفعه الممولون من ضرائب المكوس ، والتأكد من أنها أديت بالنقد الصحيح .

أما عن أهم مناطق مصر الجمركية فكانت بلا أدنى شك فى ميناء الإسكندرية ، وكان الجمرك فى الناحية الغربية من الميناء حيث توجد مخازن البضائعApostastes[2] وعند وصول البضائع من الخارج تودع فى المخازن ، ثم تنقل إلى Emporian المركز التجارى حيث يجرى فحصها وتقدير الضريبة ، وكذلك كان فى القلزم جمرك ، وكان يقيم هناك مراقب الحسابات Logethete لمراقبة الموظفين المناط إليهم بجباية المكوس ، وجمرك آخر فى جزيرة تيران[3] Jotabe للسفن القادمة بتجارة البحر الأحمر ، كذلك فى ميوس هيرموس برنيقية جمرك ونقل إلى فيلة زمن « جستنيان » خاص بالتجارة القادمة من الجنوب .

أما عن قيمة المكوس فواضح من عدم ذكر قيمة المكوس فى كثير من البرديات أنهم تركوا مكوس البطالمة ، وكانت تجبى فى العصر البيزنطى عند الموانئ فور وصول

(١) استرابون فى مصر ، ترجمة وهيب كامل ص ٥٧ .

(٢) استرابون فى مصر ، ترجمة وهيب كامل ص ٥٧ .

(٣) رنسمان : نفس المرجع ص ١٩٥ .

الشحنة بنسبة ٥٠ , ١٢٪[١] من قيمة الشحنة وفى عهد « أنستاسيوس » تقررت ضريبة على تصدير الفخار ألغاها « جستنيان » .

ويبدو أن الضريبة قد ارتفعت قيمتها إلى حدٍ ما فى بعض الفترات فعاد وأكد جستنيان فى مرسوم رقم (١٣) على تحصيل النسبة المعتادة وهى ٥٠ , ١٢٪ .

وفى إحدى القوائم فرضت مكوس على بعض المنتجات القادمة عبر البحر الأحمر كما يلى :

المر المكارى ٢٢ درخمة ، و ٥٠ , ٢ أوبل على كل تالنت ، مر الصومال ٧٦ درخمة وأوبل على التالنت ، والقثاء الهندى ٢٢ درخمة و ٥٠ , ٢ أوبل على كل تالنت ، والصبر ٢٤ درخمة للحمل[٢] .

المصارف والبنوك :

عرفت مصر النظام المصرفى منذ عهد البطالمة ، وكانت المصارف احتكارًا حكوميًّا، فوجدت المصارف الملكية Irapezai[٣] وكانت تتولى الأعمال المالية الخاصة بالحكومة والأفراد على حد سواء ، ووجدت إلى جوارها المصارف الأهلية التى تؤجرها الحكومة للأفراد ، وكانت تتولى عملية الإقراض والرهون حتى العينى منها ، وفى العصر الرومانى استمر عمل البنوك الحكومية وإن لم تعد البنوك الأهلية احتكارًا للدولة ، ومن الدليل على ذلك أن أصحاب البنوك الخاصة فى سنة ٢٦٠م[٤] رفضوا قبول العملة الامبراطورية الجديدة قبل أن تستقر الأوضاع وينتهى الصراع الناشب حول العرش آنذاك ، فاضطر والى مصر إلى إصدار أوامره إليهم بقبول العملة المقدسة للأباطرة وجميع أنواع العملة فيما عدا المزيف منها فقط .

(١) Johnson : Op. Cit. P. 159.

(٢) بل : مصر من الإسكندر الأكبر ، ترجمة عبد اللطيف أحمد على ص ٩٣ .

(٣) P. Oxy. 1639 فى بردية تعود لعهد كليوباترا السابعة ذكر بنك خاص يملكه رجل يدعى هيرا كليوس قام بعقد قرض بين شخصين سلم أحدهما للآخر ٣٠ كيلة على أن يقوم بسدادها وفق شروط محددة .

(٤) P. Oxy. 1411, Select papyri No. 230.

وفى العصر البيزنطى ومع وجود عدد من كبار الملاك امتلكوا قدرًا من الأموال السائلة سعوا لاستغلالها فى المشروعات المختلفة إلى جانب نمو التجارة والصناعة أصبحت الحاجة ماسة إلى قيام البنوك فأنشئت عدد من البنوك المالية والمصارف الكبرى فى الإسكندرية بل فى كل إقليم من الأقاليم أيضًا .

وكان فى الإسكندرية أفرع للبيوت المالية ولبنوك القسطنطينية ولها مندوبوها المقيمون فى المدينة ، « فانستاسيوس » مسئول البنك الامبراطورى فى القسطنطينية وله فرع فى الإسكندرية ، وقام بإقراض شخصين من أهل الإسكندرية مبلغًا من المال فى القسطنطينية على أن يقوما بسداده[1] فى الإسكندرية .

ووجد فى كل إقليم عدد من البنوك بعضها حكومى والبعض الآخر يمتلكه أفراد وإن كانت أكثر الإشارات فى البرديات إلى البنوك العامة[2] .

ووجدت فى الإقطاعيات الخاصة ، كإقطاع أبيون فى أكسرنخوس « البهنسا » بنوك تابعة له ، وكانت خزانة ابيون تستعمل أحيانًا كبنك للمقاطعة ، وبنفس الأمر بالنسبة لخزانة المقاطعات thesauroi التابعة للإدارة المحلية[3] .

ووجد فى كل أهراء بنك ، وصرافون كذلك فى كل منطقة للمكوس الداخلية ، ولقد ورد فى إيصالات المكوس الخاصة بميناء[4] ممفيس ذكر مسئولى البنك ، وكانت المخازن الحكومية التى تجمع فيها الغلال تعد بمثابة مصارف للحسابات الفردية ، شأنها فى ذلك شأن المصارف المالية وكان هذا ميراثًا من العصر البطلمى حيث كانت تدفع الضرائب العينية والنقدية .

وكان يمكن التحويل من حساب لآخر فى دفاتر المصارف ومخازن الغلال ، وكان ذلك يحدث حين تتصل عملية الدفع بأكثر من مصرف[5] .

---

(١) P. Oxy. 2120.

(٢) P.Oxy. 1913.

(٣) عن البنوك وأعمالها انظر برديات أكسرنخوس أرقام . 1844 ,2138 ,1284 ,1659

(٤) P. Oxy. 1625, P. For 353, P. Fay. 104.

(٥) بل : مصر من الإسكندرية ، ترجمة عبد اللطيف أحمد على ص ٩٤ .

وكان الامبراطور وخزانته ficcus يعتبران أهم مصرف فى الامبراطورية ، فهما أكبر مالكين للنقود المسكوكة ، فكان يقرض المال بفوائد ويمكن مقارنتها مع إجراء بعض التغييرات بنظريتها من المصارف المركزية فى العصر الحديث .

وكانت وظائف البنوك الحكومية تولاها أعضاء سناتو المدينة الواقع فيها البنك ، ولقد أصبح أيضًا العمل فيها عن طريق الإجبار والتكليف .

أما ما تقوم به المصارف من أعمال فقد تنوع وتعدد وكان تغير العملة من أهم الأعمال التى تولتها البنوك نتيجة لازدياد وازدهار الحركة التجارية ، وكان عليهم التأكد أولًا من سلامتها وعدم غشها ، وسمح لصياغ الفضة والذهب بنفس العمل ، ووجد فى إقطاع أبيون موظف أطلق عليه لقب مسئول تغيير العملة[1] ، حيث طلب أحد السكرتاريين من أحد جباة الإقطاع سرعة الحضور حاملًا ما جمعه . ليتسلمها مسئول تغيير العملة قبل ذهابه للإسكندرية وربما كانت الأموال خاصة بضريبة القمح .

كما كانت الدوةل تقوم بدفع نفقات المؤسسات التابعة لها عن طريق البنوك[2] ، فهناك صك أصدره البنك لصالح فرق السيرك فى كسرنخوس مقداره ½ ٦ صولد إلا ٥٠ , ١ قيراط ، وكان التعامل عن طريق الصكوك مألوفًا ومعتادًا كما هو الحال اليوم فى نظام الشيكات .

وجزء من الضرائب الخاصة بالدولة كان يدفع رأسًا إلى البنوك الحكومية[3] ، فأودع جامعوا الضرائب الخاصة بالأرض جزءًا منها فى البنك ، وقام أحد أعضاء السناتو وهو مسئول البنك فى نفس الوقت بالتنبيه على شخص قام ببيع منزله بإيداع الضريبة العقارية على المبيعات فى البنوك ، وعدد من المدفوعات الخاصة بالأنونا أودعت البنك[4] بل إنه كان يشترط وجود مسئولى البنك قبل شحن قمح الأنونا تولوا تحصيل الضرائب وإصدار الإيصالات[5] .

(١) P. Oxy. 1844, 2195, 2106.
(٢) P. Masp. 67120.
(٣) P.Oxy. 1659.
(٤) P.Oxy. 1284.
(٥) P.Oxy. 1659.

كذلـك وردت مدفوعـات عن طريـق مسئول البنك لفـرقة[1] حـربية تعسكـر فى أكسرنخوس تضمنت تسليم ٥٠ صـولد ، وضرائب عينية وهنا يثار سـؤال : هل كانت تستعمل الأموال المودعـة فى أعمـال تجارية ، كما يحدث الآن ؟ فى الغالب أن هـذا كان متبعًا ، وإن لم ترد إشارات واضحة له .

أما البنـوك الخاصة فتـولت العمليات الخاصـة بالأفـراد من إيداع الأمـوال وعقد الضمانـات والقـروض فأحد ولاة هيرمـوبليتـا طلب إلى البنك دفع مبلغ من المـال فى مقـابل ما أخـذه من أحد بـاعـة الخضراوات لمدة عدة أشهـر وقام البنك بالسـداد من حسابه ، وأخذ إيصالاً على البائع بالمخالصة[2] .

□○□○□

(١) P.Oxy. 1256.

(٢) P.Oxy. 2138.

العمـــلة

تمتعت مصر خلال القرون الثـلاثة الأولى بوضع مميز فى الامبراطـورية فقد ضربت عملتهـا فى دار الضرب الخاصـة بالإسكنـدريـة ، ولم تتمتع بهذا الامتيـاز أى ولايـة من الولايات الامبراطورية فيما عـدا بعض دور الضرب فى قيصرية ، وأنطاكية التى أصدرت عملة خـاصة بها فى بعض الأحيـان وليس بصفة دائمـة ، وكانت العملـة المستعملة فى جميع أنحاء الامبراطورية هى العملة التى تصدرها روما .

ولقد انخفضت قيمـة الدرخمة الفضية منذ أواخر حكم البطـالمة ، فقام أغسطس بإلغـاء سك العملة البطلميـة ، وسك عملـة جديـدة بـرونزيـة حتى يـوجد تـوازن بين العملات الفضيـة والبرونزيـة ؛ ولكن استعمال الدرخمة ظـل سائدًا خـلال القرن الأول ففى بردية تعود لعام ٨٣ ذكـرت مدفوعات قيمتها[1] ١٠٠ درخمة فضية جيـدة ، ويبدو أنها إيراد عبـارة جيدة تـأكيدًا ؛ لأنها فضة غير مخلـوطة ، وفى السنـة السابعـة من حكم «تيبريـوس» ضُربت عملـة فضية فئـة التترا درخمة ، أى ذات الأربع درخمات ، وكـانت نسبـة الفضة للبرونـز = ١ : ٢ وقـد قيمت التترا درخمة على أساس الـدينـار الرومـانى ، وظلت تصدر إلى ٢٩٥م أى إلى توحيد « دقلديانوس »[2] للنقد .

أما النقود البرونزية ذات الطابع البطلمى فقد ظلت تصدر منذ عهد أغسطس إلى عهـد « جستنيـــان » حتى صـــدرت البرونـز درخمة فى عصر « جستنيـــان » على طـراز السيستروس الرومانى ومساوية له فى القيمة[3] .

وبدأ تـدهور العملة خلال القـرن الثانى بل إن دور الضرب نفسها لم تعـد تصدر عملة جديدة منذ عهـد أورليوس ، إلا على فترات متقطعة وفى النصف الثانى من القرن الثالث أصبحـت التترا درخمة لا تزيد عن نصف قيمتهـا السابقـة ، وساعـد اضطراب

---

(١) P.Oxy. 1882.

(٢) Milne. Op. Cit. P. 263 .

(٣) سيد الناصرى : معالم تاريخ وحضارة مصر ص٤٨ و ص ١٩٣ .

الأمور على عدم ثبات النقد حتى رفضت البنوك فى مصر فى عهد الامبراطور ماركلينوس عام ٢٦٠م قبول عملته قبل استقرار الأحوال .

ووفقًا للبرديات فقد انخفضت قيمة الدرخمة وقوتها الشرائية ، فإذا أخذنا سعر القمح كمقياس لوجدنا سعر أردب القمح فى القرن الثالث ٣٠٠ درخمة[١] وفى القرن الرابع ٢٠ ألف درخمة فى القرن السادس قيراط و ١٤ أردب بصولد ، وفى بردية أخرى بما يقرب من قيراط ونصف .

ولقد أشارت البرديات إلى عدد من العملات كانت مستعملة خلال القرون الثلاثة الأولى وظل استعمالها فى العصر البيزنطى مثل الأوبل Obel وصنعت من الفضة والدرخمة كانت تعادل ٦ أوبل[٢] ثم التالنت الفضى .

وفى ٢٩٥م قرر « دقلديانوس » إصدار عملة موحدة لكافة الامبراطورية ، وتثبت مقدارها لمعالجة الانهيار المستمر فى قيمة العملة ، وفقدت مصر وفقًا لهذا امتيازها ، ولم تعد دار الضرب تسك إلا بعض العملات البرونزية والذهبية فى المناسبات ، مشابهة لما فى دار الضرب فى الامبراطورية ، وتحولت وحدة التعامل فى مصر من التترا درخمة إلى الدينار الذى أخذ حوالى ٥٠ سنة ، ليحل محلها ، ويصبح هو وحدة التعامل ولقد صدر مرسوم « دقلديانوس » ثمن رطل الذهب النقى أو المستعمل فى النقود أو كسبيكة بخمسين ألف دينار وكانت العملة الذهبية Sold تساوى وقت « دقلديانوس » ٧٠٠ دينار ، وكان الصولد ينقسم إلى ٢٤ قيراط ، وكان وزن الصولد يساوى بين $\frac{٤}{٥}$ ٥ : $\frac{١}{٩}$ ٤ جرام ذهبى ، أما nomisma فأقل من القيراط وأصبحت تعادل ٢,٢٥ من القيراط[٣] .

ومع ذلك فقد انهارت قيمة العملة سريعًا ففى بردية تعود لعام ٣٠٠م ، قام أحد كبار موظفى الدولة وهو إسترانجوس « مدير إقليم » بارسال خطاب إلى وكيله ، ليحول كل أمواله السائلة إلى بضائع ؛ لأنه قد بلغه أن العملية ستنخفض بمقدار نوميزما[٤]

(١) سيد الناصرى : معالم تاريخ وحضارة مصر ص ٤٨ - ١٩٣ .

(٢) عن الدرخمة وأسعار القمح أرجع للبرديات التالية : P. Oxy. 2142, 1911, 2022.

(٣) P. Oxy. 1653, 1883, 213, 2128.

(٤) عن العملة البيزنطية انظر برديات P. Oxy. 1223, 1911, 1057, P. Amh. 140.

فكان الأساس العملي هو رطل الذهب ، والنوميزما أصبحت تساوى منذ عهد «قسطنطين» واحد على اثنين وسبعين من(١) الرطل من الذهب ، ووزن الصولد ٤ جرام ، ولقد انحطت قيمة الدينار حتى أصبح التعامل يتم بالميراد ، ويعادل الميراد ١٠٠٠ دينار ولقد أصبح القيراط وفي القرن الرابع يضرب من البرونز

وكان الصولد الذهبي في أكسرنخوس « البهنسا » يساوى ٢٠٢٠ ميراد ، وفي ٥٥٧م أصبح يعادل ٢٠٥٠٢ ميراد ، وفي بداية القرن الرابع قامت الدولة بشراء مقادير من الذهب من المواطنين بطريق الإجبار ، وحددت الخزانة العامة السعر ، فابتاعت منهم كل ١٠ أرطال بقيراط ، أى دفعت الدولة ثمنا للرطل مقداره ٠٠٠ , ٢٠ دينار وهذا الثمن ضعف ما حدده مرسوم دقلديانوس ولقد صدرت قائمة في كل إقليم بأسماء من عليهم المساهمة بتقديم الذهب وفي إقليم أكسرنخوس طلب شراء ٣٨ رطل من كل من وردت أسمائهم(٢) في الكشف على أن ترسل الكمية بسرعة خلال فترة محددة في نيقوميديا في بيثينيا وفي بردية تعود لعام ٣٢٤ بيع رطل الذهب بـ ٠٠٠ , ٣٠ دينار ، وكان هناك موظف معروف باسم Chripones من واجبه الإشراف على الموازين والمكاييل وفض ما يقع من نزاع بشأن وزن النقود المتداولة ، أما الثاني وهو Zygostate فكان من واجبه شراء الذهب من الفلاحين المصريين ، ثم صار مكلفا باستلام ما يتصل بالإقليم من الضرائب التي تؤدى ذهبا(٣).

وفي بردية تعود لعام ٣٠٦م(٤) دفعت مالكة أحد الأراضي ضرائب فضية « فضة غير مصنعة » وكان مقدارها على كل أرورة ٥ , ١ أوقية فضة على ٢٠ أردب(٥) وكان

(١) Creek papyri No. 607.

(٢) P. Oxy. 2017.

(٣) P. Oxy. 2028.

الباز العريني : مصر البيزنطية ص ١٩١ .

P. Oxy. 1653.

(٤) P. Oxy. 1653.

(٥) P. Oxy. 1265.

مجموع ما دفعت ٢ رطل و ١٠ أوقيات و ٨ جرام ، وهذه الضريبة كانت من الضرائب الاستثنائية ، وليست دائمة ، وفى القرن الرابع كانت ١,٥٠ أوقية فضة تعادل ٤٠٠٠ درخمة و ٢ أوقية ذهب و ١٠ جرام من الذهب تعادل ١٢ صولد .

وكانت قيمة الذهب الخام أو الفضة تنقص عند تنقيتها وتصنيعها فما قيمته ٧٢٠ صولد من الذهب الخام عند تصنيعه فقد ٤٥ صولد من قيمته ، ولقد بدأت قيمة الصولد فى الهبوط نتيجة انخفاض نسبة الذهب فيه وليس هناك أى دليل على ضرب عملات ذهبية فى مصر بعد القرن الخامس أو حتى استيرادها من الخارج ، فيما عدا بعض الصولدات الذهبية القليلة ، وفى قانون ١٣ أمر جستنيان الموظفين المكلفين بوزن النقود ، وبختم السبائك الذهبية ، وإثبات الوزن الصحيح لا القيمة الإسمية لما يرد إليهم من نقود .

وأغلب البرديات التى تتناول تعامل نقدى ، وتعود للعصر البيزنطى تستعمل الصولد والقيراط وأحيانًا ، الصولد والميراد[1] ، وجرت الإشارة إلى استعمال التالنت الفضى فى القرن الثانى ، واستمر استعماله فى العصر البيزنطى ، وذكرت البرديات أن ٤,٥٠٠ تالنت = $\frac{1}{2}$ ٤ قيراط ذهبى ، وذكرت الدرخمة الأتيكية فى وثيقة خاصة بجمع ضرائب ليزنطة وهراقليا والدرخمة الأتيكية تعادل الدينار أو ٤ درخمة مصرى وإن لم يكن استعمال النقد الأجنبى شائعًا[2] .

أما العملة البرونزية فقد ضرب الديناار من البرونز خلال العصر البيزنطى ، وفى القرن السادس أعيد ضرب النقد البرونزى فى مصر باستعمال عملة « أنستاسيوس » المعدلة ، واستعملت أيضًا قطع ضربت خارج مصر فى التعامل وأعاد « جستنيان » فتح دار السكة ، وأصدر عملة برونزية تعادل $\frac{1}{24}$ من القيراط وظلت تصدر للفتح العربى .

ووفقًا لقانون « ثيودسيوس » كان ٢٥ رطل برونز تعادل صولد و « جستنيان » ٢٠ رطل = صولد .

---

(١) P. Oxy. CXLIV.

(٢) P. Oxy. 1632.

الأوزان المستعملة فى الذهب[1] :

جرى ذكر ثلاثة مستويات للعملة المضروبة على أساس ذهبى وهى المستوى الإسكندرى والعادى والخاص[2] :

أما الوزن العادى فهو وزن العملة الذى قررته الدولة ، أما وزن الإسكندرية فكان أعلى فى قيمته من الوزن المعتاد ، وفى إحدى البرديات أضيف $\frac{1}{2}$ - قيراط على كل صولد من الوزن المعتاد لتحويلها للوزن السكندرى ، ونفس الإضافة وجدت فى بردية أخرى فأضيف $\frac{1}{3}$ صولد على رطل الذهب لتحويله للوزن السكندرى[3] .

وكان هناك ضرائب تجبى فى القرن الرابع على الوزن الإسكندرى . أما الوزن الخاص وأحيانا يطلق عليه وزن صائغى الذهب ، فكانت الدولة تعتبر قيمته أقل من الوزن العادى بحوالى ٢,٥٠ قيراط على الصولد ، فمبلغ مقداره ١٢,٥٠ صولد[4] إلا ٢٤ قيراط من وزن صائغى الذهب أو الخاص حين حول إلى الوزن العام أصبح ١٢,٥٠ صولد إلا ٥٤ قيراط أى نقص بمقدار ٣٥ قيراط ما يساوى ٢,٥٠ قيراط عن الصولد ، والفرق عادة كان يحصل عليه الجامع بمعدل ٢ قيراط والوزن ٠,٥٠ قيراط .

وفى وثيقة أخرى : صولد إلا ٩ أو ١٠ قيراط بالوزن المعتاد كان يساوى بالوزن الخاص صولد إلا ٧,٥٠ قيراط وأحياناً كان يضاف $\frac{1}{10}$ قيراط للكاتب[5] .

وكان الوزن الخاص عند الدفع فى البنك يضاف إليه ٠,٥٠ قيراط على كل صولد ونفقات إضافية $\frac{1}{8}$ قيراط ، ولقد ألغى « جوليان » أعباء الوزان المفروضة على النقود بعد إمداده الأقاليم بوزانين وأيد قانون « جستنيان » ومع ذلك فإن النسبة التى يتحصل

---

(١) P. Oxy. 2113.

(٢) P. Oxy. 1908.

(٣) P. Oxy. 1918.

(٤) P. Oxy. 1138, 1142, 1127, 145.

(٥) P. Flor. 297.

عليها الوازن ذكرت فى البرديات ، وفى « أنطونيـوبولس » « الشـيخ عبـادة » وافروديتــو « كوم أشقوة » كـانت نسبة الاختلاف بين الوزن الخاص ووزن صانعى الـذهب موحدة وهى ٢,٥٠ قيراط[١] .

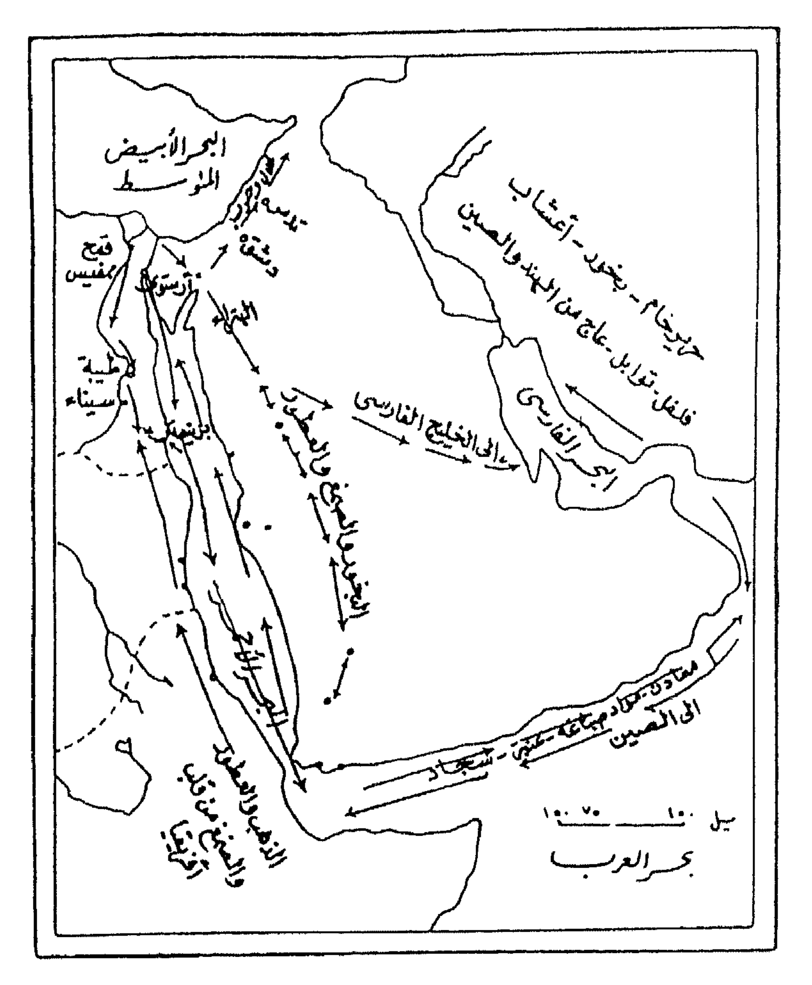
ولقد ورد فى إحدى برديات أبيون أن ٥ ١٥/٦٩ صولد بالوزن الخاص تعادل ٥ ١/٣ بالوزن الإسكندرى ، ومن الواضح أن النسبة التـى يحصل عليها الوازن ، أو مسئول البنك ، أو الجابى غير مضـافـة ، فـالفرق ليس كبيراً ، وفى الغـالـب هـذه الحالـة تعـد من الحالات الاستثنائية .

□○□○□

---

(١) P. Oxy. 1913, 1916.

الخرائط والصور

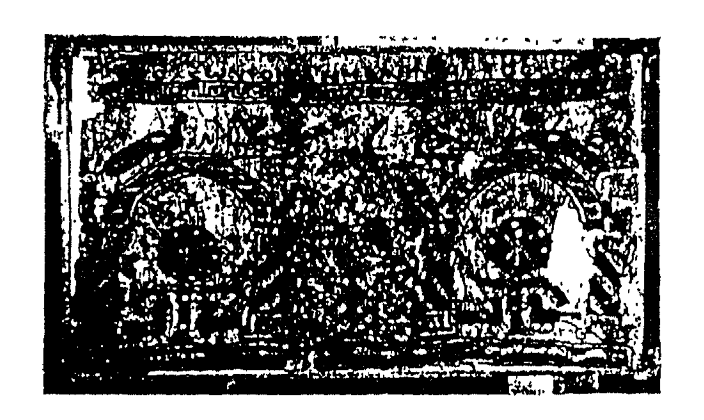


أنواع التجارة عبر البحر الأحمر الذاهبة لبيزنطة
عن دكتور / يسرى الجوهرى
مقالة من مجلة الدراسات الإفريقية

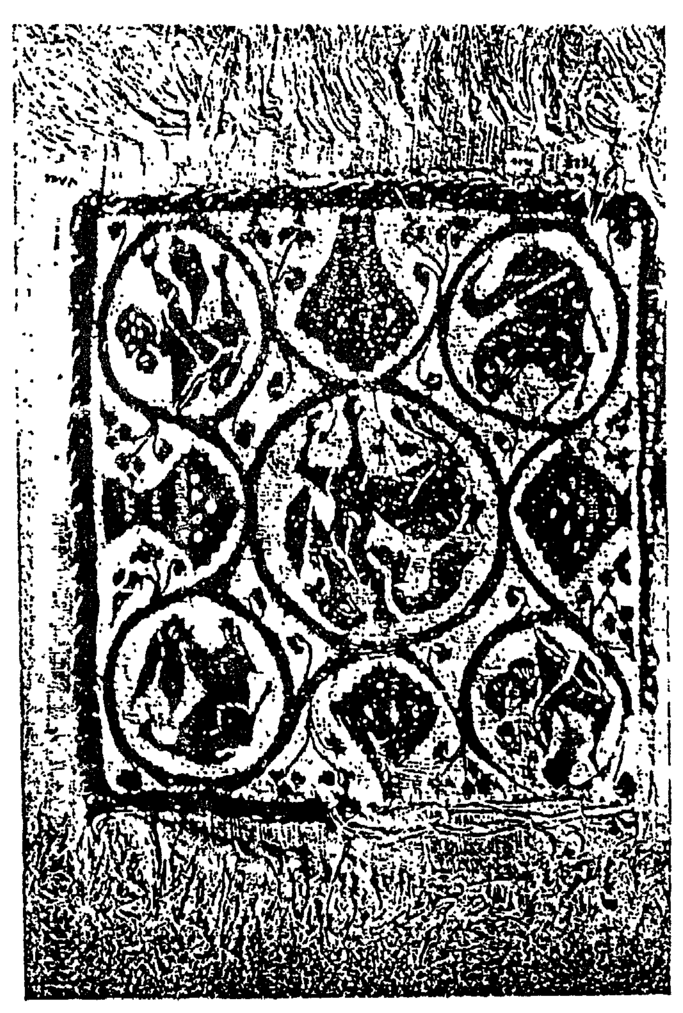
ملحق

منسوجات تعود للعصر البيزنطى

من مجموعة المتحف القبطى



٢٠٢٣ – ستارة من قماش رسومها على شكل هياكل تعلوها طيور قاعة (١١) بالمتحف القبطى



٧٨٢٢ - قطعة قماش رسومها متنوعة بالألوان ويظهر فى وسطها
شكل « قنطور » قاعة (١٢)
بالمتحف القبطى

ملاحق الكتاب

ملحق ١ - أسماء المدن والقرى التي وردت في الكتاب في العصر البيزنطي وأماكنها الحالية .

ملحق ٢ - برديات تتناول النشاط الاقتصادي .

أسماء المدن والقرى التى وردت فى الكتاب
فى العصر البيزنطى وأماكنها الحالية

١ - أبللو نوبولس الكبرى : قوص .
٢ -أارسنوى : مدينة الفيوم القديمة وأطلالها بجوار الفيوم الحديثة وتعرف بكيمان فارس .
٣ - أفروديتو : كوم أشقوه وتقع فى طهطا .
٤ - أنطونيوبولس : الشيخ عبادة وسماها العرب انصنا .
٥ - أيله : العقبة .
٦ - برنيقية : مدينة الحراس .
٧ - بستلا : بالقرب من البلاص مركز قنا .
٨ - بشلا : مركز قوص مديرية قنا .
٩ - تبتونس : أم البرجات .
١٠ - ثيادليفيا : بطن هريت .
١١ - دير بيتو : من أعمال الأشمونين .
١٢ - طيبة : الأقصر .
١٣ - فلادلفيا : كوم الخرابة الكبير فى إقليم الفيوم .
١٤ - كرانيس : كوم أوشيم .
١٥ - كليزما : القلزم .
١٦ - كينوبولس : الشيخ فضل .
١٧ - ليكوبولس : أسيوط .
١٨ - هرقليوبولس : أهناسيا .
١٩ - هيرمونثيوس : أرمنت .
٢٠ - هيرموبوليتا : دمنهور .
٢١ - هيرموبولس : الأشمونين .
٢٢ - هيرنوبولس : تل المسخوطة .
٢٣ - يوتاب : جزيرة تيران بخليج العقبة .

الملاحق

برديات تتعلق بالنشاط الاقتصادى

برديات أكسرنخوس رقم ١٦٥٣

« قائمة حسابات وكيل مالى »

تتعلق البردية بحسـابات ضرائب دفعهـا وكيل أحد السيـدات من كبار الملاك فى السنة الرابعة عشر من حكم قسطنطنيوس وجاليريـوس وتعادل السنة الثانية من الحكم سفيريوس ومكسميانـوس ، ولقد تم تقديرها على أسـاس الوزن الخام ولم تدفع فى شكل نقد وهى تعطينا صورة واضحة لقيمة العملة آنذاك .

فى السنة الـرابعة عشرة والسنة الثانيـة ، ١٢ أمشير الحسابات التى تتعلق بـالفضة غير المصنعة نقدا والتى سلمتها المالكة ونقلت إلى هيرموبولس « الأشمونين » لتسليمها هناك ، وهى خاصـة بالحسابات الإضـافية للفضة الغير المصنعة نقـدا والمفروضة لاجل الضرائب بنسبة ٥٠, أوقية على كل ١٠٠ أردب قمح من الوزن المعتاد كما يلى :

بوسيلة أخـرى ٢ رطل وواحد أوقية – و ٨ جرام بـواسطة بابليوس بـاستبعاد رطل بعد حساب ٥٠, ٤ أوقية و ٢ جرام تركتهم المالكة .

الباقى ٧ أوقية و١٠ جـرام ولتنقية هذا المقدار واحد أوقيـة و ١٢ جرام بمعنى آخر ٢ أوقية و ١٠ جرام ذهب تعادل ١٢ صولد .

وعلى ذلك فقـد سـلمت المـالكة فى ١٧ بوءنـه من السـنة الرابعـة عشـر والثانيـة ٣ أوقيـة و ٩ جـرام .

الجباية

برديات أكسرنخوس رقم ٢١١٢ تاريخها ٣١٦ م

إلى أورليوس « بن جيراس » من الوالى يأمره بأن يجمع ضرائب الخمر عينا أو ما يعادلها من المال من أجل الأنونا الحربية .

ووفقًا لأوامر مشرف المقاطعات السبعة أورليوس أبو للونيوس المسمى أيدمون وإلى إقليم اكسرنخوس عن طريق وكيله بلو ، إلى عزيزهُ أورليوس حيراس المسئول عن السبع مقاطعات ، تحية فى الخطاب الذى كتب بواسطة فخامة والى الأقاليم السبعة وأورليوس جريجويوس لقد أمرنا بأن نصف النبيذ المذكور الآتى من طيبة من المحصول القديم يجب أن يسلم فى القسم الخامس أو يدفع بطريقة أخرى ما قيمته ٦٥ دينار على كل وزنه ، ولقد وصل الجباة لهذا الغرض والملاحظين تم اختيارهم من السناتو ، وفيما يتعلق بالإيصالات الخاصة بهذه الكمية ابذل جهدك لتسليم الكمية المفروضة للملاحظ على الإقليم تحت إمرتك بحيث لا يتطرق أى فساد أو غش فيما يختص بمؤنة الجند . أنى أدعو لك بالصحة يا صديقى العزيز .

قنصلية كيكنتيوس و سابيستوس و فيثيوس روفوس ذو الشهرة العظيمة .

خطاب يتعلق بارتفاع النيل

بردية رقم ١٨٢٠ أكسرنخوس القرن السادس

خطاب موجه إلى سكرتير المنزل العظيم . من إحدى ملاحظى مقياس النيل فى قرية شاكوانا فى أكسرنخوس والقرية تتبع أبيون كبير أقطاعى أكسرنخوس .

الخطاب يتضمن أن منسوب النيل بلغ مستوى طيب خلال شهر مسرى .

« إلى جالوس الشريف سكرتير المنزل العظيم إنى أنبأ فخامتك ثانية بأنباء طيبة أن نهر مصر المبارك الخصيب قد ارتفع بمشيئة المسيح فى الفترة من خمسة مسرى إلى ١٧ ووصل ١٢ أصبع ، وعلى ذلك فأصبح ٢ ذراع و ٢٠ أصبع بالنسبة لعمق المياه » .

* * *

رسالة من برديات أكسرنخوس رقم ٢١٦٥

تعود للقرن الخامس

يطلب من صاحبه رق للكتابة وبعض المطالب الأخرى .

« إلى أخى الحبيب : سيراس من أمنيتاس تحياتى ..

لقد أتيحت لى الفرصة عن طريق الرجل القادم إليك ورأيت من الواجب علىّ إرسال تحياتى إليك ودعواتى مع رجاء من الله بأن يحفظك لنا .

تسلم من حامل هذا الخطاب جلد الرق الذى يبلغ حجمه ٢٤ ذراع وقيمته ١٤ تالنت فضة ، وإذا كان هناك ما تحتاجه بخلاف هذا من هؤلاء أخبرنى وسأفعل ما تريد » .

المراجـــع

أولاً - البرديات :

The Amherst Papyri of Lord Amherst of Hackney by B. Grenfell. London. 1900-1908.

Catalogue of Coptic Manuscripts British Museum. Ed. C. Crum. 1905.

Catalogue of the Coptic Manuscripts in the collection of John Ryland Ed. Crum Manchester.

Catalogue of the Greek Papyri in the John Rylands Library Vol. 4. Manchester, 1952.

Coptic Text in the University of Michgan E. W. H. Worrell. Oxford University, 1952.

A Descriptive catalogue of Greek Papyrl in the Wilfred Merton Vol. I. by Idris Bell. Ch. Roberts. London. 1948.

Documents of the Ptolemic, Roman and Byzantine Period Ed. Robert Turrev, Manchester, 1952.

Early Byzantine Papyri from Cairo Museum Ed. Boack, Cairo, 1940.

Michigan Papyri collection John corrett J.G. Winter, Univ. Michgan, 1936.

New Classical Fragment and other Greek and Latin Papyri, oxford, 1897.

Oxyrhnchus Papyri, Ed. B. Grefell, A. S. Hunt, 52 Vols. Lond. 1899-1972.

Papyrus Grecs, Ed. J. Jouget. Paris. 1908.

P, London Greek Papyri British Museum by F. G. Keynon and Hell 5 Vols. London, 1893.

P. Thead. Papyrus de Theadalphie Ed. by. J. Jouget. Paris. 1911.

Roman Civilization: The Record Civilization Sources and studies Columbia.

Select Papyri. B. Grenfell, A. S. Hunt. Leob classical Library. London, 1937-1993.

The Tebbtunis Papyri Ed. Bernard Grenfell, London, 1902.

ثانيا - المراجع والمصادر الأجنبية :

Amelineaui. E., La Geographie de L' Egypt a l' Epoque Copte. Paris, 1895.

Bell, H. J. The Byzantine servile state in Egypt journal of Egyptian Archaeology Vol. lv. London, 1917.

Bell. H. L. Egypt under the early principate. Camb. Ancient History Vol. X.

Bury. J. B. History of Later Roman Empire. 2 Vols. London, 1923.

Buter, A. : Architecture and the Arts. N. Y. 1903.

Codex Justinianus ed. P. Krueger london, 1905.

Codex Theodosians Ed. Momsen and Mayer. London, 1905.

The collection de nouvell de Eemperor Jastinian by noealles (Paris, 1948)

Corum, W. E. : Coptic Monument. Cairo, 1902.

Diehi. C. : L` Egypte Chretienne et Byzantine (Hannoteau: Histoire de la Nation Egyptienne Vol. III".

: Une Crise monetaire au vle Siecle (Revue des études grecques) XXXII, 1919.

: Manuel d "Art Byzantin" Paris 1901".

Duthuit. G. : La Sculpture Copte. Paris. 1931.

Hardy. E. R. : The Large Estates of Byzantine Egypt. N. Y. 1931.

: Christian Egypt Church and people. N. Y. 1951.

Johnson. A. ch: Egypte and the Roman Empire" U. S. A. 1951"

Johnson. A. Ch. : Byzantin Egypte "Economic studies" (Princeton). 1949

Kendrich. E. : Catalogue of Textile, London. 1921

Marcellini, Ammiani: Rerum Gestarum Libri Qui supersunt trans John. Rolf London.

Maspero., J:, Organisation miltaire de l` Egypte Byzantine Paris. 1912.

Milne: J. G. : A History of Egypt under Roman Rule. London. 1924.

Rouillard, G. : L` Administration civile de L` Egypte Byzantine. Paris. 1928.

Segré A.: The annona Civica and annona militaris; Byzantion, XVI, 1943.

Quatremere. E. : Memoire Géographique et historique sur l` Egypte. 2 Vols., 1891.

Wallace. S. L., Taxation in Egypt princeton. 1936.

□○□○□

المراجع العربية

١ - إبراهيم نصحى : تاريخ مصر فى عصر البطالمة ، القاهرة ١٩٦٦م .

٢ - استرابون · استرابون فى مصر ترجمة وهيب كامل ، القاهرة ١٩٥٣م .

٣ - أميانوس ماركلينوس : أميانوس فى مصر « مصر فى القرن الرابع » ترجمة وهيب كامل ، القاهرة ١٩٥٤ .

٤ - إيدريس بل : مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربى ترجمة عبد اللطيف أحمد على ، ومحمد عواد حسين ، القاهرة ١٩٥٤ .

٥ - الباز العرينى : مصر البيزنطية ، القاهرة ١٩٦١ .

٦ - رؤوف حبيب : دليل المتحف القبطى ، القاهرة ١٩٦٦ .

٧ - ستيفن رنسمان : الحضارة البيزنطية ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، القاهرة ١٩٦١ .

٨ - سعاد ماهر : الفن القبطى ، القاهرة ١٩٧٧ .

٩ - سعاد ماهر - وحشمت مسيحة : منسوجات المتحف القبطى ، القاهرة ١٩٥٧ .

١٠ - سيد أحمد الناصرى وسيد توفيق : معالم تاريخ وحضارة مصر منذ أقدم العصور حتى الفتح العربى ، القاهرة ١٩٧٥ .

١١ - عبد العزيز صالح : الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤ .

١٢ - لطفى عبد الوهاب : مصر فى العصر الرومانى ، الإسكندرية ١٩٨١ .

١٣ - محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ٦ أجزاء . القاهرة .

١٤ - محمد عبد المنعم بدر : مبادئ القانون الرومانى وتاريخه ونظمه ، القاهرة ١٩٥٦ .

١٥ - مصطفى العبادى : الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤ .

١٦ - مصطفى كمال عبد العليم : الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤ .

الفهرس

الموضـــــــوع	صفحة

الموضـــــــوع صفحة



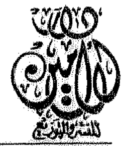


هذا الكتاب

تمثل الفترة البيزنطية مرحلة إنتقالية بين الحكم الرومانى والفتح الإسلامى حيث انتقل مركز الثقل من روما الى القسطنطينية وهى الفترة التى برزت فيها شخصية مصر القومية وأصبحت المسيحية ديانة رسمية للبلاد .

والكتاب دراسة وثائقية من واقع البرديات لتاريخ مصر الاقتصادى خلال تلك الفترة حيث وضعت بيزنطة نظاماً ضرائبياً صارماً وقوانين كان لها تأثيرها على مصر وأهلها، ولقد شمل الكتاب دراسة لأوجه النشاط الإقتصادى من زراعة وصناعة وتجارة مترجمة لدراسات إحصائية .

الناشر



دار الامين

DAR AL AMEEN

طبع
نشر
توزيع

القاهرة : ١ شارع محمد محمود - باب اللوق (برج الاطباء) ت : ٣٥٥٨٤٦١

الجيزة : ١ شارع سوهاج من شارع الزقازيق - خلف قاعة سيد درويش - الهرم